دراسة صوتية تحليلية

لحرف الإعراب وحركته في اللغة العربية

الجزء الأول

في الأسماء

تأليف

الدكتور سليمان بن سالم بن رجاء السحيمي

الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية

بالمدينة المنورة

دار الضياء

للنشر والتوزيع

دِراسَة صوتيَّة تحليليَّة

لحرف الإعراب وحركته

في اللغة العربية

تأليف

الدكتور سلمان بن سالم بن رجاء السحيمي

أستاذ مساعد بكلية اللغة العربية

بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

الجزء الأول

في الأسماء

ⓒ دار البخاري للنشر والتوزيع ، ١٤١٧ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

السحيمي ، سلمان بن سالم بن رجاء

دراسة صوتية تحليلية لحرف الإعراب وحركته في اللغة العربية : في الأسماء .

المدينة المنورة .

... ص ؛ ... سم (دراسة صوتية تحليلية لحرف الإعراب ؛ ١)

ردمك ٩-١٩-٦٤٩-٩٩٦٠ (مجموعة)

٢-٢٠-٦٤٩-٩٩٦٠ (ج ١)

١ - اللغة العربية - النحو أ - العنوان

ديوي ١ ، ٤١٥ ١٧/٣٤٨٥

رقم الإيداع : ١٧/٣٤٨٥

ردمك : ٩-١٩-٦٤٩-٩٩٦٠ (مجموعة)

٢-٢٠-٦٤٩-٩٩٦٠ (ج ١)

نشر وتوزيع

دار البخاري للنشر والتوزيع

المدينة النبوية - بريـــــدة

٨٣٤٠١٣٥ - ٣٢٣٦٠١٧

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزء الأول

في الأسماء

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد

فإن معرفة حرف الإعراب وحركته وما يطرأ عليه من تغيير من أهم المباحث اللغوية إن لم يكن أهمها، بل إن علم العربية قد قام بسبب ما تعرض له حرف الإعراب وحركته من تغيير.

ومن الأسباب التي جعلتني أختار هذا البحث ما يلي:

١- إن حرف الإعراب يحذف مع حركته، و لم أجد من قام بدراسة حول حذف حرف الإعراب.

٢- إن حرف الإعراب يحذف وتبقى حركته في بعض المواضع، فأردت أن أبين هذا من خلال الدراسة الصوتية.

٣- اختلاف العلماء في تحديد حرف الإعراب وحركته في كثير من المسائل الصرفية والنحوية، مثل: المثنى، والجمع، والأسماء الستة، فأردت أن أدرس هذه القضية دراسة صوتية تحليلية، لكي أستطيع تحديد حرف الإعراب وحركته.

٤- عدّ بعض العلماء المدّ حرفاً للإعراب، والمدّ لا يكون حرفاً للإعراب، لأن حرف الإعراب يتحمل الحركة، والمدّ لا يتحملها.

٥- المدود التي في آخر الأفعال ليست ضمائر، لأنها لا تقوم بنفسها، والضمير يقوم بنفسه، أي: لا يمكن النطق بها مفردة.

فأردت أن أدرس هذه القضية، لأبين الفرق بين ما يدل على العدد وبين ما يدل على الضمير.

٦- الأصل في الأفعال ألا تكون متحركة، لأن الحركة لها مدلول، وقد تحركت الأفعال الماضية، فأردت أن أبين مدلول حركتها.

٧- القول بأن الأفعال الماضية أصل للأفعال في عملية أخذ بعضها من بعض، يؤدي إلى بناء غير موجود في العربية، فأردت أن أبين ذلك.

٨- المفرد في اللغة العربية له علامة، ولم أجد من درس هذه العلامة فأردت أن أبينها من خلال دراسة أواخر الكلمات العربية دراسة صوتية تحليلية.

٩- علامة المثنى والجمع وإعرابهما مرتبط بعلامة المفرد وإعرابه، فأردت أن أوضح ذلك.

١٠- الأفعال المسندة إلى الواحد في اللغة العربية فيها علامة تشير إلى أنها مسندة إلى الواحد، فأردت أن أبين هذه العلامة من خلال الدراسة الصوتية.

وهذه الإشكالات وتلك القضايا لا يمكن حلها إلا بدراسة حرف الإعراب وحركته دراسة صوتية تحليلية، تقوم على أساس علم الأصوات، وهو أحد فروع علم اللغة.

لأن حرف الإعراب وحركته صوتان، ولا يمكن معرفتهما والتفريق بينهما إلا بدراسة صوتية تبين ما أصابهما، وما يطرأ عليهما من تغيير؛ لأن حرف

الإعـراب صـــوت صـــامت، وحركتـــه صـــوت صـــائت، وعلـــم الأصـوات هـو الـذي يسـتطيع التفريـق بـين الصـامت والصـائت، ومعرفة العلاقـة بينهمـا، ومعرفـة مـا يصيبهمـا.

لذلـــك سميـــت هـــذا البحـــث: (دراســـة صوتيـــة تحليليـــة لحـرف الإعـراب وحركتـه في اللغـة العربيـة)

خطة البحث

يتكون هذا البحث من مدخل وبابين وخاتمة.

١- **فالمدخل** يشمل ما يلي:

أ - اللغة أصوات.

ب- الإعراب، قدمه، حقيقته.

جـ- الضمائر.

٢- **الباب الأول**: الاسم، ويشتمل على تمهيد وفصلين:

التمهيد: ويشتمل على تعريف الاسم والتفريق بين الصحيح والمعتل.

والفصل الأول: الاسم الصحيح، ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المذكر، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المفرد.

المطلب الثاني: المثنى.

المطلب الثالث: الجمع السالم.

والمبحث الثاني: المؤنث، ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المفرد.

المطلب الثاني: المثنى.

المطلب الثالث: الجمع السالم.

المبحث الثالث: جمع التكسير.

والفصل الثاني: المعتل ويشتمل على تمهيد وثلاثة مباحث:

التمهيد في أصل المعتل.

والمبحث الأول: الاسم المقصور.

والمبحث الثاني: الاسم المنقوص.

والمبحث الثالث: الأسماء الستة.

٣- **الباب الثاني**: الفعل، ويشتمل على تمهيد وثلاثة فصول:

التمهيد: ويشتمل على تعريف الفعل وأقسامه من حيث الزمان، وأقدم الأفعال.

والفصل الأول: فعل الأمر، ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: فعل الأمر أصل للأفعال.

المبحث الثاني: فعل الأمر الصحيح.

المبحث الثالث: فعل الأمر المعتل، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: فعل الأمر الأجوف

المطلب الثاني: فعل الأمر الناقص

الفصل الثاني: الفعل المضارع، ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ويشتمل على تعريفه، وسبب تسميته، وسبب إعرابه، والرافع له، والمضارع من الأمر.

المبحث الثاني: المضارع الصحيح.

المبحث الثالث: الفعل المضارع المعتل، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: المضارع الأجوف.

المطلب الثاني: المضارع الناقص.

والفصل الثالث: الفعل الماضي، ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: دلالة الفتحة التي في آخره.

المبحث الثاني: الماضي الصحيح.

المبحث الثالث: الماضي المعتل، ويشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: الماضي الأجوف.

المطلب الثاني: الماضي الناقص.

٤- الخاتمة: وتشتمل على أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

ثم أتبعت الخاتمة بالفهارس التالية:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث النبوية.

٣- فهرس الأشعار.

٤- فهرس المراجع والمصادر.

٥- فهرس الموضوعات.

المدخل

ويشتمل على:

١- اللغة أصوات

٢- الإعراب.

٣- المنكرون لدلالة الحركات الإعرابية على المعاني.

٤- قدم الإعراب.

٥- حقيقة الإعراب.

٦- الضمائر.

١- اللغة أصوات

اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم[١].

والكلام يتألف من أصوات متتالية أو متتابعة، وهذه الأصوات المتتالية تنقسم قسمين:

القسم الأول: الأصوات الصامتة (الحروف)، والقسم الثاني: الأصوات الصائتة (الحركات)، وتشمل ما يعرف في العربية بالمد، لأن المدود حركات مشبعة.

وأصول الكلمات في اللغات السامية تتألف في الغالب من ثلاثة صوامت (أحرف).

فالأصل الدال على القتل في اللغة العربية مثلاً وهو: (ق ، ت ، ل)، لا يوجد مستقلاً في هذه اللغة، بل لا يمكن النطق به، ولعل هذا ما أراده الخليل فيما يرويه عنه سيبويه إذ يقول: ((وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به،

---

(١) الخصائص لابن جني ١/٣٣.

والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه))[1].

فلعل الخليل يريد بالبناء الأصل، وهو الأصوات الصامتة التي لا يمكن النطق بها إلا بعد أن تتخللها الأصوات الصائتة، وهذه الصوامت الأصول هي التي قامت على أساسها المعاجم العربية.

فنرى الخليل يذكر تحت عنوان (باب العين والقاف والسين)[2] الكلمات التي تشترك في هذه الأصول.

ونرى ابن فارس يقول في مادة (أسد): ((الهمزة والسين والدال يدل على قوة الشيء...))[3].

فالمعنى العام تدل عليه الأصوات الصامتة، والمعاني الخاصة أي الفرعية تدل عليها الصوائت، مثل: قَتَلَ، وقُتِلَ، وقِتَال، وقاتِل، وقتيل، وقاتل، وقوتل.

وقد تصحب الصوائت في تحديد المعنى الخاص حروف (سألتمونيها)، مثل: مَقْتول، ومَقْتل، وتقاتل.

---

(١) الكتاب ٤/٢٤٢.

(٢) العين ١/١٣٠.

(٣) مقاييس اللغة ١/١٠٦.

وهذه الصوامت التي تؤلف المعنى العام تعرف عند الصرفيين باسم (الأصول)، ويشبهونها بالجوهر. يبين ذلك قول ابن يعيش في تعريفه للتصريف إذ يقول: ((فالتصريف تغيير الحروف الأصول ودورُها في الأبنية المختلفة بحسب تعاقب المعاني عليها، نحو قولك في الماضي: ضَرب، وفي الحال: يضرب، وفي الاستقبال: سيضرب ، وضارب للفاعل، ومضروب للمفعول، فالأبنية مختلفة والأصل الذي هو (ض ر ب) واحد موجود في جميع ضروبها، فهو كالجوهر الذي يتصرف في جميع الخِلَق والصور، وجوهر كل شيء مادته وجنسه الذي يصور منه ذلك الشيء))[1].

وهذه الصوامت الثلاثة التي تشير إلى المعنى العام يطلق عليها الصرفيون: اسم (الميزان الصرفي)، فيسمى الأول: الفاء، والثاني: العين، والثالث: اللام[2].

فالكلام يتألف من الصوامت والصوائت، أو الحروف والحركات، ولا يتوالى في الكلام

---

(١) شرح الملوكي في التصريف ص ١٩.

(٢) ينظر: شرح الشافية للرضي ١/١٣.

صائتان (حركتان) أو صامتان (حرفان) من جنس واحد.

وعلى هذا فليس السكون من مكونات الكلام، فلا يقال: الكلام يتألف من الحروف والحركات والسكنات. لأن السكون علامة في الخط فقط، وهذه العلامة توضع في الكتابة على الحرف الذي لا تتلوه حركة، فهي كالنقط التي يفرق بواسطتها بين أشكال الحروف.

وقد بين الأخفش أن الكلام يتألف من أصوات متتابعة، وليس السكون من مكوناته، وإنما هو وصف من أوصاف الحرف، وأن معنى الساكن يعني الحرف الذي لا تتلوه حركة، إذ قال: ((اعلم أن الكلام أصوات مؤلفة، فأقل الأصوات في تأليفها الحركة، وأطول منها الحرف الساكن، لأن الحركة لا تكون إلا في حرف ولا تكون حرفا، والمتحرك أطول من الساكن، لأنه حرف وحركة، وقولهم ساكن، أي: لا حركة فيه))[1].

فالكلام يتألف من الأصوات فقط، والسكون ليس

---

(١) العروض ص ١٣٣.

صوتا ينطق ويسمع، غير أن المتأمل في كتب النحو يجد أن السكون يعدّ من أجزاء الكلمة، وأنه يوصف بالخفة وكأنه شيء موجود ينطق ويتألف منه الكلام، كقول البصريين في أوجه إعراب المضارع: ((أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه، ألا ترى أن قولك: (يضرب) على وزن (ضارب) في حركته وسكونه))[1].

ولو نظرنا في يضرب وضارب، لم نجد في لفظهما سكوناً، ولم نسمع سكونا، وإنما سمعنا أصواتاً متتالية فـ (يضرب) تتألف من (ي َ ض ر ِ ب ُ) سبعة أصوات متتالية، أربعة منها صوامت، وثلاثة صوائت، وكذلك ضارب تتألف من (ض ا ر ِ ب ُ ن)، سبعة أصوات متتالية، أربعة منها صوامت وثلاثة منها صوائت، فيضرب وضارب متساويان في عدد الأصوات، ومتساويان في عدد الصوامت وفي عدد الصوائت.

وكقول ابن هشام عندما كان يتحدث عن البناء:

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٢/٥٥٠.

((وأنواع البناء أربعة: أحدهما السكون، وهو الأصل، ويسمى وقفا، ولخفته دخل في الكلم الثلاث، نحو: هَلْ، و قُمْ، و كمْ، والثاني الفتح، وهو أقرب الحركات إلى السكون، فلذا دخل أيضا في الكلم الثلاث، نحو: سوفَ، وقامَ، وأينَ، والنوعان الآخران هما الكسر والضم، ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخلا فيه، ودخلا في الحرف والاسم...))[1].

فابن هشام يتصور أن السكون ينطق بها وأنها خفيفة، ويقارن بينها وبين الفتح، ويرى أن الفتح أقرب الحركات إلى السكون.

وحقيقة السكون أنها علامة في الكتابة على عدم وجود الحركة بعد الحرف، فهي لا توصف بالخفة، لأن وصفها بالخفة يعني أنها تنطق، بينما هي علامة في الكتابة، مثل نقط الثاء والشين والغين، فهذه النقط لا تنطق، وإنما تفرق بين أشكال الحروف.

---

(١) أوضح المسالك ١/٣٨.

فلا ينبغي المقارنة بين عدم الحركة والحركة، فيقال لعدم الحركة إنه خفيف، وأن الفتح أقرب إلى عدم الحركة؛ لأن عدم الحركة يعني أنها ليست موجودة في النطق.

وعند تعرضنا لآراء بعض المحدثين نراهم قد ذهبوا بعيداً في الخيال في تصورهم للسكون، فنرى الدكتور صفاء خلوصي يتصور أن السكون تتحول إلى كسرة، إذ يقول: ((ينبغي لنا أن نثبت أسس النحو والصرف على مبدأ قوة الحركات، فالضمة أقوها، وتليها الفتحة، ثم الكسرة، فالسكون. والسكون بحكم رسمه (صفر) يشير إلى انعدام كل حركة، وإذا ما طرأ على إحدى هذه الحركات طارئ انتقل إلى الحركة التي تمثل مرتبة أعلى على الوجه التالي:

١- الحركة القوية (ُ) الضمة.

٢- الحركة المتوسطة (َ) الفتحة.

٣- الحركة الضعيفة (ِ) الكسرة.

٤- انعدام الحركة (ْ) السكون.

فعندما يلتقي الساكنان تزداد قوة اللفظ، فينقلب السكون إلى كسرة، من نحو قولك: (أمِطِ الأذى عن الطريق)).

فقد انقلب سكون فعل الأمر إلى كسرة، نتيجة التقاء الساكنين، وزيادة قوة الطاء))[1].

ففي تصور الدكتور صفاء خلوصي أن السكون ينطق، وأنه من مكونات الكلام، وأنه يمكن أن يتحول إلى حركة، كما تتحول الحركة إلى حركة أخرى، وهو - وإن عرّف السكون بأنه انعدام الحركة- إلا أنه يتصور أن السكون يتحول إلى حركة، ثم المقارنة بين الحركات والسكون وجعلها تلي الكسرة في الخفة، يدل على أنه يتصور أن السكون ينطق. وهو خطأ فاحش، إذ كيف يقارن بين الحركة وعدمها، فيقال إن عدم الحركة يمكن أن يتحول إلى حركة، أو إسقاط الحركة يمكن أن يتحول إلى حركة. والمعروف أن أخف الحركات الفتحة ثم الكسرة ثم الضمة، وليس كما رتبها صفاء.

ونرى الدكتور كمال إبراهيم بدري يذهب أبعد مما ذهب إليه الدكتور صفاء، فيتصور أن السكون من

---

(١) الفعل زمانه وأبنيته للدكتور إبراهيم السامرائي ص ٣٣٠.

مكونات الكلام، ويبني على هذا التصور حكماً يقضي بأن اسم الفاعل لا يشبه الفعل المضارع، وقد وضح هذا التصور في كتابته للسكون وعدها صوتا عندما انتقد النحويين في تشبيههم لاسم الفاعل بالفعل المضارع، إذ يقول: ((ففاعل ويفعل ليسا من وزن صرفي واحد، وليسا في وزن مقطعي واحد، خذ لذلك ما يأتي:

كاتب = ك + ألف + ت + كسرة + ب.

يكتب = ي + فتحة + ك + سكون + ت + ضمة + ب.

وأول وجوه الاختلاف هو وقوع علامة اسم الفاعل حشواً، وعلامة المضارع صدراً))[1].

فهو قد عدّ (كاتب) مكونة من خمسة أصوات هي: الكاف ، والألف ، والتاء ، والكسرة ، والباء، وعدّ (يكتب) مكونة من سبعة أصوات هي: الياء ، والفتحة ، والكاف ، والسكون ، والتاء ، والضمة ، والباء، فهو يتصور أن السكون صوت من ضمن الأصوات المكونة

---

(١) الزمن في النحو العربي ص ٢٨٤.

لـ (يكتب). وهذا تصور خاطئ، وغلط فاحش، إذ الكلام يتألف من أصوات متتالية هي الحروف والحركات، ومن ميزة الصوت أنه يسمع ويمد ويقصر ويزاد فيه وينقص منه، فهل وُجدت سكون تمد وتقصر أو يزاد فيها وينقص منها أو تتحول إلى صوت آخر؟!

ولو نظرنا إلى (كاتب) و (يكتب) بمنظار علم الأصوات لوجدناهما كما يلي:

كاتب	ك	ا	ت	ِ	ب	ُ	ن
يكتب	ي	َ	ك	ت	ُ	ب	ُ

فنجدهما متساويين في عدد الأصوات إذ كل منهما يتألف من سبعة أصوات، فـ (كاتب) يتألف من الكاف والألف والتاء والكسرة والباء والضمة والنون، و(يكتب) يتألف من الياء والفتحة والكاف والتاء والضمة والباء والضمة.

كما يتساويان في عدد الصوامت والصوائت، إذ يتألف كل منهما من أربعة صوامت وثلاثة صوائت، فالصوامت التي في (كاتب) هي: الكاف والتاء والباء

والنـون، والصوائـت الـتي فيـه هـي: ألـف المـد والكسـرة والضمـة، وأمـا الصوامـت الـتي في (يكتـب) فهـي: اليـاء والكـاف والتـاء والبـاء، وأمـا الصوائـت الـتي فيـه فهـي: الفتحـة والضمة التي بعده التـاء والضمـة الـتي بعـد البـاء.

ولـو نظرنـا إليهمـا مـن ناحيـة المقـاطع، نجـد أن كـل واحد منهما يتـألف مـن ثلاثـة مقـاطع، هـي كالتـالي:

كـاتب = كـا + ت ِ + ب ُ ن

يكتـب = ي َ ك + ت ُ + ب ُ

ثـم يبلـغ الخيـال مبلغـه في تصـور أن السـكون تنطـق عنـد إبراهيـم مصطفـى، إذ يتصـور أن الفتحـة أخـف مـن السـكون، وأن العـرب تفـر مـن السـكون إليهـا، إذ يقـول: ((فخفـة الفتحـة في النطـق وامتيازهـا في ذلـك علـى أختيهـا: الضمـة والكسـرة أمـر جلـي، يؤيـده البرهـان مـن كـل وجـه. والـذي نحـاول أن نقـرره بعـد، هـو أن الفتحـة أخـف مـن السـكون أيضـاً وأيسـر نطقـاً، خصوصـاً إذا كـان ذلـك في وسـط اللفـظ ودرج الكـلام. ولا أعلـم للنحـاة مثـل هـذا الـرأي، بـل قـد أجـد في أقوالهـم مـا يشـير إلى أن السـكون أخـف مـن الحركـات جميعـا، فقـد يسـمونه التخفيـف، ويقولـون إن السـكون عـدم

والحركة وجود، و(لا شيء) أضعف وأخف من (شيء) مهما يكن يسيرا ضعيفاً، وذلك من سنتهم في الأخذ بالفلسفة النظرية وغلوهم فيها بما قد يلفتهم عن الواقع))[1].

ثم يقول: ((وإذا نحن عدنا إلى طبيعة السكون وفحصناه حين النطق بالساكن، رأينا أن السكون يستلزم أن تضغط النفس عند مخرج الحرف معتمداً على الحرف محتفظاً به، وفي هذا العمل كلفة تراها إذا نطقت بمثل: أبْ ، أتْ ، أثْ ، وقسته إلى نطق: بَا ، تَا ، ثَا))[2].

ونلاحظ في كلام إبراهيم مصطفى أنه انتقد النحويين لأنهم لم يقولوا أن الفتحة أخف من السكون، وأن ذلك بسبب أخذهم بالفلسفة النظرية، بينما الواقع أن النحويين أقرب إلى الصواب منه، ثم جاء بخطأ مركب من أمرين:

الأمر الأول: تصوره أن السكون صوت ينطق.

---

(١) إحياء النحو ص ٨١.

(٢) المرجع السابق ص ٨٢.

والأمر الثاني: تصوره أن هذا السكون المنطوق أثقل من الفتحة.

ثم استدل بأن (أبْ) أثقل من (با).

ولو نظرنا في استدلاله لوجدنا أن ثقل (أبْ) ليس دليلاً على خفة (با)؛ لأن (أبْ) تتألف من ثلاثة أصوات هي: (أ َ ب) الهمزة والفتحة والباء، و(با) تتألف من صوتين هما الباء والألف. فكونه يلاحظ أن ثلاثة أثقل من اثنين ليس فيه دليل لما يذهب إليه، وإنما هو دليل ضد ما يذهب إليه.

ثم نراه يحتج لخفة الفتحة بثقل الأصوات الصامتة، إذ يقول: ((وقد جرى المتقدمون على تسمية السكون وقفا، واتفق القراء والنحاة على أن مخرج الحرف إنما يتبين ويتمثل إذا كان ساكنا، فكلفوا من يريد درس الحروف ووصفها وتحقيق مخارجها، أن يسكن الحرف ويصله بمتحرك قبله، ثم يرقب المنطق ويصف المخرج ويبين الصفات، وما رسموا ذلك إلا لما رأوا في الإسكان من التمهل بالحرف والتمسك بمخرجه وتحقيق نطقه، فهذا من طبيعة السكون ونطق العرب به، يبين لك أن الفتحة

أخف منه وأيسر مؤونة في النطق، وليس ينكر ذلك إلا من غالط نفسه وأنكر حسه))[1].

وفي هذا خلط بين الصوامت والصوائت، إذ إن الصامت يختلف عن الصائت، فالصامت أثقل من الصائت؛ لأن الصوائت مفتوحة وهوائية ومجراها لا يعترضه أي عائق، بينما الصامت يعترضه القفل والتضييق. فالأصوات التي أوردها هنا كلها صامتة، ولكنه يتصور أن العرب لم تنطق بشيء بعد الساكن؛ لأن معنى الساكن: أي الحرف الذي لا تتلوه حركة، ومعنى المتحرك: الحرف الذي تتلوه حركة.

ثم استشهد على أن الفتحة أخف من السكون بتسكين عين الثلاثي إذا كانت مضمومة أو مكسورة، وعدم تسكينها إذا كانت مفتوحة، وبفرار العرب من الإسكان إلى الفتح، بقوله: ((ومن العرب من يميلون إلى التخفيف، فيسكنون عين الثلاثي إذا كانت مضمومة أو مكسورة، يقولون في رُسُل: رُسْل، وفي فَخِذ: فَخْذ، فإذا

---

(١) المرجع السابق ص ٨٤.

كانت العين مفتوحة مثل: جَمل ، و عمَر ، و عنَب، استبقوا الفتحة، وامتنعوا من تسكين العين. ولو أن السكون كان أخف من الفتحة عندهم لمضوا في التخفيف فساووا مفتوح العين بالمضموم والمكسور، فهذا واضح لمن شاء أن يرى. وأوضح منه وأدل أن العرب قد فروا في بعض المواضع من الإسكان إلى الفتح، ومن ذلك صنيعهم في جمع المؤنث السالم لمثل: فترة ، و حسرة ، و دعد، فإن العين في المفرد ساكنة ومن حقها في جمع المؤنث السالم أن تبقى ساكنة أيضا، لأن الجمع السالم لا يبدل فيه مفرده، ولكن العرب أوجبت في مثل هذا فتح العين فيقولون: فتَرات ، وحسَرات ، ودعَدات، ولا يجوزون الإسكان إلا في ضرورة الشعر))[1].

فهو يتصور أن الضمة التي في (رُسُل) تحولت إلى سكون في نحو (رُسْل)، وأن الكسرة التي في (فَخِذ) تحولت إلى سكون في نحو (فَخْذ)، بينما الحاصل هو

---

(١) المرجع السابق ص ٨٥.

أن الضمة في (رُسُل) أسقطت أي حذفت، فقيل (رُسْل). أي: أن عدد الأصوات قد نقص، فوضعت السكون على السين علامة على نقص الصوت، فالسكون لا تنطق إنما الذي ينطق هو الضمة، فلما سقطت سقط نطقها، فصورة الكلمة قبل الحذف كانت على الشكل التالي:(رُ سُ ل) ، وبعد الحذف كانت على الشكل الآتي: (ر ُ س ل)، فأصبحت السين ساكنة، ومعنى ساكنة: أي لا حركة بعدها، لأن الحركة التي بعدها -وهي الضمة- قد سقطت، ويقال في (فَخِذ) مثل ما قيل في (رُسُل).

وأما قوله إن العرب قد فروا في بعض المواضع من الإسكان إلى الفتح، فيظهر أنه يتصور أن السكون تتحول إلى فتحة، لأن الفرار من شيء إلى شيء يدل على وجود الشيئين، بينما الحاصل هو أن العرب زادت فتحة في الجمع. فهذا من باب زيادة الأصوات؛ لأننا لو أخذنا (فَتْرَة) في المفردة و (فترات) في الجمع لوجدنا أن في الجمع زيادة ليس لها مقابل في المفرد.

٢- الإعراب

وصف سيبويه الإعراب والبناء عندما كان يتحدث عن الحركات في أواخر الكلمات العربية، إذ سمى هذه الحركات مجاري، وذلك تحت عنوان (هذا باب مجاري أواخر الكلم في العربية)، إذ يقول: ((وهي تجري على ثمانية مجار: على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف.

وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف.

وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل -وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه- وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي

لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، ذلك الحرف حرف الإعراب))[1].

وقد اختلف العلماء في تعريف الإعراب والبناء: هل هو معنوي أم لفظي، وهذا ناتج من اختلافهم في تفسير كلام سيبويه، فللعلماء في تعريف الإعراب مذهبان:

المذهب الأول: أنه معنوي، والحركات دلائل عليه، وعرفوه بقولهم: ((الإعراب: تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً)).

وقيل هذا ظاهر قول سيبويه، واختيار الأعلم وكثير من المتأخرين، وجعله ابن إياز قول أكثر أهل العربية[2].

والمذهب الثاني: أنه لفظي، وعرفوه بقولهم: ((ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف)).

---

(١) الكتاب ١/١٣.

(٢) شرح ألفية ابن مالك للمرادي ١/٤٨، والأشباه والنظائر للسيوطي ١/٧٣، وشرح الأشموني ١/٤٩، ومجيب الندا إلى شرح قطر الندى ١/٣٣.

وهو اختيار ابن مالك[1].

وقولهم: ((الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في أخر الكلمة))[2].

وكذلك لهم في تعريف البناء مذهبان أيضا.

المذهب الأول: أنه معنوي، وعرفوه بقولهم: ((لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونا لغير عامل أو اعتلال))[3].

والمذهب الثاني: أنه لفظي، وعرفوه بقولهم: ((ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب، وليس حكاية أو اتباعاً أو نقلاً أو تخلصاً من سكونين))[4].

---

(١) شرح ألفية ابن مالك للمرادي ١/٤٨، والأشباه والنظائر للسيوطي ١/٦٣، وشرح الأشموني ١/٤٩.

(٢) الجامع الصغير في النحو لابن هشام ص ١١، ومجيب الندا إلى شرح قطر الندى ١/٣٢.

(٣) شرح ألفية ابن مالك للمرادي ١/٤٩، وشرح الأشموني ١/٥٠، ومجيب الندا إلى شرح قطر الندى ١/٤٠.

(٤) شرح المرادي لألفية ابن مالك ١/٤٩، وشرح الأشموني ١/٥٠، ومجيب الندا إلى شرح قطر الندى ١/٣٩.

ويفهم من كلام سيبويه أن الأصل في أواخر الكلمات أن تكون موقوفة أي غير متحركة، ثم تحدث بعد ذلك الحركات. فإن كانت بسبب العامل فهي حركات الإعراب، وإن كانت ليست بسبب العامل فهي حركات البناء.

والمعروف أن الأصل في الكلمات المبنية أن تكون موقوفة: أي غير متحركة، وهذا ما يريده ابن مالك بقوله:

..... **والأصل في المبني أن يسكنا**

ويبين أن الكلام سابق الإعراب ما أورده الزجاجي تحت عنوان (باب القول في الإعراب والكلام أيهما أسبق) إذ يقول: ((فإن قال قائل: فأخبروني عن الإعراب والكلام أيهما أسبق؟ قيل له: إن الأشياء مراتب في التقديم والتأخير، إما بالتفاضل أو الاستحقاق أو بالطبع، أو على حسب ما يوجبه المعقول، فنقول: إن الكلام سبيله أن يكون سابقاً للإعراب، لأننا نرى الكلام في حال غيرَ معرَب ولا يختل معناه، ونرى الإعراب يدخل عليه ويخرج معناه في ذاته غير معدوم، مثال ذلك: أن الاسم نحو: زيد ، و محمد ، و جعفر، وما أشبه ذلك -معربا كان أو غير معرب-

لا يزول عنه معنى الاسمية، وكذلك الفعل المضارع نحو: يقوم ، ويذهب ، ويركب -معربا كان أو غير معرب- لا يسقط منه معنى الفعلية. وإنما يدخل الإعراب لمعانٍ تعتور هذه الأشياء، ومع هذا فقد رأينا الشيء من الكلام الذي ليس بمعرب قريباً من معربه كثرة، وذلك أن الأفعال الماضية مبنية كلها على الفتح، وفعل الأمر للمواجَه -إذا كان بغير اللام- مبني على الوقف، نحو: يا زيد اذهبْ ، و اركبْ وما أشبه ذلك، وحروف المعاني كلها مبنية، وكثير من الأسماء بعد هذا مبني، ولم تسقط دلالتها على الاسمية، ولا معانيها عما وضعت له، فعلمنا بذلك أن الإعراب عرض دخل في الكلام لمعنى يوجده ويدل عليه، والكلام إذن سابقه في المرتبة، والإعراب تابع من توابعه))[1].

ثم تعرض الزجاجي لسؤال: هل العرب نطقت بالكلام غير معرب في زمان ثم أدخلت عليه الإعراب بعد ذلك أم نطقت بالكلام معربا أول وهلة؟

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٦٧.

فأجاب بأن العرب نطقت بالكلام معربا أول وهلة، وأن المراد بسبق الكلام للإعراب كسبق الذكر للأنثى، والأسماء للأفعال، ولم توجد الأسماء زماناً ينطق بها ثم نطق بالأفعال بعدها، ثم ذكر رأياً آخر يجيز أن العرب نطقت بالكلام غير معرب ثم رأت اشتباه المعاني فأعربته، يتبين ذلك من خلال قوله: ((فإن قال: فأخبروني عن الكلام المنطوق به الذي نعرفه الآن بيننا، أتقولون أن العرب نطقت به زمانا غيرَ معرَب ثم أدخلت عليه الإعراب، أم هكذا نطقت به في أول تبلبل ألسنتها؟ قيل له: هكذا نطقت به في أول وهلة، ولم تنطق به زماناً غير معرب ثم أعربته.

فإن قال: فمن أين حكمتم على سبق بعضه بعضاً وجعلتم الإعراب الذي لا يعقل أكثر المعاني إلا به ثانيا، وقد زعمتم أنها تكلمت هكذا جملة؟ قيل له: قد عرّفنا أن الأشياء تستحق المرتبة والتقديم والتأخير على ضروب، فنحكم لكل واحد منها بما يستحقه، وإن كانت لم توجد إلا مجتمعة، ألا ترى أنا نقول إن السواد عرَض في الأسود، والجسم أقدم من العرض بالطبع والاستحقاق، وأن العرض قد يجوز أن يتوهم منفصلاً عن الجسم، والجسم باق.

فنقول إن الجسم الأسود قبل السواد، ونحن لم نر الجسم الأسود خالياً من السواد الذي هو فيه، ولا رأينا السواد قط عاريا من الجسم، بل لا تجوز رؤيته؛ لأن المرئيات إنما هي الأجسام الملونة، ولا تدرك الألوان خالية من الأجسام، والأجسام غير ملونة، ولم نرد بالأسود هاهنا جسماً سوّد بحضرتنا، بل ما شوهد كذلك من الأجسام، وكذلك القول في الأبيض والأحمر وما أشبه ذلك.

ومنها أن الذكر في المرتبة مقدم على الأنثى، ونحن لم نشاهد العالم خالياً من أحدهما، ثم حدث بعده الآخر، إلا ما وقفنا عليه بالخبر الصادق من سبق خلق الذكر الأنثى في خلق آدم وحوّاء عليهما السلام، وأما في غيرهما فكذلك إن علم بخبر صادق الإخبار بقدم كل واحد منهما صاحبه، فكذلك قوله في الكلام والإعراب، يقول إن الإعراب في الاستحقاق داخل على الكلام لما توجبه مرتبة كل واحد منهما في المعقول، وإن كانا لم يوجدا مفترقين.

ونظير ذلك أنا نقول: إن الأسماء قبل الأفعال، لأن الأفعال أحداث للأسماء، ولم توجد زماناً ينطق بها ثم نطق بالأفعال بعدها، بل نطق بهما معاً، ولكل حقه ومرتبته.

وقد أجاز بعض الناس أن تكون العرب نطقت أولاً بالكلام غير معرب ثم رأت اشتباه المعاني فأعربته، ثم نقل معربا فنتكلم به))[1].

وتصور أن أواخر الكلمات موقوفة غير متحركة، وأن الكلام سابق للإعراب والبناء - هو الذي أوحى بهذا السؤال:

أيهما أسبق: حركات الإعراب أم حركات البناء؟

قال العكبري: ((اختلفوا في حركات الإعراب: هل هي سابقة على حركات البناء أو بالعكس؟ أو هما متطابقان من غير ترتيب؟

فذهب قوم إلى الأول، وهو الأقوى؛ والدليل عليه من وجهين:

أحدهما: أن الإعراب تابع لفائدة الكلام، والكلام موضوع للتفاهم، فيجب أن يكون مقارناً للكلام كمقارنة المفرد لمعناه، وبيان ذلك أن المفرد في نحو قولك: فرس ،

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٦٧-٦٨.

و غلام ، و جبل، متى ذكر واحد من هذه الألفاظ كان معناه مصاحباً له، فإذا انتهى اللفظ فهم معناه عند انتهائه، وكذلك الكلام المقصود منه ما يحصّل من الفائدة عن التخاطب، والتخاطب لا يكون إلاّ بالمركب، فالمفردات تصور المعاني، والمركبات تفيد التصديق، وهو المقصود الكلي من وضع الكلام، وإذا كان الإعراب مقارناً للكلام فهم معنى المركب عند انتهاء ألفاظه، كقولك أعطى زيد عمراً درهما، فإنك لا تدرك معنى هذه الجملة إلا أن تعلم الفاعل والمفعول، حتى يستقر عندك معنى ما قصد بالجملة، فأما حركات البناء فلا تفيد معنى في المركب، وإنما هي شيء أوجبه شبه الحرف الذي لم يوضع لتفيد حركته معنى.

والوجه الثاني: أن واضع اللغة حكيم، ومن حكمته أن يضع الكلام للتفاهم، ولا يتم التفاهم إلاّ بالإعراب،

فوجب أن يكون مقارنا للكلام، لتحصل فائدة الوضع))[1].

واحتج من قال: (حركات البناء أصل) بأن حركة البناء لازمة، وحركة الإعراب منتقلة، واللازم أصل للمنتقل، وسابق عليه[2].

واحتج من قال: (لا يسبق بعضها على بعض) أن واضع اللغة حكيم فيعلم من الابتداء ما يحرك للإعراب وما يحرك لغيره، فيجب أن تتساوق ولا تتسابق[3].

والغرض من حركات الإعراب هو الدلالة على المعاني المختلفة التي تعتور الأسماء من فاعلية ، أو مفعولية ، أو إضافة أو غير ذلك.

يقول الزجاجي مبينا ذلك: ((فإن قال: فقد ذكرت أن الإعراب داخل في الكلام، فما الذي دعا إليه واحتيج إليه من أجله؟ فالجواب أن يقال: إن الأسماء لما كانت

---

(١) التبيين ص ١٧٠-١٧١.

(٢) المرجع السابق ١٧٢.

(٣) المرجع السابق ١٧٣.

تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافاً إليها، و لم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة، جُعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضرب زيد عمراً، فدلّوا برفع (زيد) على أن الفعل له، وبنصب (عمرو) على أن الفعل واقع به، وقالوا: ضُرب، فدلّوا بتغيير أول الفعل ورفع (زيد) على أن الفعل ما لم يسمّ فاعله، وأن المفعول قد ناب منابه، وقالوا: هذا غلام زيد، فدلّوا بخفض (زيد) على إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها، ليتسعوا في كلامهم، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني. هذا قول جميع النحويين إلا قطربا))[1].

ويقول الزجاجي أيضا: ((وأصل الإعراب للأسماء، وأصل البناء للأفعال والحروف، لأن الإعراب إنما دخل في الكلام ليفرق به بين الفاعل والمفعول، والمالك والمملوك،

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٧٠.

والمضاف والمضاف إليه، وسائر ذلك مما يعتور الأسماء من المعاني، وليس شيء من ذلك في الأفعال ولا في الحروف))[1].

---

(١) الجمل في النحو ص ٢٦٠.

٣- المنكرون لدلالة الحركات الإعرابية على المعاني

يرى جميع النحويين أن الحركات الإعرابية تدل على المعاني التي تعتور الأسماء من فاعلية ومفعولية وإضافة، إلا أبا علي محمد بن المستنير المعروف بقطرب؛ فإنه يرى أن الحركات جيء بها للسرعة في الكلام، ولأجل التخلص من التقاء الساكنين عند اتصال الكلام.

يقول الزجاجي في ذلك: ((وتكون الحركات دالة على المعاني، هذا قول جميع النحويين إلا قطربا، فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال، وقال: لم يعرب الكلام للدلالة على المعاني والفرق بين بعضها وبعض، لأننا نجد في كلاهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني، وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني، فمما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك: إن زيداً أخوك ، و لعلّ زيداً أخوك ، و كأنّ زيداً أخوك؛ اتفق إعرابه واختلف معناه. ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: ما زيد قائماً ، و ما زيد قائم؛ اختلف إعرابه واتفق معناه، ومثله: ما رأيته منذ يومين ، و منذ يومان؛ و لا مالَ عندك ، و لا مالٌ عندك ، و ما في الدار أحداً إلا زيد ، و ما في الدار أحد إلا زيداً؛ ومثله: أن القوم

كلّهم ذاهبون ، و أنّ القوم كلُّهم ذاهبون؛ ومثله: ﴿إن الأمرَ كلَّه لله﴾ و ﴿إن الأمر كلُّه لله﴾[1] قرئ بالوجهين جميعاً؛ ومثله: ليس زيد بجبان ولا بخيل ، ولا بخيلاً، ومثل هذا كثير جداً، مما اتفق إعرابه واختلف معناه، ومما اختلف إعرابه واتفق معناه.

قال: فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلاّ بزواله.

قال قطرب: وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان، ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة،

---

(١) آل عمران: ١٥٤.

ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقب الإسكان))[1].

وقد اعترض عليه النحويون بقولهم: ((فهلا لزموا حركة واحدة، لأنها مجزئة لهم إذا كان الغرض إنما هو حركة تعقب سكوناً؟[2]

فقال: ((لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم، فأرادوا الاتساع في الحركات، وألاّ يحظروا على المتكلم الكلام إلاّ بحركة واحدة))[3].

وقد رد النحويون على قطرب بقولهم: ((لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه، لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكوناً يعتدل به الكلام، وأيّ حركة جاء بها المتكلم أجزأته،

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٧٠-٧١.

(٢) المرجع السابق ص ٧١.

(٣) المرجع السابق ص ٧١.

فهو مخير في ذلك. وفي هذا فساد في الكلام، وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم.

واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الإعراب واختلاف المعاني، واختلاف الإعراب واتفاق المعاني في الأسماء التي تقدم ذكرها - بأن قالوا: إنما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال، لأنه يذكر بعدها اسمان أحدهما فاعل والآخر مفعول، فمعناهما مختلف فوجب الفرق بينهما، ثم جعل سائر الكلام على ذلك. وأما الحروف التي ذكرها، فمحمولة على الأفعال، ولكل شيء مما ذكر علة))[1].

وممن تأثر برأي قطرب الدكتور إبراهيم أنيس، إذ يقول تحت عنوان (ليس للحركة الإعرابية مدلول): ((لم تكن تلك الحركات تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض))[2].

---

(١) المرجع السابق ص ٧١.

(٢) من أسرار اللغة ص ٢٣٧.

ورأي الدكتور إبراهيم أنيس مشهور ومعروف لدى الباحثين، وقد رد عليه كثير من الباحثين، منهم:

الدكتور مهدي المخزومي في كتابه "مدرسة الكوفة" ص ٢٤٧-٢٥٦. والدكتور عبد الواحد وافي في كتابه "فقه اللغة" ص ٢١٠-٢١٦. والدكتور رمضان عبد التواب في كتابه "فصول في فقه اللغة العربية" ص ٣٧٣-٣٩٥. والدكتور صبحي الصالح في كتابه "دراسات في فقه اللغة" ص ١٢٧-١٤١. والدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه "فقه اللغة المقارن" ص ٢١٠-٢١٦.

وممن تأثر برأي قطرب إبراهيم مصطفى؛ إذ أنكر أن يكون للفتحة دلالة على معنى.

إذ يقول تحت عنوان: (الفتحة ليست علامة إعراب): ((الأصل الثالث أن الفتحة لا تدل على معنى كالضمة والكسرة، فليست بعلم إعراب، وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يحبون أن يشكل بها آخر كل كلمة في الوصل ودرج الكلام، فهي في العربية نظير

السكون في لغتنا العامية))[1].

وقد نسب بعض الباحثين إنكار دلالة الحركات على المعاني إلى الخليل بن أحمد مستدلين بما ورد في كتاب سيبويه: ((وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به))[2].

فقد استشهد به الدكتور إبراهيم أنيس -في كتابه "من أسرار اللغة" ص ٢٧٣- على أن وظيفة الحركة الإعرابية لا تعدو أن تكون لوصل الكلمات بعضها ببعض في الكلام المتصل، لذلك جاز سقوطها في الوقف.

والدكتور إبراهيم السامرائي في كتابه "الفعل زمانه ومكانه" ص ٢٢٣، إذ يقول: ((ويختلف الرأي في دلالة الحركات بين القدماء والمحدثين في اللغة العربية، وأول من أشار إلى هذه المسألة من القدماء هو الخليل بن أحمد)).

والدكتور إميل يعقوب في كتابه "فقه اللغة العربية وخصائصها" ص ١٣٢، إذ ذكر أن الباحثين انقسموا

---

(١) إحياء النحو ص ١٠٨.

(٢) الكتاب ٤/٢٤٢.

في أمر الحركات الإعرابية إلى قسمين:

((قسم يذهب إلى أن ليس للإعراب أي قيمة دلالية جوهرية، بل هو مجرد زخرف لغوي له صلة وثيقة بالموسيقى والغناء، وقسم يؤكد أن هذه الحركات إشارات إلى المعاني المختلفة)).

ثم أشار إلى أن الخليل من أصحاب القسم الأول، إذ قال: ((من الفريق الأول نذكر الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي جاء على لسانه قوله: إن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به)).

والنص الذي نسب إلى الخليل هو بتمامه -كما في كتاب سيبويه-: ((وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به. والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه، فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو، فكل واحدة شيء مما ذكرت لك))[1].

---

(١) الكتاب ٤/٢٤٢.

وقد بينا فيما سبق أن الخليل يريد بالحرف الصامت، وأن الأصول -وهي صوامت- لا يمكن النطق بها إلا إذا تخللتها الصوائت، ولذلك قال: ((وهن زوائد يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به))، ولم يقل: يلحقن أواخر الكلمات، لأن البناء في اللغة العربية يتكون من الصوامت، وهذه الصوامت (الحروف) لا يمكن النطق بها إلا إذا تخللتها الصوائت (الحركات)، وهذا ما أراده الخليل في هذا النص.

وقد تتبع الدكتور محمد حماسة أقوال الخليل في كتاب سيبويه ليرى: هل الخليل ينكر دلالة الحركات الإعرابية على المعاني أم لا؟

وقد بلغ عدد المرات التي نقل فيها سيبويه رأي الخليل خمسمائة واثنتين وعشرين (٥٢٢) مرة.

وبتتبعه لآراء الخليل وجد أن الخليل مع جمهور النحويين، بل أن الخليل يغلط العرب الذين يخرجون في بعض استعمالاتهم عن سنن القواعد النحوية التي فيها تظهر دلالة الحركة الإعرابية مثل الجر على الاتباع، ويريد من هؤلاء إلاّ يستعملوا الجر على الاتباع، ويعتبر هذا غلطا منهم، فلو كان الخليل يقول بأن العلامة الإعرابية لا دور لها

في الجملة ولا دلالة، لما غلّط العرب، ولوجد في مثل هذا التركيب سنداً لدعواه[1].

وضرب أمثلة يظهر من خلالها رأي الخليل وهو كغيره من النحويين.

ووصل إلى نتيجة قال فيها: ((وجملة القول بعد فهم نص الخليل في موضعه من كتاب سيبويه، وفهمه في ذاته، وفهمه في فكر الخليل وآرائه، أن الخليل بن أحمد -في نظرته للإعراب وعلاماته- على رأي جمهور النحاة، ونسبة القول بإنكار الإعراب إليه تهمة ظالمة جرّها عليه تسرع بعض الباحثين في الحكم، وعدم فقه النصوص، والنظر فيها بغير ريث وأناة))[2].

---

(١) ينظر: العلامة الإعرابية ص ٢٦١.

(٢) المرجع السابق ص ٢٦٤.

٤- قدم الإعراب

الإعـراب ظـاهرة سـامية مغرقـة في القـدم منـذ آلاف السنين، وهـذا الإعـراب الموجـود في اللغـة العربيـة يعـد امتـداداً لهذه الظـاهرة القديمـة.

ويعـبر عـن أصالـة هـذه اللغـة، ومحافظتهـا علـى هـذا الأصل الـذي فقـد مـن بعـض أخواتهـا علـى مـر السنين، ويعتـبر امتـداداً للغـة السـامية الأولى.

فقـد وجـد علمـاء الآثـار أن اللغـة الأكاديـة -(البابليـة الأشـورية) الـتي وجـدت في العـراق منـذ القـرن الخـامس والعشـرين قبـل الميـلاد[1]- قـد احتفظـت بـالإعراب علـى نحـو مـا احتفظـت بـه اللغـة العربيـة، فـالخط الأكـادي يثبـت الحركـات دائمـاً، ولـذا أمكـن التعـرف مـن رمـوزه المدونـة، علـى حقيقـة أن الاسـم في اللغـة الأكاديـة كـان يتخـذ ثلاثـة أشـكال ينتهـي أحدهـا بالضمـة، والثـاني بالفتحـة، والثـالث بالكسـرة، وتطـابق هـذه الأشـكال الثلاثـة للاسـم الأكـادي

---

(١) علـم اللغـة العربيـة للدكتـور محمـود فهمـي حجـازي ص ١٥١.

الأشكال المقابلة في العربية، رفعاً ونصباً وجراً.

ويرى الباحثون أن الإعراب على نحو ما تعرفه العربية، وما عرفته الأكادية ظاهرة أصيلة في اللغات السامية الأولى[1].

فلو أخذنا مثلا كلمة (كلب) في اللغة الأكادية لوجدناها كالتالي:

كلبُمْ

و كلبَم

و كلبِمْ

فالاسم الأكادي يظهر في النقوش المختلفة على ثلاثة أشكال، تتحدد بوظيفة الاسم في الجملة، ويطابق أحد هذه الأشكال حالة الرفع، ويطابق الشكل الثاني حالة النصب، ويطابق الشكل الثالث حالة الجر.

فقد عرفت الأكادية إعراب الاسم على نحو ما عرفته العربية بالرفع والنصب والجر.

---

(١) المرجع السابق ص ١٤٤.

أما الميم التي تنتهي بها الصيغ المذكورة في الأكادية القديمة، فهي تقابل نون التنوين في العربية[1].

بل يوجد الإعراب كاملاً في اللغة الأكادية (البابلية الأشورية) كما هو في اللغة العربية الفصحى، فالفاعل مرفوع، والمفعول منصوب، وعلامة الرفع الضمة، وعلامة النصب الفتحة، وعلامة الجر الكسرة، تماماً كما في العربية، وكذلك الأسماء الخمسة. ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل إن المثنى وجمع المذكر السالم يماثلان في الإعراب: المثنى والجمع في العربية، فيرفع المثنى بالألف، وينصب ويجر بالياء، أما جمع المذكر السالم فإنه يرفع بالواو وينصب ويجر بالياء[2].

وكذلك توجد حالات الإعراب في اللغة الأوجاريتية وهي لغة سامية اكتشفت حديثا في منطقة (رأس شمرا) على الساحل الشمالي لسوريا، وهي مكتوبة بالخط

---

(١) علم اللغة العربية لدكتور محمود فهمي حجازي ص ١٥٤-١٥٥.

(٢) فصول في فقه اللغة العربية للدكتور رمضان عبد التواب ص ٣٨٣-٣٨٤.

المسماري، غير أنه يسير فيها على النظام الأبجدي، ولا يوجد بها رموز لضبط الحركات إلا في الرمز الدال على صوت الهمزة، فإن هذا الرمز له ثلاث صور، ونجد في هذه الكتابات الأوجاريتية الكلمة إذا كانت منتهية بالهمزة صورت الهمزة فيها بإحدى الصور في حالة الرفع، وبالصورة الثانية في حالة النصب، وبالصورة الثالثة في حالة الجر[1].

وكذلك اللغة الحبشية، تظهر فيها حالة النصب التي تطابق من الناحية الإعرابية نظيرتها في اللغة العربية إلى حد كبير[2].

---

(١) المرجع السابق ص ٣٨٤.

(٢) المرجع السابق ص ٣٨٤.

٥- حقيقة الإعراب

ويبدو أن ما يعرف بعلامات الإعراب قد كانت موجودة في اللغة العربية منذ وضعها، بدليل أننا قد وجدناها في اللغة الأكادية (البابلية الأشورية) منذ خمسة وعشرين قرنا قبل الميلاد، والأكادية -كما هو معلوم- أخت اللغة العربية، أو كلاهما يتفرعان من أصل واحد، إن لم تكن إحداهما أماً للأخرى.

وبعد التأمل الطويل والنظر الدقيق، وجدنا أن أواخر الكلمات العربية تنقسم قسمين:

- قسم تنتهي الكلمات فيه بأصوات صامتة (حروف)، مثل: كم ، إن ، لم .

وهذا يقال له: موقوف الآخر، لأن آخره غير متحرك، وهذا يكون في الحروف، وبعض الأسماء غير المتصرفة.

- وقسم تنتهي الكلمات فيه بأصوات صائتة (حركات)، وهذا بالنظر إليه يقسم إلى ما يلي:

أ - كلمات آخرها صوائت (حركات) لا تدل على معنى، ولا تتغير، وإنما هي جزء من مكونات الكلمة، مثل: أينَ ، حيثُ ، في ، ما .

سواء كان الصائت قصيراً أو طويلاً، يعني: سواء كانت الحركة قصيرة كما في (أينَ) ، أو طويلة كما في (ما) .

وهذا النوع لا تتغير حركته، لأنها جزء من أصل الوضع، يعني: أن العرب وضعت هذه الكلمات على هذا، أي: حركاتها ثابتة، وهذه تكون في الحروف، والأسماء غير المتمكنة.

ب - كلمات آخرها صوائت (حركات) تدل على معنى، وتغيرها يدل على تغير المعنى، وكذلك مدّها إن كانت قصيرة، وهذه تكون في الأسماء المتصرفة، والأفعال، وهذه الصوائت (الحركات) إما أن تدل على العدد، كما في الأفعال في نحو:

ضربَ ، ضربا ، ضربوا ، اضربي ، اضربا ، اضربوا.

أو تدل على العدد والحالة الإعرابية، أي: تدل على الواحد والاثنين والجماعة، وتدل على الرفع والنصب والجر.

مثل: جاء زيدٌ ، ورأيت زيداً ، ومررت بزيدٍ. فالضمة تدل على واحد مرفوع، والفتحة تدل على واحد منصوب، والكسرة تدل على واحد مجرور.

ومثل: جاء الزيدون ، ورأيت الزيدينَ ، ومررت بالزيدين، فالواو تدل على جمع مرفوع، والياء تدل على جمع منصوب، أو مجرور.

كما نلاحظ أن اللغة العربية فيها علامة للمفرد في الاسم والفعل، فالحركة القصيرة التي في آخر الاسم لها دلالتان: إحداهما تدل على المفرد، والأخرى تدل على الحالة الإعرابية، وهذا لم يتناوله الباحثون لا قديما ولا حديثا.

ففي الأسماء الضمة تدل على شيئين: تدل على المفرد، وعلى الرفع، والفتحة تدل على شيئين: تدل على المفرد، وعلى النصب، والكسرة تدل على شيئين: تدل على المفرد وعلى الجر.

وفي المثنى الألف تدل على شيئين: تدل على التثنية،

وعلى الرفع، والياء تدل على شيئين، تدل على التثنية، والنصب أو الجر.

وفي الجمع الواو تدل على شيئين: تدل على الجمع، والرفع، والياء تدل على شيئين: تدل على الجمع والنصب أو الجر.

وفي الأفعال الفتحة تدل على أن الفعل مسند إلى واحد، والألف تدل على أن الفعل مسند إلى مثنى، والواو تدل على أن الفعل مسند إلى جماعة.

وستمر هذه مفصلة في أماكنها من البحث فيما بعد.

ويبدو أن الأصل في الأسماء والأفعال المضارعة أن تكون مرفوعة، ثم يطرأ بعد ذلك النصب والجر في الأسماء، والنصب والجزم في الأفعال[1].

ونلاحظ أن الأسماء غير المتمكنة تكون ثابتة، لأنها لا تثنى ولا تجمع، لأن الحركة الإعرابية لها دلالتان: دلالة على العدد، ودلالة على الحالة الإعرابية.

---

(١) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح ١/٢٠٩.

كما نشير إلى أن من طبيعة الصوت الصائت (الحركة) أنه يمد، أو يشبع، أو يثقل، أو يشدد.

فالفتحة تمد حتى تكون ألفاً، فيقال لها: حينئذ الفتحة الممدودة، أو الطويلة، أو المشبعة، أو المثقلة، أو المشددة.

ويقال مثل ذلك مع الكسرة، وياء المد، والضمة، وواو المد.

لأننا سنرى أن الحركات القصار إذا مدت يتغير مدلولها، وسنلاحظ ارتباط إعراب المثنى والجمع بإعراب المفرد.

كما سنلاحظ أن الأسماء غير المتمكنة إذا ثنيت أو جمعت، دخلها الإعراب، كما في الأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة.

فكل ما يدخله التثنية والجمع يدخله الإعراب، لأن العلامات الإعرابية مرتبطة بالعدد.

وسوف نتناول في بحثنا القسم الذي في آخره حركة تدل على معنى.

كما أننا سنستعمل المصطلحات التي استعملها سيبويه والمبرد والزجاج، وهي استعمال الوقف والجزم بدلاً من السكون، لأن هذا الاستعمال أدقّ وأقرب إلى الصواب.

كما سنستعمل الحركات في الرسم على الشكل التالي:

َ = الفتحة القصيرة.

ِ = الكسرة القصيرة.

ُ = الضمة القصيرة.

كما سنستعمل الحركات الطوال على النحو التالي:

ا = الفتحة الطويلة، أو الممدودة، أو المشبعة، أو المثقلة، أو المشددة.

ي = الكسرة الطويلة، أو الممدودة، أو المشبعة، أو المثقلة، أو المشددة.

و = الضمة الطويلة، أو الممدودة، أو المشبعة، أو المثقلة، أو المشددة.

وذلك لأن مدّ الصائت (الحركة) هو إشباع له، أو تشديد، أو تثقيل، أو إطالة في زمن النطق به، فأي كلمة من هذه الكلمات استعملت فإنما تعني الصائت (الحركة) الطويل.

٦- الضمائر

إنما نذكر الضمائر هنا، لأن ما تدل عليه الحركة الإعرابية موجود في الضمائر.

فالحركة الإعرابية تدل على أمرين هما: العدد والحالة الإعرابية، وهذان الأمران موجودان في الضمائر، فكل ضمير يدل على عدد، وعلى حالة إعرابية، ولذلك وجدت ضمائر الرفع والنصب والجر، كما وجدت الحركات الإعرابية الدالة على الرفع والنصب والجر، فالضمائر بوضعها تدل على ما دلت عليه الحركات الإعرابية.

تعريف الضمير:

عرّف العلماء الضمير أو المضمر: ((ما وضع لمتكلم، أو مخاطب، أو غائب))[1].

وقد جمع سيبويه ضمائر الرفع تحت عنوان:

---

(١) شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٢/٤٠١، شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٦.

(هذا باب علامة المضمرين المرفوعين)، إذ قال: ((اعلم أن المضمر المرفوع إذا حدث عن نفسه فإن علامته (أنا)، وإن حدث عن نفسه وعن آخر قال: (نحن)، وإن حدث عن نفسه وعن آخرين قال: (نحن).

ولا يقع (أنا) في موضع التاء التي في (فعلتُ)، ولا يجوز: (فَعَلَ أنا)، لأنهم استغنوا بالتاء عن (أنا). ولا يقع (نحن) في موضع (نا) التي في (فَعَلْنا)، لا تقول: (فَعَلَ نحن).

وأما المضمر المخاطب فعلامته إن كان واحداً: (أنتَ)، وإن خاطبت اثنين فعلامتهما: (أنتُما) وإن خاطبت جميعا فعلامتهم: (أنتم).

واعلم أنه لا يقع (أنت) في موضع التاء التي في (فَعَلتَ)، ولا (أنتما) في موضع (تُما) التي في (فعلتما). ألا ترى أنك لا تقول: (فَعَل أنتما).

ولا يقع أنتم في موضع (تُم) التي في (فعلتم)، لو قلت (فَعَلَ أنتم) لم يجز.

وإن كان جميع المؤنث فعلامته (أنتن).

ولا يقع (أنتن) في موضع (تُن) التي في (فعلتن)، لو قلت (فعلَ أنتن) لم يجز.

وأما المضمر المحدث عنه فعلامته: (هُوَ)، وإن كان مؤنثا فعلامته: (هي)، وإن حدثت عن اثنين فعلامتهما: (هُما)، وإن حدثت عن جميع فعلامتهم: (هم)، وإن كان الجميعُ جميع المؤنث فعلامته (هُنّ).

ولا يقع (هو) في موضع المضمر الذي في (فَعَلَ)، لو قلت: (فَعَل هو) لم يجز، إلا أن يكون صفة.

ولا يجوز أن يكون (هما) في موضع الألف التي في (ضربا) والألف في (يضربان)، لو قلت: (ضربَ هما) ، و (يضربُ هما) لم يجز.

ولا يقع (هم) في موضع الواو التي في (ضربوا)، ولا الواو التي مع النون في (يضربون)، لو قلت: (ضربَ هم) ، أو (يضربُ هم) لم يجز.

وكذلك (هي) لا تقع موضع الإضمار الذي في (فَعَلَتْ)، لأن ذلك الإضمار بمنزلة الإضمار الذي له علامة.

ولا يقع (هن) في موضع النون التي في (فعلْن) ، و (يفعلْن)، لو قلت: (فَعَلَ هن) لم يجز، إلا أن يكون صفة، كما لم يجز ذلك في المذكر، فالمؤنث يجري مجرى المذكر.

فأنا ، و أنت ، وأنتما ، وأنتم ، وأنتن ، وهو ، وهي ، وهما ، وهم ، وهنّ؛ لا يقع شيء منها في موضع شيء من العلامات مما ذكرنا، ولا موضع المضمر الذي لا علامة له، لأنهم استغنوا بهذه، فأسقطوا ذلك))[1].

ونلاحظ في كلام سيبويه ما يلي:

١- أنه يطلق على الضمير علامة، وأن الضمائر علامات تشير إلى المتكلمين، أو المخاطبين، أو الغائبين.

٢- أن هناك إضماراً ليس له علامة، ويريد به سيبويه المفهوم من الكلام، أو المستتر، لأن المستتر مفهوم من الكلام.

٣- أنه نظر إلى الفتحة التي في آخر الفعل الماضي على أنها علامة بناء لا دلالة لها، وكذلك الضمة التي في آخر الفعل المضارع.

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٠-٣٥٢.

بينما هذه الحركات تدل على الواحد، ولذلك رأى سيبويه أنه لا يجوز:

فَعَلَ أنا

فَعَلَ نحن

فَعَلَ أنت

فَعَلَ أنتما

فَعَلَ هو (لا يجوز إلا صفة)

ضَرَبَ هما

يضربُ هما

ضَرَبَ هم

يضربُ هم

فَعَلَتْ هي (لأن ذلك بمنزلة الإضمار الذي له علامة)

فَعَلَ هن (لم يجز إلا أن يكون صفة).

فالمانع من استعمال هذه الأفعال هو أن الحركة التي في آخر الفعل تشير إلى الواحد الغائب، فلا يقع بعدها إلا واحد؛ ولدلالتها على الواحد الغائب أنها لا تقع مع المتكلم أو المخاطب وإن كان مفرداً.

فإذا قلنا: (خرجتُ) أو (خرجتَ) فلام الفعل غير متحركة، لأن الحركة تدل على واحد غائب، أما هنا فالتاء هي التي دلت على الواحد المتكلم أو المخاطب، وسنبين ذلك في باب الأفعال إن شاء الله.

ثم تحدث عن ضمائر النصب تحت عنوان: (هذا باب علامة المضمرين المنصوبين) إذ قال: ((اعلم أن علامة المضمرين المنصوبين (إيّا) ما لم تقدر على الكاف التي في (رأيتُك)، و(كما) التي في (رأيتكما)، و(كم) التي في (رأيتكم)، و(كنّ) التي في (رأيتكنّ)، والهاء التي في (رأيته)، والهاء التي في (رأيتها)، و(هما) التي في (رأيتهما)، و(هم) التي في (رأيتهم) و(هنّ) التي في (رأيتهنّ)، و(ني) التي في (رأيتَني)، و(نا) التي في (رأيتنا).

فإن قدرت على شيء من هذه الحروف في موضع لم توقع (إيّا) ذلك الموضع، لأنهم استغنوا بها عن (إيا)،

كما استغنوا بالتاء وأخواتها في الرفع عن (أنت) وأخواتها))[1].

ويظهر من هذا رأي سيبويه: وهو أن الضمير هو (إيا) وما يتصل به من حرف يدل على التكلم ، أو الخطاب ، أو الغيبة.

والعلماء مختلفون في أصل الضمير المنفصل المنصوب، فإضافة إلى رأي سيبويه هناك رأيان آخران جديران بالمناقشة هما:

١- رأي الزجاج والسيرافي، وهو: أن (إيا) اسم ظاهر مضاف إلى المضمرات، كأنّ (إياك) بمعنى نفسك[2].

وبمقارنة اللغات السامية أثبت بعض الباحثين ما ذهب إليه هذا الرأي ورجحه[3].

٢- رأيٌ ينسب إلى بعض الكوفيين وابن كيسان من البصريين، وهو: أن الضمائر هي اللاحقة بـ (إيا)،

---

(١) الكتاب ٢/٣٥٥-٣٥٦.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢/٤٢٥.

(٣) الضمائر في اللغة العربية للدكتور محمد عبد الله جبر ص ٦٠-٦١.

و(إيا) دعامة لتصير بسببها منفصلة[1].

ورجح الرضي هذا الرأي بقوله: ((وليس هذا القول ببعيد عن الصواب))[2].

وهذا الرأي يشترك مع الرأي السابق في أن الضمائر هي الحروف اللاحقة بـ (إيا)، ولم يفسر معنى الدعامة.

والقول بأن الضمير ما لحق بـ (إيا) و(إيا) اسم ربما يجرنا إلى البحث عن أصل الضمائر، هل كانت كلمات أم لا؟

وهذا يقودنا أيضاً إلى أن ضمائر النصب المنفصلة مأخوذة من المتصلة، وإذا نظرنا إلى المتصلة نجد أن المتصلة المنصوبة أجزاء من ضمائر الرفع المنفصلة، ما عدا الضمائر التي فيها التاء، مثل: (أنت) وفروعها، فإنه يقابلها في المنصوبة -سواء المتصلة أو المنفصلة- الكاف.

وهذا يعني أن التاء تحولت إلى كاف في ضمائر المخاطب المنصوبة، سواء كانت متصلة أو منفصلة، لأننا

---

(١) شرح الرضي على الكافية ٢/٤٢٥.

(٢) المرجع السابق ٢/٤٢٥.

بمقارنتنا للتبادل بين التاء والكاف في العربية نجد أن التاء تتحول إلى كاف[1].

ويمكن أن يحمل رأي سيبويه على أنه نظر إلى (إيا) في استعمالها الآن، أو ما تدل عليه في الاستعمال، لأنها وإن كان أصلها اسماً إلا أنها في الاستعمال تشير إلى مضمر.

وذكر سيبويه ضمائر الجر تحت عنوان: (هذا باب علامة إضمار المجرور) إذ يقول: ((اعلم أن (أنت) وأخواتها لا يكنّ علامات لمجرور، من قبل أن (أنت) اسم مرفوع، ولا يكون المرفوع مجروراً، ألا ترى أنك لو قلت: (مررت بزيد وأنت) لم يجز، ولو قلت: (ما مررت بأحد إلا أنت) لم يجز، ولا يجوز (إيّا) أن تكون علامة لمضمر مجرور، من قبل أن (إيّا) علامة للمنصوب، فلا يكون المنصوب في موضع المجرور، ولكن إضمار المجرور علاماته كعلامات المنصوب التي لا تقع مواقعهن (إيّا)، إلاّ أن تضيف إلى نفسك، نحو قولك: (بي) ، و (لي).

---

(١) ينظر: الإبدال لأبي الطيب ١/١٤١-١٤٢.

وتقول: (مررت بزيد وبك) ، و (ما مررت بأحد إلاّ بك) أعدت مع المضمر الباء، من قبل أنهم لا يتكلمون بالكاف وأخواتها منفردة، فلذلك أعادوا الجارّ مع المضمر، و لم توقع (إيا) ولا (أنت) ولا أخواتها هاهنا من قبل أن المنصوب والمرفوع لا يقعان موضع المجرور))[1].

فبين سيبويه أن علامة المضمر المجرور لا تكون إلا متصلة، لأن المجرور لا يذكر إلا متصلاً بالجار، أي: لا يذكر وحده كالمرفوع والمنصوب، ويبدو أن الأصل في المضمرات الضمير المرفوع، لأن الرفع هو الحالة الأولى في اللغة العربية، فالأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة يكون أول أحوالها الرفع ثم يطرأ بعد ذلك النصب والجر.

قال أبو علي: ((إعراب الأسماء على ثلاثة أضرب: رفع ونصب وجر، فالرفع في الرتبة قبل النصب والجر، وذلك أن الرفع يستغني عن النصب والجر، نحو: قام زيد، وعمرو منطلق، والنصب والجر لا يكونان حتى

---

(١) الكتاب ٢/٣٦٢-٣٦٣.

يتقدم الرفع، نحو: قام زيد قياما، ومررت بعمر اليوم))[1].

وإذا نظرنا إلى العلامة الإعرابية فإنها تدل على أمرين هما: الدلالة على العدد، والدلالة على الحالة الإعرابية، وهذان الأمران موجودان في علامات المضمر المرفوع، مثل (أنا) ، و (أنت) ، و (هو) .

فـ (أنا): تدل على واحد مرفوع، و (أنت) على واحد مرفوع، و (هو) على واحد مرفوع، وهذا يقابل علامة الرفع، ثم يطرأ بعد ذلك النصب والجر.

فالضمير -أو المضمر كما عبر عن ذلك سيبويه- يدل بوضعه أو بصيغته على ما دلت عليه الحركة، ولذلك قال الرضي -عندما عدّد أسباب بناء المضمرات -: ((وإما لعدم موجب الإعراب فيها، وذلك أن المقتضي لإعراب الأسماء: توارد المعاني المختلفة على صيغة واحدة، والمضمرات مستغنية -باختلاف صيغها لاختلاف المعاني- عن الإعراب. ألا ترى كل واحد من المرفوع والمنصوب

---

(١) المقتصد في شرح الإيضاح ١/٢٠٩.

والمجرور لـه ضمير خاص))[1].

وذكر ابن يعيش أن سبب اختلاف صيغ الضمائر عوض عن الإعراب، إذ يقول: ((وتختلف ألفاظها بحسب اختلاف محلها من الإعراب، فضمير المرفوع غير ضمير المنصوب والمجرور.

فإن قيل: كيف اختلفت صيغ المضمرات والأسماء لا تختلف صيغها؟ قيل: لما كانت الأسماء المضمرة واقعة موقع الأسماء الظاهرة المعربة، وليس فيها إعراب يدل على المعاني المختلفة فيها، جعلوا تغيير صيغها عوضا عن الإعراب، إذ كانت مبنية))[2].

وقال ابن الناظم -عندما كان يعدد أسباب بناء المضمرات-: ((وقيل: بنيت المضمرات استغناءً عن إعرابها باختلاف صيغها لاختلاف المعاني))[3].

ثم بين أن هذا السبب -أي اختلاف صيغها-

---

(١) شرح الرضي للكافية ٢/٤٠١.

(٢) شرح المفصل ٣/٨٥.

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٧.

هو الراجح عند ابن مالك، إذ قال: ((ولعل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات، ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الإعراب، كأنه قصد بذلك إظهار علة الإعراب فقال:

..... ولفظ ما جرّ كلفظ ما نصب))[1]

فالنحويون جعلوا من أسباب علة بناء الضمائر اختلاف صيغها، ويفهم من كلامهم أن يشعرون بأن هذه العلة هي أقوى العلل.

ولو نظرنا في مدلول حركات الإعراب لوجدنا أنها تدل على مدلولين اثنين، هما: الدلالة على العدد، والدلالة على الحالة الإعرابية، ولا يخلوا اسم متمكن أو فعل منهما أو من أحدهما، بل إن الضمائر تزيد على دلالة الحركة الإعرابية دلالة ثالثة، وهي: الدلالة على النوع، أي: المؤنث والمذكر، ونعني بالضمائر ضمائر الرفع المنفصلة لأن الضمائر الأخرى ترجع إليها.

---

(١) شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٧.

والكلام كله إما أن يكون لغائب ، أو متكلم ، أو مخاطب، ثم نرى أن الحركات وضعت لما يتحدث عنه، وهذا يشمل الغائب أصلاً، لأنه متحدث عنه، ويشمل ضمائر المتكلمين والمخاطبين، فالأسماء الظاهرة متحدث عنها، ولذلك وضعت لها العلامة لتدل على العدد والحالة الإعرابية، لأن المتحدث عنه يشمل المتكلم والمخاطب بالإضافة إلى الغائب الذي هو متحدث عنه دائما، فكل ما يتحدث عنه توضع له علامة وهي الحركة.

ولعل الرضي قد لاحظ نوعاً من ذلك عندما قال: ((قوله (وما وضع لمتكلم) يخرج قولَ من اسمه (زيد): زيدٌ ضرَب ، وقولك لزيد: (يا زيد افعل كذا) ، وقولك لزيد الغائب: (زيد فعَل كذا).

فإن لفظ (زيد) -وإن أطلق على المتكلم والمخاطب والغائب، إلا أنه ليس موضوعا للمتكلم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر، بل الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقاً لا باعتبار الذكر، فمن ثم قلت: يا تميم كلهم، نظراً إلى أصل المنادى قبل النداء، ولهذا يقول المسمى بزيد: (زيد ضرب)، ولا يقول (زيد ضربتُ).

وكذا لا يقول للمسمى بزيد: (زيد ضربتَ)، لكنها ليست لغائب تقدم ذكره، كـ (هو)، و (هي) ، ونحوهما))[1].

فالحركات وضعت للمتحدث عنه سواء كان اسما ظاهراً أو ضميراً متقدماً، فكل ما يتحدث عنه توضع له هذه الحركة، كما أن الحركة وضعت للدلالة على المفرد، أي: أن المفرد له علامة في اللغة العربية في الأسماء والأفعال، ولكن هذه العلامة لم يتناولها النحويون، وكأنهم جعلوا المفرد معدوم العلامة، وسيتضح ذلك عندما نتناول الأسماء والأفعال.

فالأفضل أن يطلق على الضمير: اسم (العلامة)، فيقال: علامة المضمر المتكلم ، أو المخاطب ، أو الغائب؛ لأن سيبويه يرى أن المضمرات مبهمة، وهذه الألفاظ تبينها، أو علامات تشير إليها.

---

(١) شرح الرضي للكافية ٢/٤٠٢.

الباب الأول: الاسم

ويشتمل على تمهيد وفصلين:

التمهيد: ويشتمل على تعريف الاسم

والتفريق بين الصحيح والمعتل

والفصل الأول: الصحيح

والفصل الثاني: المعتل.

تمهيد

الاسم: كل لفظ دل على معنى في نفسه، غير مقترن بزمان، محصل بدلالة الوضع[1].

وإذا نظرنا إلى آخر الاسم المعرب، فإنا نجد أن آخره إما أن يكون منتهيا بصامت (حرف)، وهذا الصامت تظهر بعده الحركات الثلاث: الضمة ، و الكسرة ، و الفتحة، وتكون هذه الحركات متلوة بالتنوين إذا كان الاسم نكرة.

وهذا ما عبّر عنه النحويون بالصحيح، إذ يقول العكبري: ((حد الاسم الصحيح: ما تعاقب على حرف إعرابه حركات الإعراب)).

وقال بعضهم: ((ما لم يكن حرف إعرابه ألفاً ولا ياءً قبلها كسرة))[2].

---

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة للصيمري ٧٤/١، والتبيين للعكبري ص ١١٢، ومجيب الندا إلى شرح قطر الندا للفاكهي ٢١/١.

(٢) التبيين للعكبري ص ١٨١.

فالصحيح هو الذي آخره صامت (حرف)، ولا نحتاج إلى القيد الثاني، لأن المدود ليست حروفا، وإنما هي حركات ممدودة، أو مشددة، أو مثقلة، كما لا نحتاج إلى قيد (الياء التي قبلها كسرة)، لأن المد حركة، والحركة لا تجتمع مع حركة أخرى، وإنما ذكر القيد من يتصور أن المد مسبوق بحركة مجانسة، والمد صوت صائت، واللغة لا يتوالى فيها صائتان، لأن مجرى الهواء في أثناء النطق بالحركة لا يتسع لحركتين، وإنما يتسع لحركة واحدة.

وإما أن ينتهي آخره بصوت صائت (حركة طويلة)، أي: مدّ.

وهذا لا تظهر بعده الحركات، وهذا ما عبر عنه العكبري بقوله: ((والعكس أنه ما لم تتعاقب عليه حركات الإعراب فليس بصحيح)).

وذلك لأن المد حركة، والحركة لا تأتي بعد حركة. وإنما تعتمد على حرف سابق، فإن أردنا حركة واحدة نحتاج إلى حرف واحد، وإن أردنا حركتين نحتاج إلى حرفين، وإن أردنا ثلاث حركات فنحتاج إلى ثلاثة أحرف.

وهذا القسم الذي ينتهي بصائت هو ما يطلق عليه:

الإعراب التقديري[1]، أي لا تظهر الحركات بعد أواخر هذا النوع.

ويشمل المقصور والمنقوص، قال ابن الأنباري: ((والمعتل: ما كان آخره ألفاً أو ياء قبلها كسرة، وهو على ضربين: منقوص ومقصور))[2].

وسنبين سبب عدم ظهور الحركات بعد الصوت الأخير من هذا النوع فيما بعد، ضمن مباحث المعتل.

أي أن الاسم المعرب -بالنظر إلى آخره- ينقسم قسمين:

- قسم آخره صامت (حرف)، فتظهر بعد الحرف الأخير منه الحركات.

- وقسم آخره صائت (حركة)، فلا تظهر بعد آخره الحركات.

والقسم الأول يطلق عليه : اسم الصحيح.

والقسم الثاني يطلق عليه: اسم المعتل.

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٦٣.

(٢) أسرار العربية ص ٣٧.

الفصل الأول: الصحيح

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المذكر.

المبحث الثاني: المؤنث.

المبحث الثالث: جمع التكسير.

المبحث الأول: المذكر

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المفرد.

المطلب الثاني: المثنى.

المطلب الثالث: الجمع السالم.

المطلب الأول: المفرد

تنقسم الأسماء في اللغات السامية من حيث الجنس إلى مذكر ومؤنث، والمذكر هو الأصل، والمؤنث هو الفرع، كما تنقسم من حيث العدد إلى مفرد ومثنى وجمع، والأصل في ذلك المفرد، لأنه يتفرع عنه المثنى والجمع[1].

فالمفرد المذكر أصل للمفرد المؤنث، وقد بين سيبويه ذلك بقوله: ((واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث، لأن المذكر أول، وهو أشد تمكنا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير، ألا ترى أن (الشيء) يقع على كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى، والشيء ذكر))[2].

---

(١) فقه اللغات السامية لبروكلمان ص ٩٠ ، وعلم اللغة العربية للدكتور محمود فهمي حجازي ص ١٤٥ ، وأسرار العربية لابن الأنباري ص ٤٨.

(٢) الكتاب ٢٢/١.

كما أن المفرد أصل للمثنى والجمع، وقد بين سيبويه ذلك بقوله: ((واعلم أن الواحد أشد تمكنا من الجميع، لأن الواحد الأوّل))[1].

وإذا كان المفرد أصلاً للمثنى والجمع، فإن علامته ستكون أصلاً لعلامتي المثنى والجمع، وإن إعرابه سيكون أصلاً لإعراب المثنى والجمع، أي بمعنى أوضح: أن علامات التثنية والجمع مرتبطة بعلامات المفرد، كما أن إعرابهما مرتبط بإعراب المفرد.

ولو نظرنا في علامة المفرد لوجدنا أن الحركة تدل على المفرد، وعلى الحالة الإعرابية.

فإذا قلنا:

١- جاء الرجلُ مسرعاً.

٢- ورأيت الرجلَ يكتب.

٣- ومررت بالرجل يضحك

وأخذنا (الرجل) من المثال الأول، فإننا نجد أن حرف الإعراب هو اللام، والضمة بعده دلت على شيئين

---

(١) المرجع السابق ١/٢٢.

هما: الإفراد والرفع، وفي المثال الثاني نجد أن الفتحة دلت على الإفراد والنصب، وفي المثال الثالث نجد أن الكسرة دلت على الإفراد والجر.

فحرف الإعراب في الأمثلة السابقة هو اللام، والحركات التي بعده تدل على العدد والحالة الإعرابية، فالضمة دلت على واحد مرفوع، والفتحة دلت على واحد منصوب، والكسرة دلت على واحد مجرور.

وإذا قلنا:

- جاء مسلمٌ مسرعا.
- ورأيت مسلماً يكتب.
- ومررت بمسلمٍ يضحك.

لوجدنا أن هذه الأمثلة قد انتهت بنون بعد الحركة، وهو ما يعرف بالتنوين، وقد اختلف العلماء في دلالة التنوين.

آراء العلماء في التنوين

١- فمنهم من يسميه: تنوين التمكين، لأنه يدل على تمكن الاسم في باب الاسمية وخفته. وهذا رأي سيبويه، قال: ((فالتنوين علامة للأمكن عندهم والأخف عليهم، وتركه علامة لما يستثقلون))[١].

٢- ومنهم من يقول: جيء به للتفريق بين الاسم والفعل. وينسب للفراء[٢].

٣- ومنهم من يقول: جيء به علامة للانفصال بين الكلمات وبين المفرد وغيره. وينسب إلى السهيلي، قال السهيلي في ذلك: ((فالمانع من صرف الأسماء استغناؤها عن التنوين الذي هو علامة للانفصال، وإشعار بأن الاسم غير مضاف إلى ما بعده، ولا متصل به، وليس التنوين في الأسماء علامة للتمكن كما ظنّه قوم))[٣].

---

(١) الكتاب ١/٢٢.

(٢) الإيضاح في علل النحو ص ٩٧.

(٣) الأمالي ص ٢٥ ، ونتائج الفكر ص ٨٧.

وقال: ((ومما يدل على أن التنوين ليس هو علامة للتمكن، وإنما هو علامة للانفصال، قولهم: حينئذٍ، ويومئذٍ، فنوّنوا لما أرادوا فصل (إذ) عن الجملة، وتركوا التنوين حين قالوا: إذ زيد قائم، لما أضافوا الظرف إلى الجملة، وليس في الدنيا اسم أقل تمكنا من (إذ)))[1].

وقال: ((ومما يدل على أنها علامة فصل، سقوطها في الوقف، إذ السكوت مغن عنها، وأقوى دلالة على فصل الاسم منها، دخولها على القوافي إذا وصلت بيتاً ببيت، نحو إنشادهم:

يا صاحِ ما هاج الدموع الذرفنْ

نبهوا بالتنوين في حال الدرج على انفصال البيت من البيت))[2].

وأكثر العلماء على رأي سيبويه، وهو أن التنوين يدل على تمكن الاسم وخفته.

---

(١) الأمالي ص ٢٥.

(٢) المرجع السابق ص ٢٦.

وبالنظر في تاريخ التنوين -وذلك بمقارنة اللغات السامية- فإننا نجد أن التنوين يقابله التمييم في الأكدية (البابلية الأشورية)، والسبئية، يقول براجشتراسر -عندما كان يتحدث عن التغييرات التي تحدث للأصوات في اللغات السامية-: ((والتغييرات منها مطلقة، ومنها مقيدة بالشروط... أما المقيدة مثالها أن الميم الأصلية في أواخر الكلمات صارت نونا عربية، مثالها التنوين، فإن أصله ميم، كما كان في الأكدية والسبئية، مثل بيتٌ ، بيتٍ ، بيتاً، أصلها بيتُم ، بيتِم ، بيتَم))[1].

ثم بين أن التمييم المقابل للتنوين في العربية يدل على التعريف في الآكدية (البابلية الأشورية)، إذ يقول: ((وحقيقة الأمر أن التنوين إذا كان علامة التنكير في كل ما بقي من مستندات اللغة العربية فربما كان في الأصل علامة للتعريف، فقد ذكرنا أن أصل التنوين هو التمييم، وإنا نرى للتمييم آثاراً من معنى التعريف في الأكدية العتيقة))[2].

---

(١) التطور النحوي ص ٢٧.

(٢) المرجع السابق ص ١١٨.

ويقول بروكلمان: ((وتمتلك العربية الشمالية والجنوبية في الاستعمال الحيّ رمز أداة للتنكير، وهي في الأخيرة التمييم التي يرجح أنها مختصرة من (ما) بمعنى شيء ما، التي لا تزال مستعملة بهذا المعنى في العربية الشمالية، وقد تحولت الميم إلى نون في العربية الشمالية، ولا يزال هذا التمييم حياً جداً في الاستعمال في البابلية الأشورية، ولكن دون معناه الأصلي، ويرجع ذلك -على الأرجح- إلى أن الضمير (ما) الذي بقيت نهاية للتمييم مرتبطة به في الذوق اللغوي -لم يكن له معنى العموم، بل كان له معنى التفخيم والتعظيم))[1].

ونلاحظ في هذه النصوص ما يلي:

١- التنوين في العربية يقابله التمييم في السبئية والأكدية.

٢- التمييم في الأكدية يدل على التعظيم والتعريف.

٣- حمل العربية على الأكدية في التأصيل اللغوي.

٤- التمييم أصل للتنوين، وأصل التمييم (ما).

---

(١) فقه اللغات السامية ص ١٠٣.

وأرى أنه لا ينبغي للباحث أن يحمل إحدى اللغات السامية على الأخرى في التأصيل اللغوي، لأن كل لغة تحمل ظواهر قديمة وحديثة، إنما ينبغي المقارنة بين ما ورد فيه تماثل وتشابه، مثل الميم والنون.

وعند النظر في التبادل بين الأصوات السامية، فإننا نجد أن النون هي التي تحولت إلى ميم، وليس العكس، وأن قاعدة التغييرات التي تطرأ على الأصوات المتوسطة أو المائعة هي على النحو التالي:

ل ← ن ← م

فعلى هذا تكون اللغة السامية التي تشتمل النون هي اللغة التي تحتفظ بالأصل، سواء كانت العربية أم غيرها.

فعلى هذا لا يكون التمييم أصلاً للتنوين، بل يكون التمييم متفرعاً عن التنوين، وأمثلة إبدال النون ميماً كثيرة جدا في العربية، ومن أمثلتها ما يعرف بالإقلاب.

وأرى أن من ذهب إلى أن أصل التمييم هو (ما) لم يوفق، وأن هذا احتمال بعيد الحصول؛ لأن الملاحظ أن اللغات التي تحتفظ بالإعراب كالعربية والبابلية الأشورية، هي التي تنتهي الأسماء فيها بالنون أو الميم، بل إن اللغة

اليمنية القديمة فيها النون علامة للتعريف، وتقع هذه النون في آخر الاسم، مثل: ملكن ، وذهبن ، وبيتن، وتعني الملك والذهب والبيت[1].

ثم بعد ذلك استعاضت عن أداة التعريف التي في آخر الاسم بالأداة (ام) في أوله[2].

ولعل هذا أو مثله حصل للعربية الشمالية، ويمكن أن نفسر العلاقة بين النون والميم واللغات التي لحق بها هذان الصوتان على النحو التالي:

يبدو أن العلامة الأصلية للتعريف في اللغات السامية هي النون تلحق الاسم بعد العلامة الإعرابية، كما في اللغة العربية واليمانية القديمة، ثم أبدلت النون ميماً، كما في البابلية والسبئية، ثم استعاضت اللغة السبئية بعلامة في أول الكلمة، وهي (ام)، وأصبح التمييم لا يدل على

---

(١) اللغة العربية في عصور ما قبل الإسلام: أحمد حسين شرف الدين ص ٨٢.

(٢) دراسات في لهجات شمال وجنوب الجزيرة العربية: أحمد حسين شرف الدين ص ٥١.

تعريف كما استعاضت اللغة العربية الشمالية بعلامة للتعريف في أول الاسم وهي (ال)، كما فعلت اليمانية. ويلاحظ أن اللغة العربية الشمالية واليمانية هما اللتان تحتويان على التنوين، ثم استعاضتا عنه بعلامة في أول الاسم، فأصبح لا يدل على التعريف وإنما يدل على خفة الاسم وتمكنه، كما قال سيبويه.

فالتنوين في الأسماء العربية يشير إلى قدم هذه الظاهرة، ومحافظة العربية عليها، ويبدو أن هذا مرتبط بالإعراب، فاللغات التي حافظت على الإعراب -كالبابلية الأشورية- وجد فيها هذا، واللغات التي فقدت الإعراب -كالعبرية والأرامية والحبشية- فقدت هذه العلامة التي تدل على التعريف، وتلحق آخر الاسم.

لهجات العرب في الوقف على الاسم المنون

وللعرب في الوقف على الاسم المنون ثلاث لهجات، وهي كما ذكرها النحويون كالآتي:

الأولى: حذف التنوين والحركة التي قبله، مثل: هذا زيد ، و رأيت زيد ، و مررت بزيد. وتنسب إلى ربيعة[1].

والثانية: حذف التنوين والحركة التي قبله في حالتي الرفع والجر، مثل: هذا زيد ، و مررت بزيد، وإبدال التنوين ألفاً في حالة النصب. وتنسب إلى عامة العرب[2].

والثالثة: إبدال التنوين ألفاً بعد الفتحة، وياء بعد الكسرة، وواواً بعد الضمة. وتنسب إلى أزد السراة[3].

ونحن إذا نظرنا في اللهجة الثانية في حالة النصب، وهي كما يقول النحويون: إبدال النون ألفاً - نرى أن الألف

---

(١) شرح التصريح على التوضيح ٣٣٨/٢ ، وشرح الأشموني ٢٠٤/٤ ، وشرح المرادي ١٥٥/٥.

(٢) شرح المرادي ١٥٥/٥.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب ٢٨٠/٢ ، وشرح المرادي ١٥٥/٥ ، وشرح التصريح ٣٣٨/٢ ، وشرح الأشموني ٥٤/٤.

صوت صائت (حركة)، والنون صوت صامت (حرف)، وكل منهما لا يقع موقع الآخر، لأن الصامت يقع أولاً دائما والصائت يقع ثانيا دائماً، كما أن الألف صوت صائت، والنحويون يتصورون أن قبلها فتحة والفتحة صوت صائت أيضاً، واللغة لا يجتمع فيها صائتان (حركتان)، لأن مخرج الحركة لا يسع حركتين في آن واحد، ولأن الحركة لا تأتي إلا بعد حرف.

وإنما الذي حصل في حالة النصب هو أن النون حذفت ومدت الفتحة التي قبلها -عوضا عنها- حتى أصبحت ألفاً.

فصورتها قبل الحذف كالآتي:

ز	َ	ي	د	َ	ن

وبعد الحذف كالآتي:

ز	َ	ي	د	ا

فعدد الأصوات قبل الحذف ستة، وبعد الحذف خمسة، أي لم ينقص إلا النون، وإنما مدت الفتحة حتى أصبحت ألفاً.

ونقول في اللهجة الثالثة في حالتي الرفع والجر مثل ما قيل في اللهجة الثانية في حالة النصب، أي: أن النون حذفت في حالة الرفع، ومدت الضمة قبلها حتى أصبحت حركة طويلة (واو مد)، أو يقال: حذفت النون وشددت الضمة التي قبلها حتى أصبحت واواً، لأن التشديد هو إطالة النطق بالصوت.

فصورتها قبل الحذف كالآتي:

ز	ـَ	ي	د	ـُ	ن

وبعد الحذف:

ز	ـَ	ي	د	و

وما جرى لحالة الرفع جرى لحالة الجر، إذ حذفت النون ومدت الكسرة التي قبلها حتى أصبحت ياء مد أو كسرة طويلة.

وهذه صورتها قبل الحذف:

ز	ـَ	ي	د	ـِ	ن

وبعد الحذف:

ز	ـَ	ي	د	ي

المطلب الثاني: المثنى

التثنية هي ضم شيء إلى شيء، وهذا يعني أنها تشترك مع الجمع، ولذلك قيل: التثنية أول الجموع[1].

وجاءت تعريفات العلماء للتثنية والمثنى متقاربة.

فقيل: ((التثنية معناها: ضم اسم إلى اسم قبله في اللفظ، فيختصر ذلك بأن يقتصر على لفظ أحدهما، إذ كان لا فرق بينه وبين الآخر، ويؤتى بعلم التثنية آخراً، فيعلم بذلك أنهما قد اجتمعا وصارا بمنزلة شيء واحد، إلا أن الإخبار عنهما يقع على المعنى، وذلك قولك: رجل ورجل، ثم تقول: رجلان ، و غلام وغلام، ثم تقول: غلامان ، و زيد وزيد، ثم تقول: الزيدان. فيكون ذلك أخصر من تكرير الاسم[2].

وقيل: التثنية صيغة مبنية للدلالة على الاثنين، وأصل التثنية العطف، تقول: (قام الزيدان ، وذهب العمران)

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص ١٢٤.

(٢) المرجع السابق ص ١٢١.

والأصل: (قام زيد وزيد ، و ذهب عمرو وعمرو)، إلاّ أنهم حذفوا أحدهما وزادوا على الآخر زيادة دالة على التثنية للإيجاز والاختصار. والذي يدل على أن الأصل هو العطف أنهم يفكون التثنية في حال الاضطرار، ويعدلون عنها إلى التكرار، كقول الشاعر:

كأن بين فكها والفكّ ... فارة مسك ذبحت في سكّ

وقال الآخر:

كأن بين خلفها والخلف ... كشة أفعى في يبيس قفّ

وقال الراجز:

.... ليث وليث في مجال ضنك

أراد (ليثان)، إلا أنه عدل إلى التكرار في حالة الاضطرار لأنه الأصل[1].

وتعريف المثنى هو: ما دل على اثنين، وأغنى عن المتعاطفين، أي المتفقين في اللفظ، نحو: الزيدان، أصله زيد وزيد، فعدلوا عنه كراهية التطويل والتكرار.

---

(١) أسرار العربية لابن الأنباري ص ٤٧-٤٨.

وحكمه أن يرفع بالألف نيابة عن الضمة وأن ينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة، نحو: جاء الزيدانِ ، و رأيت الزيدينِ ، و مررت بالزيدين[1].

ويشترط في المثنى ثمانية شروط هي:

الإفراد، والإعراب، وعدم التركيب، والتنكير، واتفاق اللفظ، ووجود ثان له في الخارج، وأن لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته[2].

---

(١) مجيب الندا إلى شرح قطر الندا ١٠٧/١ ، وشرح شذور الذهب ص ٤٤.

(٢) مجيب الندا إلى شرح قطر الندا ١٠٨/١.

آراء العلماء في الزيادة التي تلحق الاسم عند التثنية

وقد اختلف العلماء في الزيادة التي تلحق الاسم عند التثنية: هل هي علامات إعراب أم حروف إعراب؟

فجاءت أقوالهم على النحو التالي:

القول الأول: يذهب أصحابه إلى أنها حروف إعراب. وينسب إلى سيبويه وعامة البصريين، ويبين هذا قول سيبويه: ((اعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما: حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون، يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في الجر ياءً مفتوحا ما قلها، ولم يكسر ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في النصب كذلك، ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثله في الجمع، وكان مع ذا أن يكون تابعاً لما الجر منه أولى، لأن الجر للاسم لا يجاوزه،

والرفع قد ينتقل إلى الفعل، فكان هذا أغلب وأقوى، وتكون الثانية نوناً))[1].

القول الثاني: يذهب أصحابه إلى أن الألف والياء في المثنى علامات إعراب، أي أن الألف والياء في المثنى مثل الضمة والكسرة، مستدلين بأنها تتغير كتغير الحركات، ألا ترى أنك تقول: قام الزيدان ، و رأيت الزيدين ، و مررت بالزيدين، فتتغير كتغير الحركات في نحو: قام زيد ، و رأيت زيدا ، و مررت بزيد، فلما تغيرت كتغير الحركات دلّ على أنها إعراب بمنزلة الحركات، ولو كانت حروف إعراب لما جاز أن تتغير ذواتُها عن حالها، لأن حروف الإعراب لا تتغير ذواتها عن حالها، فلما تغيرت تغير الحركات دَلّ على أنها بمنزلتها.

وينسب هذا القول إلى الفراء من الكوفيين، وقطرب ابن المستنير من البصريين[2].

---

(١) الكتاب لسيبويه ١/١٧.

(٢) الإنصاف لابن الأنباري ١/٣٣ ، وعلل التثنية لابن جني ص ٥٠ ، والتبيين للعكبري ص ٢٠٤.

القول الثالث: يذهب أصحابه إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب، وذلك أنك إذا رأيت الألف علمت أن الاسم مرفوع، وإذا رأيت الياء علمت أن الاسم مجرور أو منصوب، ولو كانت حروف إعراب ما علمت بها رفعاً من نصب ولا جر، كما أنك إذا سمعت (دال) زيد لم تدل على رفع ولا نصب ولا جر[1]. وينسب إلى الأخفش والمبرد والمازني.

القول الرابع: يذهب إلى أن انقلاب الألف إلى الياء هو الإعراب، ويريد بالانقلاب تغير الألف إلى ياء[2]. وينسب إلى أبي عمر الجرمي.

ونلاحظ أن النحويين نظروا إلى أن الألف زائدة، واعتبروها حرفاً، وأن المفرد كان خالياً من العلامة.

---

(١) التبيين للعكبري ص ٢٠٤ ، وعلل التثنية ص ٦٣ ، والإنصاف لابن الأنباري ١/٣٣.

(٢) التبيين للعكبري ص ٢٠٤.

وأن من قال أنها حرف -كسيبويه- لم يبين علامة الإعراب، ومن قال أنها إعراب -كالفراء- لم يبين حرف الإعراب، ومن قال أنها تدل على الإعراب -كالأخفش- لم يبين علامة الإعراب ولا حرف الإعراب!.

وينبغي على الباحث في هذه الزيادة أن يبين ما يلي:

١- حرف الإعراب.

٢- علامة الإعراب.

٣- الدلالة على العدد.

ونحن بعد التأمل وجدنا أن المفرد له علامة، وأن علامة المثنى مرتبطة بعلامة المفرد، كما أن التثنية مرتبطة بالمفرد.

فإذا نظرنا إلى الزيادة من الناحية الصوتية فإن الألف ليست حرفاً، وإنما هي حركة مشبعة أو مشددة، فهي فتحة مشبعة، لأنها صائت، وكل صائت حركة، وهي ليست زيادة جديدة، وإنما هي تشديد أو إشباع أو تطويل لحركة المفرد، لأن المدود التي في جمع المذكر السالم وفي المثنى امتداد أو تطويل لحركات المفرد

فالفتحة التي في المفرد أشبعت أو شددت أومدت للدلالة على المثنى، والضمة أشبعت أو طولت للدلالة على الجمع في حالة الرفع؛ والكسرة أشبعت أو مدت أو طولت للدلالة على الجمع في حالتي الجر والنصب.

فحركات المفردة ثلاث: الفتحة ، والضمة ، والكسرة. والمدود أو الحركات الدالة على التثنية والجمع ثلاث: الفتحة الطويلة، وكانت من نصيب المثنى؛ والضمة الطويلة والكسرة الطويلة وكانتا من نصيب الجمع.

فنوع الحركة يدل على الحالة الإعرابية وطولها يدل على العدد، أي أن للحركة الطويلة دلالتين: النوع، ويدل على الإعراب؛ والطول، ويدل على العدد.

فالضمة الطويلة تدل على جمع مرفوع: لأن الضم يدل على الرفع، والطول أو التشديد يدل على الجمع؛ والكسرة الطويلة تدل على جمع مجرور أو منصوب: لأن الكسرة تدل على الجر أو النصب، والطول يدل على الجمع؛ والفتحة الطويلة تدل على مثنى مرفوع: فالفتحة تدل على الحالة الإعرابية وهي الرفع، والطول يدل على المثنى.

فـالألف في المثنى هـي حركـة الإعـراب والدليـل علـى التثنيـة، وحـرف الإعـراب هـو الحـرف الـذي قبـل الألـف، أي هو حـرف الإعـراب الـذي في المفـرد لأننـا أشبعنا حركـة المفـرد في حالة النصـب، وجعلناهـا دليـلاً علـى التثنيـة في حالـة الرفـع.

فلـو قارنـا بـين المفـرد وهـو (مسـلمٌ) والمثنـى وهـو (مسـلمان)، لوجدنـا أن الأصـوات متسـاوية في العـدد مـا عـدا زيـادة حركـة بعـد النـون في المثنـى، وصورتهمـا كالتـالي:

المفرد في حالـة النصب	م	ُ	س	ل	ِ	م	َ	ن	
المثنى في حالـة الرفـع	م	ُ	س	ل	ِ	م	ا	ن	ِ

فـالمفرد يتكـون مـن: الميـم ، و الضمـة ، و السـين ، و الـلام ، و الكسـرة ، و الميـم ، و الفتحـة ، و النـون.

والمثنـى يتكـون مـن: الميـم ، و الضمـة ، و السـين ، و الـلام ، و الكسـرة ، و الميـم ، و الألـف (أو الفتحـة المشبعة) و النـون ، و الكسـرة.

فـالمفرد يتكـون مـن ثمانيـة أصـوات، والمثنـى مـن تسـعة أصـوات بزيـادة الكسـرة الـتي بعـد النـون، وسـبب زيـادة هـذه

الكسرة هو وجود المد قبل النون، لأن مد الصوت قبل النون -والنون ساكن- فيه ثقل، فحركت النون بكسرة من أجل أن يخف النطق.

فالمدود الموجودة في المثنى والجمع هي إشباع لحركات المفرد للدلالة على التثنية والجمع.

ونلاحظ في الشكل أن حرف الإعراب في المفرد هو الميم، وفي المثنى هو الميم، وأن حركة الإعراب في المفرد هي الفتحة، وفي المثنى هي الفتحة المشبعة أو الطويلة!

أما المثنى في حالتي النصب والجر، فإن علامة التثنية والنصب أو الجر فيه ياء قبلها فتحة، وهذه الفتحة التي قبل الياء هي الفتحة التي في المفرد المنصوب، فزيدت بعدها الياء للدلالة على التثنية والنصب أو الجر. فالياء تدل على مثنى منصوب أو مجرور.

ويلاحظ أن علامات الإعراب والتثنية مرتبطة بعلامة المفرد المنصوب، فالرفع في المثنى جاء نتيجة لمد الفتحة التي في المفرد المنصوب، والنصب والجر جاءا نتيجة لزيادة ياء صامتة (حرف) بعد الفتحة التي في المفرد المنصوب، فالياء

الـتي بعـد الفتحـة دلـت علـى شـيئين: النصـب، والتثنيـة؛ أو الجـر والتثنيـة.

ولبيـان علاقـة المثنـى في حـالتي النصـب والجـر بـالمفرد في حالـة النصـب فإننـا لـو قارنـا بـين أصـوات المفـرد والمثنـى في هـذه الأمثلـة:

١- رأيـت مسـلماً يكتـب.

٢- رأيـت مسـلمين يكتبـان.

٣- مـررت بمسـلمين يكتبـان.

فإنهـا سـتكون كـالآتي:

المفـرد المنصـوب	م	ُ	س	ل	ِ	م	َ	..	ن	..
المثنـى المنصـوب	م	ُ	س	ل	ِ	م	َ	ي	ن	ِ
المثنى المجـرور	م	ُ	س	ل	ِ	م	َ	ي	ن	ِ

فإننـا نـرى أن الأصـوات متطابقـة مـا عـدا اليـاء والكسـرة الـتي بعـد النـون في المثنـى، وهـذا يعـني أن التثنيـة وعلامتهـا قـد حصلـت بسـبب زيـادة هـذه اليـاء، فهـي تـدل علـى الحالـة الإعرابيـة: وهـي النصـب والجـر، وتـدل علـى العـدد: وهـو المثنـى، فهـذه اليـاء، علامـة الإعـراب، وعلامـة التثنيـة أو العـدد.

آراء العلماء في النون التي في آخر المثنى

اختلف العلماء في النون التي في آخر المثنى، فجاءت آراؤهم كالآتي:

الرأي الأول: يذهب إلى أنها عوض من الحركة والتنوين. وهو رأي سيبويه، وقد بينه بقوله: ((واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان، الأولى منهما: حرف المد واللين... وتكون الزيادة الثانية نوناً كأنها عوض من الحركة والتنوين، وهي النون وحركتها الكسر، وذلك قولك: هما الرجلان ، و رأيت الرجلين ، و مررت بالرجلين))[1].

الرأي الثاني: يذهب إلى أنها عوض من حركة الواحد. وينسب إلى الزجاج[2].

الرأي الثالث: يذهب إلى أنها عوض من تنوين المفرد، بدليل أن الحركة عوض منها الحرف و لم يعوض من

---

(١) الكتاب ١/١٨.

(٢) ارتشاف الضرب ١/٢٦٥.

التنويـن شـيء، فكـانت عوضـا عنـه، ولذلـك حذفـت في الإضافة، كما يحذف التنوين. وينسب إلى ابن كيسان[1].

الرأي الرابع: يذهب إلى أنها نفس التنويـن، لا نـون غيرها، لأن الأصل -بعد تحقق العلامة للتثنية والجمع- أن ينقل إليه الحركة والتنويـن، فامتنعت الحركة للإعلال، و لم يمنع التنويـن، ولكنه لزم تحريكه لأجل الساكنين، فثبت نوناً. وينسب إلى الفراء[2].

الرأي الخامس يذهب إلى أنها لرفع توهم الإضافة في نحو: رأيت بنين كرماء ، وعجبت من ناصرين باغين، والإفراد في اسم الإشارة والاسم المنقوص نحو: هذان ، و مررت بالمهتدين. فلولا النون لالتبس حال الإضافة بعدمها، والمفرد بالمثنى والجمع، فيما ذكر. وينسب إلى ابن مالك[3].

---

(١) المرجع السابق ٢٦٥/١ ، وهمع الهوامع ٤٨/١.

(٢) ارتشاف الضرب ٢٦٥/١ ، وهمع الهوامع ٤٩/١.

(٣) ارتشاف الضرب ٢٦٥/١ ، وهمع الهوامع ٤٨/١ ، وينظر: شرح التسهيل ٧٤/١.

والمتأمل في هذه الآراء يجد أنها تتصور أن المد الذي في التثنية لا علاقة له بالحركة التي في المفرد، بينما المد الذي في المثنى هو حركة المفرد.

ولعل أقرب الأقوال -بل أصحها- رأي الفراء، فالنون التي في المثنى هي النون التي في المفرد، ولكنه علل لعدم ظهور الحركة التي قبل التنوين بأن الإعلال منعها، يريد بالإعلال حروف العلة التي لحقت المثنى، فقد لاحظ أن النون هي التنوين.

وكذلك ابن كيسان قد لاحظ علاقة النون بالتنوين، وهذا عادة أهل العربية، فإن الآراء إذا تعددت إنما تنظر إلى المسألة من عدة أوجه، مما ييسر البحث، فإن لم يجد الباحث صراحة فلن يعدم إشارة.

وإذا عرفنا أن النون التي في المثنى هي التنوين الذي في المفرد، فهذا يعني أنها كانت علامة للتعريف، ولكنها فقدت قيمتها التعريفية بعد وجود العلامة في أول الاسم، وهي (ال)، وقد تحصنت هذه النون من الحذف لوجود الحركة التي بعدها.

حركة النون في المثنى

حركة النون في المثنى الكسرة، وقد بينها سيبويه عندما كان يتحدث عن الزيادة التي تلحق الواحد عند التثنية، إذ ذكر الزيادة الأولى وهي المد واللين، ثم ذكر الزيادة الثانية فقال: ((وهي النون، وحركتها الكسرة، وذلك قولك: هما الرجلان ، و رأيت الرجلينِ ، و مررت بالرجلين))[1].

وقد ذكر النحويون أن سبب تحرك النون هو التقاء الساكنين[2].

أما كون الحركة كسرة فلأن النون قبلها ألف، والكسرة ثقيلة فاعتدلا[3].

ولأن التثنية تقع بعد ألف أو ياء مفتوح ما قبلها،

---

(١) الكتاب ١/١٨.

(٢) أسرار العربية لابن الأنباري ص ٥٦ ، وعلل التثنية لابن جني ص ٨٥ ، وشرح الأشموني ١/٩ ، وهمع الهوامع للسيوطي ١/٤٩.

(٣) أسرار العربية لابن الأنباري ص ٥٦.

فلم يستثقلوا الكسرة فيها[1].

وقيل: لأنهم لو لم يكسروا المثنى لالتبس جمع المقصور في حالة الجر والنصب بتثنية الصحيح، نحو: رأيت مصطفينَ ، و مررت بمصطفين، فلفظ (مصطفين) كلفظ (زيدين)، فلو لم يكسروا نون التثنية لالتبس هذا الجمع بتثنية الصحيح[2].

أما كون تحريك النون بسبب التقاء الساكنين، فإن المثنى في حالة الرفع ليس فيه التقاء ساكنين، لأن الألف ليست حرفا، وإنما هي حركة؛ فلا توصف بالسكون، لأن السكون من أوصاف الحرف، لأن كل ساكن يتحرك، وكل متحرك يسكن، أما الألف فلا تتحرك حتى يقال سكنت، وإنما هي بنفسها حركة، فهي فتحة مشبعة أو مشددة، فلم يلتق ساكنان في نحو: جاء الرجلان، وإنما هي حركة اللام.

---

(١) أسرار العربية لابن الأنباري ص ٥٥.

(٢) المرجع السابق ص ٥٥.

وإنما سبب تحريك النون هو المحافظة على طول المد السابق للنون في المثنى في حالة الرفع، لأن مجيء النون بعد المد فيه ثقل، ولكن ليس فيه التقاء للساكنين.

وأما كون الحركة كسرة فهذا متعلق بالحركة الطويلة أو المد السابق للنون، فإذا كانت النون مسبوقة بفتحة فتكون حركتها كسرة أو ضمة، وإن كانت مسبوقة بضمة أو كسرة فحركتها فتحة.

وهذا ما يعرف بقانون المخالفة أو المغايرة بين الحركات، فالضمة والكسرة -سواء كانتا طويلتين (مدين) أو قصيرتين، شديدتين أو مخففتين- فإنه يطلق عليهما اسم الصوائت الضيقة، ويقابلها الفتحة بأنواعها، سواء كانت طويلة (مداً) أو قصيرة (غير مد)، ويطلق عليها اسم الصوائت المتسعة[1].

فقانون المخالفة أو المغايرة ينطبق على النون في المثنى وجمع المذكر السالم الذي سيمر معنا فيما بعد.

---

(١) انظر: المدخل إلى علم اللغة للدكتور رمضان عبد التواب ص ٩٥ ، ومن أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس ص ٤٩.

وهـذا يعـني أن المثنـى تكـون فيـه النـون مكسـورة، وذلـك لأن النـون مسـبوقة بـألف مـد (فتحـة مشـبعة أو مشـددة)، فتـأتي بعدهـا الحركـة المخالفـة أو المغـايرة أو المقابلـة: وهـي الكسـرة.

وقـانون المغـايرة يقـع أيضـا في جمـع المؤنـث السـالم فيمـا بعـد، وفي تصـاريف الأفعـال.

وقـد جـاءت نـون المثنـى مفتوحـة ومضمومـة، وسـنبين سـبب الفتـح والضمـ عندمـا نتنـاول لغـات أو لهجـات العـرب في المثنـى.

لهجات العرب في المثنى

المشهور في المثنى أنه يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء، وتكون النون مكسورة على أصل قانون المخالفة، ولكن وجدت للعرب لهجة أخرى: وهي -كما وصفها النحويون- لزوم الألف رفعا ونصبا وجراً[1]، والنون مكسورة.

ومن شواهد هذه اللهجة قول الشاعر:

فأطرق إطراق الشجاع ولو رأى

مساغا لناباه الشجاع لصمما[2]

ومن القرآن قوله تعالى: ﴿**إنّ هذان لساحران**﴾[3].

ومن الحديث الشريف قول النبي ﷺ: ((**لا وتران في ليلة**))[4].

---

(١) شرح الأشموني ١/٧٩.

(٢) شرح الأشموني ١/٧٩ ، ومعاني القرآن للفراء ٢/٢٨٤.

(٣) طه : ٦٤ .

(٤) الفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد ٤/٣٠٩.

وتنسب هذه اللهجة إلى طوائف من العرب: بني الحارث بن كعب، وبعض كنانة، وخثعم، وزبيد، وبني العنبر، وبني الهجيم، ومراد، وعذرة، وبطون من ربيعة وبكر بن وائل وهمدان[1].

والحاصل في هذه اللهجة أن المثنى في حالة الرفع جاء على أصله، أي: مرفوعا بالألف، أما في حالتي النصب والجر، فإنه قد خضع لقاعدة أعم من المثنى، وهي: أن بعض العرب، إذا كانت الياء ساكنة ومسبوقة بفتحة قصيرة، فإن هؤلاء يحذفون الياء الساكنة ويمدون الفتحة التي قبلها -حتى تصبح ألفاً- عوضا عنها، فيقولون: في العَيْب ، والذّيْم: (العاب ، والذام)[2].

فالمثنى في حالتي النصب والجر مثل (العَيْب)، فتحذف الياء منه وتمد الفتحة التي قبلها -حتى تصبح ألفاً- عوضها عنها، فيصبح مثل (العاب).

---

(١) البحر المحيط ٦/٢٥٠ ، وشرح شذور الذهب لابن هشام ص ٤٧ ، وهمع الهوامع للسيوطي ١/٤٠،١٤٦.

(٢) النوادر لأبي زيد ص ١٤٣ ، والفاضل للمبرد ص ٧٩.

وقد فتحت النون من المثنى بعد الياء، أي: في حالة الجر بالياء، كقول الشاعر حميد بن ثور الهلالي[1]:

على أحوذيينَ استقلت عشية فما هي إلا لمحة وتغيب[2]

والشاهد هو (أحوذيينَ)، حيث فتحت النون من المثنى بعد الياء، ويبدو أن موقع الكلمة هو الذي سهل تحويل الكسرة إلى فتحة، وذلك بسبب توالي اليائين والكسرة، فتحولت الكسرة إلى فتحة.

وورد فتح النون مع الألف، كما في قول رجل من بني ضبة:

إنَ لسعدى عندنا ديونا[3]

يخزي فلانا وابنه فلانا

كانت عجوزاً عَمرت زمانا

---

(١) ديوانه ص ٥٥.

(٢) علل التثنية لابن جني ص ٨٧ ، وشرح الأشموني ١/٩٠ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/٧٨.

(٣) النوادر لأبي زيد ص ١٦٨ ، وشرح الأشموني ١/٩٠، وعلل التثنية ص ٨٧ ، وشرح شواهد العيني مع الأشموني ١/٩٠.

وهي ترى سيئها إحسانا

أعرف منها الأنف والعيناتا

ومنخران أشبها ظبياتا

والشاهد هو (العيناتا) حيث فتحت النون ومدت الفتحة حتى أصبحت ألفاً، والتعليل في مجيء المثنى المنصوب بالألف كالتعليل السابق، وهو: أن بعض العرب يحذفون الياء الساكنة المسبوقة بفتحة قصيرة ويمدون هذه الفتحة حتى تصبح ألفاً عوضا عن الياء، كما يقولون في (العيب) : (العاب).

وأما كون النون محركة بالفتح فهذا بسبب القافية، إذ نرى أن هذه الأبيات تنتهي بالألف، ومما يدل على أن القافية هي سبب الفتح ورود (منخرانِ) بروايتين: بالألف ، وبالياء، وكلاهما قد كسرت معه النون.

وقد ورد ضم النون مع الألف، أي: في حالة الرفع.

كقول الشاعر:

يـا أبتـا أرقـي القـذّانْ[1]

فالنوم لا تألفه العينانْ

ويبـدو أن ضـم النـون ليـس حركـة إعرابيـة، وإنمـا هـو بسـبب القافيـة، إذ كـانت النـون مضمومـة في القافيـة.

وحكـى الشـيباني ضـم النـون مـع الألـف كقـول بعـض العـرب: (همـا خليـلانُ)[2]، و لم يـرد شـاهد علـى هـذه اللهجـة حتى نرى هـل هـو بسـبب القافيـة أم لا.

ومهمـا يكـن مـن أمـر فـالأصل في هـذه النـون أنهـا هـي النـون الـتي في المفـرد، وقـد عرفنـا مـن تاريخهـا أنهـا كـانت علامـة للتعريـف، كمـا في اللغـة اليمنيـة، وإنمـا فقـدت قيمتهـا التعريفيـة بعـد وجـود أداة التعريـف في أول الاسـم.

فـالنون الـتي في المثنـى هـي النـون الـتي في المفـرد، (أو هـي التنويـن الـذي في المفـرد)، وإنمـا دُلّ علـى المثنـى بمـد

---

(١) شـرح الأشمونـي ٩١/١ ، وشـرح التصريـح علـى التوضيـح ٨٧/١ ، وهمـع الهوامـع ٤٩/١.

(٢) شـرح الأشمونـي ٩١/١.

حركة المفرد في حالة النصب -وهي الفتحة- لتدل على مثنى مرفوع نحو: جاء الرجلان، والرفع هو الأصل، وإنما النصب والجر فرعان عليه؛ وفي حالتي النصب والجر لم تحول الألف إلى ياء، لأنها لو حولت إلى ياء لاشتبه المثنى بالجمع، وإنما زيدت ياء بعد الفتحة للدلالة على المثنى المنصوب أو المجرور، وقد عرفنا مما سبق علة حذف الياء ومدّ الفتحة التي قبلها عوضا عنه، وعلة فتح النون أو ضمها، أما في نحو: (هما خليلانُ) فإما أن يكون المثنى قد ورد في نص، والنص هو الذي يحدد سبب الضم، ولكن لا يوجد لدينا النص الذي ورد فيه قولهم (هما خليلانُ)؛ وإما أن يكون من حمل المثنى على المفرد، ولكن هذا يكون في مرحلة متأخرة من اللغة.

وهذا الشكل يبين علاقة المثنى بالمفرد المنصوب.

المفرد المنصوب	م	ُ	س	ل	ـِ	م	ـَ		ن	
المثنى المرفوع	م	ُ	س	ل	ـِ	م	ا		ن	ـَ
المثنى المنصوب أو المجرور	م	ُ	س	ل	ـِ	م	ـَ	ي	ن	ـَ

المطلب الثالث: الجمع السالم

الجمع ضم اسم إلى أكثر منه، بشرط اتفاق الألفاظ والمعاني[1].

وقيل: الجمع: صيغة مبنية للدلالة على العدد الزائد على الاثنين، والأصل فيه العطف أيضا كالتثنية، إلاّ أنهم لما عدلوا عن التكرار في التثنية طلباً للاختصار، كان ذلك في الجمع أولى[2].

وهو ينقسم إلى: جمع سلامة ، و جمع تكسير،

وقد بين ابن يعيش جمع السلامة بقوله: ((اعلم أن الجمع ضم شيء إلى أكثر منه، فالتثنية والجمع شريكان من جهة الجمع والضم، وإنما يفترقان في المقدار والكمية، والغرض بالجمع الإيجاز والاختصار كما كان في التثنية كذلك، إذ كان التعبير باسم واحد أخف من الإتيان بأسماء

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٤٥.

(٢) أسرار العربية لابن الأنباري ص ٤٨.

متعددة، وربما تعذر إحصاء جميع آحاد ذلك الجمع، وعطف أحدها على الآخر.

وهو على ضربين: جمع تصحيح وجمع تكسير، فجمع الصحة: ما سلم فيه واحده من التغيير، وإنما تأتي بلفظه البتة من غير تغيير، ثم تزيد عليه زيادة تدل على الجمع كما فعل في التثنية، ويقال له: جمع سالم، لسلامة لفظ واحده من التغيير، ويقال له: جمع على حد التثنية، لسلامة صدره كما كان في المثنى كذلك، وربما قالوا: جمع على هجائين، لأنه يكون مرة بالواو والنون، ومرة بالياء والنون. وإنما جعل التثنية أصلاً في السلامة، لأن المثنى لا يكون إلاّ سالماً، والجمع قد يكون منه سالم وغير سالم))[1].

ويبين ابن السراج جمع التكسير بقوله: ((الجمع جمعان: جمع يقال له: جمع السلامة، وجمع يقال له: جمع التكسير، وهو الذي يغير فيه بناء الواحد، مثل: جمل و أجمال ، و درهم ودراهم))[2].

---

(١) شرح المفصل ١/٥.

(٢) الأصول ١/٤٨.

تعريف جمع المذكر السالم

هو ما دلّ على أكثر من اثنين مع سلامة مفرده[1].

وقيل : ما دل على أكثر من اثنين وأغنى عن المتعاطفين، و لم يتغير بناء مفرده[2].

وقيل جمع المذكر السالم هو: كل اسم دلّ على أكثر من اثنين، وكان اختصاراً للمتعاطفات لزيادة في آخره، إما واو ونون، أو ياء ونون، فيرفع بالواو نيابة عن الضمة، كـ: جاء الزيدون والمسلمون، وينصب ويجر بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة والكسرة، نحو: رأيت الزيين والمسلمين ، و مررت بالزيدين والمسلمين[3].

---

(١) مجيب الندا إلى شرح قطر الندا ١/١١٠.

(٢) حاشية يس على شرح التصريح ١/٦٩.

(٣) الكواكب الدرية ١/٣٤ ، وانظر: شرح التصريح ١/٦٩ ، وشرح الأشموني ١/٨٠.

آراء العلماء في الزيادة التي تلحق الاسم عند الجمع

وقد اختلف العلماء في الواو والياء المدتين اللتين في جمع المذكر السالم -كما اختلفوا في التثنية- هل هي حروف إعراب، أم علامات إعراب؟ فجاءت لهم في هذا عدة أقوال، هي:

القول الأول: لسيبويه، ويرى أنها حروف إعراب، وقد بين ذلك بقوله: ((وإذا جمعت على حد التثنية، لحقتها زيادتان، الأولى منهما: حرف المد واللين، والثانية: نون، وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف إعراب، حال الأولى في التثنية، إلاّ أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها، ونونها مفتوحة، فرقوا بينها وبين نون الاثنين، كما أن حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما، وذلك قولك: المسلمون ، و رأيت المسلمين ، و مررت بالمسلمين))[1].

---

(١) الكتاب ١/١٨.

القول الثاني: للأخفش والمبرد والمازني، وهو: أنها ليست حروف إعراب، بدليل أن هذه الحروف تدل على الإعراب، وحرف الإعراب لا يدل عليه، كالدال من (زيد) فثبت بذلك أنها ليست حروف إعراب، وبدليل أنها لو كانت حروف إعراب لبان فيها إعراب، ولا يصح تقدير ذلك لوجهين:

أحدهما: أنها تدل على الإعراب، فلو كان فيها إعراب لكان عليه دليلان.

الثاني: أن حرف الإعراب يلزم طريقة واحدة، فلما كان الرفع بحرف والجر والنصب بحرف آخر لم يكن حرف إعراب، بل كان دليل إعراب[1].

القول الثالث: أن انقلابها هو الإعراب، أي: تحول الواو إلى الياء، وينسب هذا القول إلى الجرمي.

واستدل بأنه لما احتيج في الجر والنصب إلى حرف آخر علم أن الانقلاب هو الإعراب[2].

---

(١) التبيين للعكبري ص ٢٠٤، ٢٠٦ ، وانظر الإنصاف ١/٣٣.

(٢) التبيين ص ٢٠٤، ٢٠٦ ، وانظر الإنصاف ١/٣٥.

القول الرابع: أن الحروف أنفسها إعراب، وينسب إلى الفراء وقطرب.

واحتج أصحاب هذا القول بأن الإعراب ما دل على الفاعل والمفعول، وكان حادثاً عن عامل، وهذه الحروف بمنزلته، فكانت إعراباً كالحركة[1].

والمتأمل في هذه الآراء يجد أنها تشير إلى شيء مما تدل عليه هذه المدود، ولكننا نرى أن النحويين نظروا إلى أن هذه الأصوات حروف؛ وهي أصوات صائتة، والأصوات الصائتة حركات:

فأولاً: هذه المدود التي في جمع المذكر السالم ليست حروفا.

ثانياً: أن سيبويه يتصور أن المدود مسبوقة بحركات مجانسة، وهذا التصور جرى عليه النحويون من بعده.

فهو يتصور أن الألف مسبوقة بفتحة، وواو المد مسبوقة بضمة، وياء المد مسبوقة بكسرة، والمدود -كما هو معلوم- صوائت، والحركات صوائت أيضا، والصائت

---

(١) التبيين ص ٢٠٤، ٢٠٦ ، وانظر الإنصاف ١/٣٤.

لا يجتمع مع الصائت؛ لأن كل صائت يعتمد على صامت قبله، فالمدود تعتمد على الحروف السابقة لها. فالواو في (مسلمون) تعتمد على الميم، أو بمعنى أوضح: هي حركة الميم، والياء في (مسلمين) تعتمد على الميم، أو بمعنى أوضح: هي حركة الميم، ولو كانت المدود مسبوقة بحركات مجانسة لأصبحت هذه الحركات المجانسة فاصلة بينها وبين الحروف السابقة لها، يعني: أن المد يعتمد على حركة وليس على حرف، وهذا لا يقع في الكلام، لأنه لا يوجد في الكلام صائت يتلو صائتاً آخر بلا فصل بينهما بواسطة حرف أو (صامت)، فالمدود لا تسبق ولا تلحق بحركات، وسيظهر هذا جليا في إعراب المقصور.

ثالثاً: تصور أن الحركات تنشأ منها المدود، أي: أن الحركات إذا أشبعت نشأت بعدها حروف المد، وهذا التصور لا يقع في الكلام، لأن الأصوات لا يتولد بعضها من بعض، ولا ينشأ بعضها من بعض، وإنما الصوت له طرفان: خفيف وثقيل، أو قصير وطويل، أو خفيف وشديد؛ فالمدود حركات مشبعة أو مشددة أو مثقلة، فلا تسبق بحركات، ولا تتبع بحركات أيضا.

رابعاً: النظر إلى أن هذه الأصوات زائدة على بناء المفرد، والحاصل في هذه الأصوات أنها ليست زائدة، وإنما هي مد أو تشديد لحركات المفرد، فواو المد التي في الجمع في نحو (مسلمون) هي ضمة المفرد في نحو (مسلمٌ) وإنما مدت للدلالة على الجمع، وكذلك الياء التي في (مسلمين) هي الكسرة التي في نحو (مسلمٍ)، وإنما مدت للدلالة على الجمع، وكذلك النون التي في هذا الجمع هي التنوين الذي في المفرد.

كما نلاحظ أن النحويين نظروا إلى أن المفرد ليس له علامة، وأن هذه المدود مزيدة على بناء المفرد.

وآراء العلماء يمكن أن نجملها في ثلاثة أمور:

الأمر الأول: من قال إن الواو والياء حروف إعراب -كسيبويه- كان ينبغي عليه أن يبين حركات هذه الحروف إن كانت حروف إعراب، ولم يبين حركات الإعراب، أو بالأحرى لا يستطيع أن يبين حركات الأعراب.

الأمر الثاني: من قال إنها إعراب -كالفراء- كان ينبغي أن يبين حرف

الأمر الثالث: من قال أنها علامة الإعراب -كالأخفش- كان ينبغي أن يبين حروف الإعراب وحركات الإعراب.

وينبغي للباحث في الواو والياء في جمع المذكر السالم أن يبين ما يلي:

١- حرف الإعراب.

٢- علامة الإعراب.

٣- الدلالة على الجمع.

ولا شك أن آراء العلماء قد بينت أوجهاً من دلالة هذه الحروف، ولكن السبب في هذا الخلاف وعدم معرفة العلامة من حرف الإعراب، يعود إلى تصور أن المد مسبوق بحركة مجانسة، وعدم النظر إلى علامة المفرد، فالذي قال: هي دوالّ على الإعراب نظر إلى وظيفة هذه الأصوات، والذي قال: إنها حروف إعراب نظر إلى دلالتها على التثنية والجمع، والذي قال: هي الإعراب نظر إلى دلالتها على الإعراب وعدم قبولها للحركة، والذي قال: أن انقلابها إعراب أراد أن يوفق بين حرف الإعراب وعلامة الإعراب.

وحقيقة الواو والياء في جمع المذكر السالم أنهما ليسا حرفين، وليسا مزيدين وإنما هما مد أو تشديد لحركات المفرد في حالتي الرفع والجر.

فلو أخذنا هذين المثالين:

١- جاء مسلمون.

٢- رأيت مسلمين.

فإن حرف الإعراب في المثال الأول وهو (مسلمون) هو الميم، وعلامة الإعراب والجمع هي الواو، لأن الواو ضمة مشبعة أو مشددة، والضمة المشددة لها دلالتان: الضم، ويدل على الرفع؛ والتشديد أو الإطالة وتدل على الجمع، فالضمة المشددة تدل على جمع مرفوع.

وفي المثال الثاني وهو (مسلمين) فإن حرف الإعراب فيه هو الميم، وحركة الإعراب هي الكسرة المشبعة أو المشددة، وهي علامة الجمع أيضا، فالكسرة المشبعة (ياء المد) لها دلالتان: الكسر، ويدل على النصب والجر؛ والمد، ويدل على الجمع، فالكسرة المشبعة تدل على جمع مكسور أو منصوب.

فالواو والياء في جمع المذكر السالم ليستا مزيدتين على بناء المفرد، بل هما تشديد أو تطويل للضمة والكسرة اللتين في المفرد.

فالدلالة على الجمع لم تأت بزيادة الواو أو الياء، وإنما جاءت نتيجة لتشديد علامات المفرد وهي الضمة والكسرة، وتركت الفتحة لأن تشديدها يدل على المثنى، فعلامة الجمع مرتبطة بعلامة المفرد في حالتي الرفع والجر، فلو قارنا بين المفرد في هذين المثالين:

١- جاء مسلمٌ،

٢- مررت بمسلمٍ،

وبين الجمع في هذين المثالين:

١- جاء مسلمون،

٢- رأيت مسلمين ، و مررت بمسلمين،

لوجدنا أن بناء الجمع لا يختلف عن بناء المفرد إلا في إطالة الضمة والكسرة، وزيادة فتحة بعد النون، والتي سنبين سببها فيما بعد، وهذا الشكل يوضح علاقة جمع المذكر السالم بالمفرد في حالتي الرفع والجر.

المفرد في حالة الرفع	م	ُ	س	ل	ِ	م	ُ	ن		= ٨
الجمع في حالة الرفع	م	ُ	س	ل	ِ	م	و	ن	َ	= ٩
المفرد في حالة الجر	م	ُ	س	ل	ِ	م	ِ	ن		= ٨
الجمع في حالتي الجر والنصب	م	ُ	س	ل	ِ	م	ي	ن	َ	= ٩

فعدد الأصوات في الاسم المفرد يساوي عدد الأصوات في الجمع، ما عدا زيادة الفتحة التي بعد النون في الجمع، والتي سوف نبين سبب زيادتها فيما بعد.

فكان ينبغي أن يقال في تعريف جمع المذكر السالم ما يلي: هو ما دلّ على اثنين بتشديد علامة الإعراب في المفرد في حالتي الرفع والجر. أو: هو ما دلّ على أكثر من اثنين بإشباع ضمة أو كسرة الإعراب في المفرد.

آراء العلماء في النون التي في آخر جمع المذكر السالم

آراء العلماء في هذه النون هي آراؤهم في النون التي تلحق آخر المثنى، وسنبينها هنا باختصار:

١- رأي سيبويه: أنها عوض من الحركة والتنوين[١].

٢- رأي الزجاج: أنها عوض من حركة الواحد[٢].

٣- رأي ابن كيسان: أنها عوض من تنوين المفرد[٣].

٤- رأي الفراء: أنها التنوين، لا نون غيرها[٤].

٥- رأي ابن مالك: أنها لرفع توهم الإضافة والمفرد، مثل: رأيت بنين كرماء ، و هذان ، و مررت

---

(١) الكتاب ١/١٨.

(٢) ارتشاف الضرب ١/٢٦٥.

(٣) ارتشاف الضرب ١/٢٦٥ ، وهمع الهوامع ١/٤٨.

(٤) ارتشاف الضرب ١/٢٦٥ ، وهمع الهوامع ١/٤٩.

بـالمهتدين، فلـولا النـون لالتبسـت حالـة الإضافـة بعدمهـا، والتبس المفرد بالمثنى والجمع[1].

ونقـول: إن النـون الـتي في آخـر جمـع المذكـر السـالم هي التنوين الـذي في آخـر الاسـم المفـرد.

ولعـل أقـرب الأقـوال إلى الصـواب قـول ابـن كيسـان والفراء، بـل الصـواب بعينـه هـو رأي الفـراء.

لأن الحـاصل في جمـع المذكـر السـالم أن بنـاء المفـرد لم يتغير، وإنمـا مـدت الضمـة والكسـرة اللتـين في المفـرد للدلالـة علـى الجمـع، وبقيـت دلالـة الضمـة علـى الرفـع كمـا هـي في المفـرد، ودلـت الكسـرة في الجمـع علـى الجـر والنصـب، لأن الفتحـة أصبحـت مـن نصيـب المثنـى، والتنويـن الـذي في المفـرد هو النـون الـتي في الجمـع.

وقد عرفنـا مـن مقارنـة اللغـة اليمنيـة القديمـة ومـن مقارنـة اللغـات السـامية، أن النـون الـتي تلحـق آخـر الأسمـاء تكـون دالـة علـى التعريـف، فـالأصل في النـون -سـواء كـانت تنوينـا

---

(١) ارتشـاف الضـرب ٢٦٥/١ ، وهمـع الهوامـع ٤٨/١ ، وشـرح التسـهيل ٧٤/١.

في المفـرد، أو نونـا في المثنـى والجمـع- هـي للدلالـة علـى التعريـف في مرحلـة مـن مراحـل اللغـة، ولكنهـا فقـدت قيمتهـا التعريفيـة بعـد أن استعاضت عنهـا اللغـة بـأداة التعريـف في أول الاسم، وأصبحـت دالـة علـى التمكـين وخفـة الاسـم.

حركة النون في جمع المذكر السالم

تحرك النون في جمع المذكر السالم بالفتحة للتفريق بين الجمع والمثنى[1].

ويرى النحويون أن سبب تحريك النون هو التقاء الساكنين[2].

ولكن الواو والياء اللتين قبل النون في جمع المذكر السالم ليسا حرفين حتى يقال: تحركت النون لالتقاء الساكنين، وإنما هما حركتان مشبعتان أو مشددتان، فواو المد ضمة مشبعة أو مشددة، وياء المد كسرة مشبعة أو مشددة، فما قبل النون حركة وليس حرفا. فالحركة لا توصف بالسكون، لأن السكون من أوصاف الحرف، فيقال: حرف متحرك إذا كان بعده حركة، ويقال: حرف ساكن إذا لم يكن بعده حركة، أما واو المد وياؤه فهما حركتان، والحركة لا توصف بالسكون، لأنها لا تتحرك حتى يقال: سكنت.

---

(١) انظر الكتاب ١/١٨.

(٢) همع الهوامع ١/٤٩ ، شرح التسهيل لابن مالك ١/٧٢.

وأما سبب وقوع الفتحة بعد النون في هذا الجمع، فقد ذكر ابن الأنباري له علاً منها قوله:

((الوجه الأول: أن نون التثنية تقع بعد ألف أو ياء مفتوح ما قبلها، فلم يستثقلوا الكسرة فيها، وأما نون الجمع فإنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها، فاختاروا لها الفتحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة والياء والكسرة، ولو عكسوا ذلك لأدى ذلك إلى الاستثقال، إما لتوالي الأجناس وإما للخروج من الضم إلى الكسر.

والوجه الثاني: أن التثنية قبل الجمع، والأصل في التقاء الساكنين الكسر، فحركت نون التثنية بما وجب لها في الأصل، وفتحت نون الجمع لأن الفتح أخف من الضم))[1].

وهذا التعليل -وهو معادلة خفة الفتحة بثقل الواو أو الياء- هو ما يعرف بقانون المغايرة أو المخالفة.

---

(١) أسرار العربية لابن الأنباري ص ٥٥-٥٦.

ولكن يؤخذ على ابن الأنباري تصوره أن المدود مسبوقة بحركات مجانسة، والمدود أصوات صائتة والحركات أصوات صائتة أيضا، واللغة لا يجتمع فيها صائتان، أي: لا تجتمع فيها حركتان.

فالمد لا يسبق بحركة، كما لا يلحق بحركة أيضا، لأن المد حركة، ولا يجتمع في اللغة حركتان، فلو كانت المدود مسبوقة بحركات مجانسة، لكانت متبوعة بحركات مجانسة، ولأصبح الحرف متحركاً بحركتين، وهذا لا يقع في الكلام.

وإنما سبب اختيار الفتحة بعد النون في هذا الجمع خاضع لقانون المغايرة، أو المخالفة[1]، وهو: أن الحركات الضيقة تقابلها حركات متسعة.

فالواو والياء في جمع المذكر السالم حركتان ضيقتان، تقابلهما الفتحة، لأنها حركة متسعة.

---

(١) المدخل إلى علم اللغة ص ٩٥ ، ومن أسرار اللغة ص ٤٩.

وقد ورد كسر نون هذا الجمع في الشعر، واختلف العلماء في هذا الكسر: هل هو لغة أم ضرورة[1].

وقد وردت هذه الأبيات دالة على كسر نون جمع المذكر السالم:

١- قال الشاعر:

عرفنا جعفراً وبني عبيد وأنكرنا زعانف آخرينِ

٢- وقال الآخر:

وماذا تدري الشعراء مني وقد جاوزت حد الأربعينِ

٣- وقال آخر:

إني أبي أبي ذو محافظة وابن أبي أبيّ من أبيينِ

وإذا نظرنا في البيتين الأول والثاني وجدناهما في قصيدة لجرير مطلعها:

عرين من عرينة ليس منا برئت إلى عرينة من عرينِ[2]

---

(١) همع الهوامع للسيوطي ٤٩/١ ، وشرح المرادي لألفية ابن مالك ١٠٠/١ ، وشرح التسهيل ٨٥/١.

(٢) ديوانه ص ٤٧٥.

وهـذه القصيـدة قافيتهـا النـون المكسـورة، فيتضـح مـن هـذا أن كسـر النـون في جمـع المذكـر السـالم إنمـا جـاء بسـبب الضـرورة الشـعرية، إذ إن جميـع أبيـات هـذه القصيـدة تنتهـي بنـون مكسـورة.

أمـا البيـت الثـالث: فينسـب إلى ذي الإصبـع العدوانـي من قصيدتـه الـتي مطلعهـا:

لي ابن عم على ما كان من خلق

مختلفان فأقليه ويقليني[1]

وهـذه القصيـدة قافيتهـا النـون المكسـورة، وهـذا يعـني أن نـون الجمـع إنمـا كسـرت بسـبب الضـرورة الشـعرية، وليـس لغـة، وذلـك بسـبب أن القافيـة مكسـورة، لأنـه لـو لم تكسـر النـون لاختلفـت حركـة الـروي.

فبـالرجوع إلى القصـائد الـتي فيهـا أبيـات الشـواهد تبـين ترجيـح رأي مـن يقـول: إن كسـر نـون الجمـع ضـرورة وليس لغـة.

---

(١) المفضليـات ص ١٦٠.

المبحث الثاني: المؤنث

ويشتمل على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المفرد

المطلب الثاني: المثنى

المطلب الثالث: الجمع السالم

المطلب الأول: المؤنث المفرد

التفريق بين المذكر والمؤنث من المباحث اللغوية المهمة التي تشترك فيها أغلب اللغات، غير أن اللغات في نظرتها إلى الأسماء قد أخذت طرقا شتى:

فمن اللغات من قسم الأسماء إلى ثلاثة أقسام، هي: المذكر ، والمؤنث ، والمحايد، وهو: الذي ليس مذكرا ولا مؤنثا، مثل الجماد، ويظهر هذا في اللغات الهندوأوربية[1].

وبعض اللغات تتخذ أنواعا من اللواحق يتصل بعضها بالأسماء حين التأنيث الحقيقي، وأخرى حين التذكير الحقيقي، وثالثة تتصل بغير العاقل حيا كان أو جماداً، مثل لغة التوش، إحدى لغات القوقاز[2].

ومن اللغات من لا ينظر إلى المذكر والمؤنث، إنما ينظر إلى الحي والجماد، مثل مجموعة لغات البانتو في جنوب

---

(١) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث ص ٢٥٤.

(٢) من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس ص ١٥٩.

أفريقيا، ففي هذه اللغات يراعي المتكلم في صيغ الأسماء التفرقة بين الحي والجماد[1].

ومن اللغات من يقسم الأسماء إلى قسمين فقط: المذكر والمؤنث، مثل اللغات السامية ومن ضمنها اللغة العربية. وهذا ما يهمنا في هذا البحث، إذ إن الأسماء في اللغة العربية إما أن تكون مذكرة أو مؤنثة.

ويبدوا أنه كان يفرق بين المذكر والمؤنث قبل وجود العلامة بواسطة الكلمات، إذ يطلق على المذكر كلمة ويطلق على المؤنث كلمة أخرى مغايرة للكملة التي أطلقت على المذكر، فيفرق بين المذكر والمؤنث بلفظين مختلفين.

وهذا ما عناه الشيخ بهاء الدين ابن النحاس في التعليقة على المقرب، إذ يقول: ((كان الأصل أن يوضع لكل مؤنث لفظ غير لفظ المذكر، كما قالوا: عير وأتان ، و جدي وعناق ، و حَمَل ورخل ، وحصان وحِجْر، إلى غير ذلك، ولكنهم خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ ويطول عليهم الأمر، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرقوا

---

(١) المرجع السابق ص ١٥٩.

بها بين المذكر والمؤنث، تارة في الصفة: كضارب وضاربة، وتارة في الاسم: كامرء و امرأة ، ومرء و مرأة في الحقيقي، ثم أنهم تجاوزوا ذلك إلى أن جمعوا في الفرق بين اللفظ والعلامة، فقالوا: كبش و نعجة ، وجمل و ناقة ، وبلد ومدينة))[1].

وما ذكره الأنباري عندما كان يعدد أقسام المؤنث، إذ ذكر منها ((أن يكون الاسم المؤنث مخالفاً لفظه لفظ ذكره مصوغا للتأنيث، فيصير تأنيثه معروفا لمخالفته لفظ ذكره مستغنى فيه عن العلامة، كقولهم: جدي و عناق ، و حمل و رخل ، و حمار و أتان، فصار هذا المؤنث لمخالفته المذكر معروفاً يغني عن العلامة))[2].

والمذكر في اللغة العربية -بل في اللغات السامية- هو الأصل، والمؤنث هو الفرع.

يبين هذا قول سيبويه: ((واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث، لأن المذكر أول، وهو أشد تمكناً، وإنما يخرج التأنيث من التذكير، ألا ترى أن (الشيء) يقع على

---

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ١/٣٢.

(٢) المذكر والمؤنث للأنباري ص ٨٨-٨٩.

كل ما أخبر عنه من قبل أن يعلم أذكر هو أو أنثى، والشيء ذكر))[1].

ولما كان التأنيث فرعاً عن التذكير احتاج إلى علامة تميزه وعلامات التأنيث في اللغة العربية ثلاث، هي:

التاء، وتكون متحركة مع الأسماء، نحو: قائمة، أو ساكنة في الأفعال، نحو: قامت[2]. والألف، نحو: حبلى. والهمزة[3]، نحو: حمراء.

والتاء أكثر وأظهر دلالة من الألف، لأنها لا تلتبس بغيرها، بخلاف الألف التي تلتبس بالإلحاق والتكثير[4].

والتاء أهم العلامات وأكثرها انتشاراً في اللغات السامية، وهي العلامة التي لا تلتبس بغيرها، وهي العلامة المشتركة بين المفرد والمثنى والجمع، وهي التي سنتاولها بالتفصيل، لأن التاء التي في المفرد هي التاء التي في المثنى، وهي التاء التي في الجمع.

---

(١) الكتاب ١/٢٢.

(٢) أوضح المسالك ٤/٢٨٦ ، ارتشاف الضرب ١/٢٩٣.

(٣) المرجع السابق ١/٢٩٣.

(٤) شرح الأشموني ٤/٩٤ ، وحاشية الصبان ٤/٩٤

أمـا علامـة التـأنيث إذا كـانت همـزة، فهـي حـرف الإعـراب، والحركـات الـتي بعدهـا هـي حركـات الإعـراب، مثـل: هـذه صحـراء ، و رأيـت صحـراء ، و مـررت بصحـراء.

وأمـا الألـف (أو -كمـا تسـمى- الألـف المقصـورة) فسـنتناولها في الاسـم المعتـل في مبحـث المقصـور.

وتـاء التـأنيث تـزاد في آخـر الاسـم المفـرد لتـدل علـى التـأنيث، وتكـون هـذه التـاء مسـبوقة بفتحـة، وهـذه الفتحـة تـدل علـى العـدد، والتـاء تـدل علـى التـأنيث، فنقـول في تـأنيث هذا الاسـم:

جـاء مسـلمٌ

ورأيـت مسـلماً

ومـررت بمسـلم

مـا يلـي :

جـاءت مسـلمةٌ

ورأيـت مسـملةً

ومـررت بمسـلمةٍ

بزيـادة تـاء قبلهـا فتتحـة، والتنويـن الـذي في (مسـلم) هـو التنويـن الـذي في (مسـلمة)، وإنمـا زيـدت الفتحـة والتـاء بـين

الميم والحركة الإعرابية، وبقيت الحركة الإعرابية والتنوين كما كانا في الاسم المفرد المذكر، وهذا الشكل يبين كيفية الزيادة التي زيدت على المفرد، ودلت على التأنيث.:

الجنس	الرفع	النصب	الجر
المذكر	مُسْلِمٌ	مُسْلِمًا	مُسْلِمٍ
المؤنث	مُسْلِمَتٌ	مُسْلِمَةً	مُسْلِمَةٍ

فالفتحة التي زيدت بعد الميم تدل على واحد، والتاء تدل على مؤنث، فالزيادة دلت على واحد مؤنث.

فحرف الإعراب هو التاء، وهو علامة التأنيث، وحركات الإعراب هي الحركات التي في المفرد، وهي: الضم ، والفتح ، والكسر، والتنوين الذي في المؤنث هو التنوين الذي في المفرد المذكر. والفتحة التي قبل التاء تدل على العدد، والذي سوف يكون له علاقة بجمع المؤنث السالم فيما بعد.

المؤنث المفرد في الوقف

وعند الوقف على الاسم المفرد المؤنث، للعرب لهجتان:

اللهجة الأولى: حذف التنوين -إن وجد- والحركة الإعرابية، والوقوف على التاء، فيقولون في:

فاطمة ، و البقرة ، و الآية ، وطلحة:

فاطمتْ ، والبقرت ، و الآيت ، و طلحت[1].

والثانية: حذف التنوين -إن وجد- والحركة الإعرابية والتاء، والتعويض عنها بـ (هاء)، فيقولون في الوقف على:

فاطمة ، و ذاهبة ، و قائمة:

فاطمه ، و ذاهبه ، وقائمه[2].

وإنما قلنا: هذه الهاء عوض عن التاء، ولم نقل: بدل، لأن البدل يأخذ حركة المبدل منه، ويكون مثل المبدل منه

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٤٢٧ ، ورصف المباني ص ٢٣٨.

(٢) ينظر: الأشموني ٤/٢١٤.

في الوصل والوقف، وهذه الهاء لا تكون في الوصل.

أو نقول: هذه الهاء جيء بها من أجل المحافظة على الحركة التي قبل التاء، لأنها تدل على العدد.

ولعل هذا ما أشار إليه سيبويه بقوله: ((واعلم أن العرب الذي يحذفون في الوصل، إذا وقفوا قالوا: يا سلمَهْ ، و يا طلحَهْ، وإنما ألحقوا هذه الهاء ليبينوا حركة الميم والحاء، وصارت هذه الهاء لازمة لهما في الوقف، كما لزمت الهاءُ وقف: ارمه))[1].

فيفهم من كلام سيبويه أن الهاء جيء بها للمحافظة على الفتحة، لأن هذه الفتحة هي علامة للواحد، وهذه العلامة هي التي سيكون امتدادها علامة لجمع المؤنث السالم.

ولذلك نرى أن الشعراء يحافظون على هذه الحركة إذا حذفت التاء، وذلك بمدها كقول عمرو بن كلثوم:

قفي قبل التفرق يا ظعينا نخبرك اليقين وتخبرينا

حيث حذف الشاعر التاء، ومد الفتحة التي قبلها حتى أصبحت ألفاً.

---

(١) الكتاب ٢/٢٤٢.

المطلب الثاني: المثنى

المثنى المؤنث هو ما دل على اثنتين.

وهو متفرع عن المفرد المؤنث، وذلك بمد حركة التاء من المفرد المؤنث في حالة النصب، للدلالة على التثنية. فالفتحة الطويلة في المثنى لها دلالتان: الطول، ويدل على التثنية؛ والنوع: ويدل على الرفع، أما في حالتي النصب والجر، فيكون بزيادة ياء بعد الفتحة فنقول:

جاءت مسلمتانِ

ورأيت مسلمتينِ

ومررت بمسلمتينِ

وهذا الشكل يبين علاقة المثنى المؤنث بالمفرد المؤنث في حالة النصب.

المفرد المؤنث في حالة النصب	م ُ س ل ِ م َ ت َ ن
المثنى في حالة الرفع	م ُ س ل ِ م َ ت ا ن ِ

فالفرق بينهما هو مد الفتحة للدلالة على التثنية، أو: علامة التأنيث التي في المثنى هي العلامة التي في المفرد.

وإنما أخذت الفتحة ومدت للدلالة على المثنى، لأن الضمة والكسرة ستكونان حركتين للإعراب في جمع المؤنث السالم.

فحرف الإعراب في (مسلمتان) هو التاء، وعلامة الإعراب هي الفتحة الطويلة، أو نقول: الألف لها دلالتان: تدل على الإعراب وعلى التثنية، أما التاء في المثنى فهي التاء في المفرد.

وهذا الشكل يبين علاقة المثنى في جميع أحواله بالمفرد المؤنث في حالة النصب:

المفرد المؤنث	مُسْلِمَتَ ن
المثنى في حالة الرفع	مُسْلِمَتَا نِ
المثنى في حالتي النصب والجر	مُسْلِمَتَ ي نِ

والعلة في كون المثنى بالألف، لأن الألف هي إشباع لفتحة المفرد، وأما الضم والكسر فهما من نصيب جمع المؤنث السالم.

ويقال في النون التي في المثنى المؤنث مثل ما قيل في النون في المثنى المذكر. وكذلك حركة النون يقال فيها مثل ما قيل في حركة نون المثنى المذكر.

فالنون التي في المفرد المذكر هي النون التي في المفردة، وهي النون التي في المثنى المذكر، وهي النون التي في المثنى المؤنث، لأن علامة التثنية كانت بإشباع الفتحة التي قبل النون من المفرد المذكر، وكذلك علامة التأنيث كانت بين الحركة الإعرابية وبين حرف الإعراب في المفرد المذكر.

فإذا قلنا: مسلمتان

فتكون على هذه الصورة:

م	ُ	س	ل	ِ	م	َ	ت	ا	ن	ِ

الفتحة التي بعد الميم تدل على الواحدة، والتاء تدل على التأنيث، والألف تدل على المثنى والرفع، والنون هي

التنويـن، والكســـرة للمخالفـــة مـــع الألـــف، لأن القـــاعدة هـــي التخـالف بـين الحركـات، أي إذا سـبقت النـــون بحركـــة واســـعة تتبـع بحركـة ضيقـــة، وإن ســبقت بحركـــة ضيقـــة تتبـــع بحركـــة واسـعة.

المطلب الثالث
جمع المؤنث السالم

يسمى هذا الجمع: جمع التأنيث[1] ، وجمع المؤنث بالألف والتاء[2] ، وجمع المؤنث السالم[3] ، وجمع التصحيح المؤنث[4].

ويبدو من آراء النحويين أنهم لم يربطوا بين التاء التي في هذا الجمع وبين التاء التي في المفرد المؤنث، كما أنهم لم يربطوا بين الألف التي في هذا الجمع وبين الفتحة التي في المفرد المؤنث.

وسنعرض لآراء العلماء، ثم نبين العلاقة بين هذا الجمع وبين المفرد المؤنث.

فنبدأ برأي سيبويه؛ لأن الغالب على آراء النحويين أنها تدور حول رأي سيبويه.

---

(١) أسرار العربية لابن الأنباري ص ٦٠.

(٢) المقتضب ٣٣١/٣ ، وشرح شذور الذهب ص ٣٩.

(٣) ارتشاف الضرب ٢٧١/١ ، وشرح المفصل ٦/٥ ، والتبصرة والتذكرة للصيمري ٨٧/١.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك ٩٦/١ ، و ارتشاف الضرب ٢٧١/١.

فسيبويه يرى أن التاء هي علامة التأنيث، وهي حرف الإعراب، وأنها مثل الواو والياء في جمع المذكر السالم، ثم حمل جمع المؤنث السالم على جمع المذكر السالم، إذ يقول: ((ومن ثم جعلوا تاء الجمع في الجر والنصب مكسورة، لأنهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب كالواو والياء. والتنوين بمنزلة النون، لأنها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التذكير فأجروها مجراها))[1].

فسيبويه يقيس التاء على الواو والياء، لأنه يرى أن التاء حرف إعراب، كما يرى الواو والياء حرفي إعراب.

وقد بينا فيما سبق أن الواو والياء ليسا حرفي إعراب، وإنما هما حركتا الإعراب، وحرف الإعراب هو الحرف الذي قبلهما، وأن علامة الجمع هي مد حركة الإعراب.

أما جمع المؤنث السالم فإن التاء فيه هي حرف الإعراب، لأن الدلالة على الجمع لم تكن بمد الحركة الإعرابية، ولم يكن جمع المؤنث السالم متفرعاً عن المفرد

---

(١) الكتاب ١/١٨.

المذكر، كما تفرع جمع المذكر السالم، وإنما جمع المؤنث السالم متفرع عن المفردة المؤنثة.

وقال المبرد تحت عنوان: (هذا باب ما كان من جمع المؤنث بالألف والتاء) ((فهذا الجمع في المؤنث نظير ما كان بالواو والنون، لأنّك تسلم بناء الواحد كتسليمك إياه في التثنية، والتاء دليل التأنيث، والضمة علم الرفع، واستوى خفضه ونصبه كما استوى ذلك في (مسلمين) والتنوين في (مسلمات) عوض من النون في مسلمين))[1].

فلو نظرنا في عدد أصوات (مسلمون) و (مسلمات) لوجدنا أن أصوات (مسلمات) أكثر من أصوات (مسلمون) وأن الزيادة التي في (مسلمات) ليس لها مقابل في (مسلمون)، فإذا كانت التاء في (مسلمات) تقابل الواو في (مسلمون) - على رأي سيبويه- فما الذي يقابل الألف من مسلمات.

وهذا الشكل يبين لك أصوات (مسلمون) و(مسلمات) لترى الفرق الكبير بين عدد الأصوات في هذين الجمعين:

---

(١) المقتضب ٣/٣٣١.

مسلمون	م	ُ	س	ل	ِ	م	و			ن	َ
مسلمات	م	ُ	س	ل	ِ	م	ا	ت	ِ	ن	

وهذا يبين أن جمع المؤنث السالم ليس متفرعاً عن المفرد بل عن المفردة.

والنحويون يتصورون أن جمع المؤنث السالم متفرع عن المفرد المذكر، ويرون أن تاء التأنيث التي في المفرد المؤنث يجب حذفها حتى لا تجتمع مع تاء الجمع، وأن يعامل المفرد الذي فيه التاء وكأنه خالٍ منها.

يقول ابن مالك في ذلك: ((وتحذف تاء التأنيث عند تصحيح ما هي فيه، فتعامله معاملة مؤنث عارٍ منها لو صح)).

ثم يشرح ذلك بقوله: ((إذا جمع ما فيه تاء التأنيث بالألف والتاء، حذفت التاء منه، ووليت ألف الجمع ما كان قبل التاء من غير تغيير، كقولك في: مسلمة ، و جارية ، و عرقوة ، و قارئة ، وقراءة: مسلمات ، و جاريات ، و عرقوات ، و قارئات ، و قراءات))[1].

---

(١) شرح التسهيل ١/٩٦.

ويوضح هذه الفكرة -وهي حذف علامة التأنيث من المؤنث المفرد عند جمع المؤنث السالم، لأن التاء تدل على الجمع، وهو تأييد لرأي سيبويه- الصيمري إذ يقول: ((وأما المؤنث فجمعه بالألف والتاء، نحو: المسلمات ، و الصالحات، وتضم التاء علامة للرفع، وتكسر علامة للنصب والجر، حملاً على نصب المذكر السالم، لأن المؤنث فرع المذكر، فوجب أن يجرى على طريقته، فالكسرة مع التاء في هذا الجمع كالياء في ذلك الجمع، وفي التاء علامتان: علامة الجمع، وعلامة التأنيث؛ ولذلك حذفت التاء من: (مسلمة) إذا جمعت فقلت: مسلمات، لئلا يجتمع تأنيثان في كلمة واحدة، كما لا يجتمع تعريفان في كلمة واحدة))[1].

ويتصور النحويون أن التاء التي في جمع المؤنث السالم تدل على الجمع والتأنيث معاً، وأما التاء التي في المفردة فتدل على التأنيث، فيجب حذف التاء التي في المفردة.

---

(١) التبصرة والتذكرة ٨٧/١.

ثم يتطرقون إلى هذا السؤال: أي التأءين أحق بالحذف، التاء الأولى التي في المفرد، أم التاء الثانية؟

فيقررون حذف الأولى، لأن الثانية فيها زيادة معنى. يبين ذلك ابن الأنباري بقوله: ((ألا ترى أن الأصل أن تقول في جمع مسلمة: (مسلمتات) ، وصالحة: (صالحتات)، إلا أنهم لما أدخلوا تاء التأنيث في الجمع حذفوا هذه التاء التي كانت في الواحد، لأنهم كرهوا أن يجمعوا بينهما، لأن كل واحد منهما علامة للتأنيث، ولا يجمع في اسم واحد علامتا تأنيث، فحذفوا الأولى فقالوا: (مسلمات) ، و (صالحات). وكان حذف الأولى أولى، لأن في الثانية زيادة معنى، ألا ترى أن الأولى تدل على التأنيث فقط، والثانية تدل على التأنيث والجمع، وهي حرف الإعراب، فلما كان في الثانية زيادة معنى كان تبقيتها وحذف الأُولى أَولى))[1].

فهذا التصور لم يربط بين التاء التي في الجمع والتاء التي في المفردة، إلا على سبيل التخلص من التاء التي في المفردة. فضلاً عن ملاحظة دلالة الفتحة التي قبل تاء

---

(١) الإنصاف لابن الأنباري ٤٣/١ ، و أسرار العربية ص ٦٠ .

التأنيث في المفرد المؤنث.

وقد تعرض ابن يعيش لعلامة التأنيث وعلامة الجمع في هذا: هل هي التاء وحدها، أم الألف، أم الألف والتاء معاً؟ مبيناً آراء العلماء في ذلك، إذ يقول: ((فهذا الضرب من الجمع إذا زدت في آخره الألف والتاء كالجمع المذكر السالم في سلامة واحده، وقد اختلفوا في هذه الألف والتاء:

فقال بعض المتقدمين: التاء للجمع والتأنيث، ودخلت الألف فارقة بين الجمع والواحد.

وقال قوم: التاء للتأنيث والألف للجمع، والذي يدل على ذلك أمران:

أحدهما: إسقاط التاء الأولى التي كانت في الواحد في قولك: مسلمات، فلولا دلالة الثانية على التأنيث كدلالتها على الجمع لم تسقط التاء الأولى، لئلا يجمع في كلمة واحد بين علامتي تأنيث.

والأمر الثاني: أنك لو أسقطت أحدهما لم يفهم من الحرف الثاني ما يفهم من مجموعهما من الجمع

والتـأنيث))[1].

وكـل هـذه الأقـوال وإن رأت أن في الألـف دلالـة علـى الجمـع، أو فرقـا بـين الجمـع والواحـد، إلا أنهـا تصـورت أن هـذه الألـف مزيـدة ولا علاقـة لهـا بالفتحـة الـتي قبـل التـاء في المفرد المؤنـث.

وبعـد هـذا العـرض لآراء العلمـاء نجـد أن تصورهـم هـو زيـادة ألـف وتـاء علـى الاسـم المفـرد المذكـر، للدلالـة علـى الجمـع والتـأنيث، أو زيـادة ألـف وتـاء علـى الاسـم المؤنـث، ولكـن بعـد إسـقاط علامـة التـأنيث، وهـي التـاء. أي: إعادتـه إلى المذكـر المفـرد.

والـذي نـراه -كمـا سـبق في المثنـى المؤنـث- أن جمـع المؤنـث السـالم مرتبـط بـالمفرد المؤنـث، ولا فـرق بينهمـا إلا بإطالـة الحركـة الـتي قبـل التـاء، إذ كـانت تلـك الحركـة تـدل علـى الواحـد، فمـدت أو شـددت للدلالـة علـى الجمـع، أمـا الدلالـة علـى التـأنيث فهـي موجـودة في المفـرد المؤنـث، ولـو قارنـا بـين (مسـلمة) و مسـلمات) لوجدنـا أنهمـا يتسـاويان في

---

(١) شـرح المفصـل ٦/٥.

عـدد الأصـوات وترتيبهـا، ولا يختلفـان إلا في الحركـة الـتي قبـل التـاء، إذ كـانت في (مسـلمة) قصـيرة وفي (مسـلمات) طويلـة أو مشـددة.

فـ (مسـلمة) تتكـون مـن:

الميـم ، و الضمـة ، و السـين ، و الـلام ، و الكسـرة ، و الميـم ، و الفتحـة ، و التـاء ، و الضمـة ، و التنويـن (النـون).

و (مسـلمات) تتكـون مـن:

الميـم ، و الضمـة ، و السـين ، و الـلام ، و الكسـرة ، و الميـم ، و الفتحـة المشـددة ، و التـاء ، و الضمـة ، والتنويـن.

وهـذا الشـكل يبـين العلاقـة بـين المفـرد المؤنـث والجمـع المؤنـث:

	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
المفرد	م	ُ	س	ل	ِ	م	َ	ت	ُ	ن
الجمع	م	ُ	س	ل	ِ	م	ا	ت	ُ	ن

فجمـع المؤنـث السـالم فـرع عـن المفـرد المؤنـث، بـل لا يختلـف عنـه في شـيء إلا في مـد الحركـة الـتي قبـل التـاء، حتـى تصبـح ألفـاً، وهـذا المـد هـو الـذي دلّ علـى الجمـع.

فالحركة التي قبل التاء لها دلالتان: القصر، ويدل على المفرد؛ والطول، ويدل على الجمع. أما علامة الإعراب فقد بقيت في الجمع كما كانت في المفرد، والتنوين قد بقي أيضا كما هو من غير تغيير.

وقد لاحظ الدكتور إبراهيم بركات علاقة جمع المؤنث السالم بالمفرد المؤنث، وعلاقة الألف التي في هذا الجمع بالفتحة التي في المفرد، ودلالة كل منهما على العدد، إذ قال: ((الحركة الطويلة بالفتحة التي تسبق التاء هي الدالة على العدد، فإذا كانت قصيرة كانت الكلمة دالة على واحدة، نحو: مسلمة ، و كاتبة ، وإذا كانت طويلة كانت الكلمة دالة على جماعة الإناث، نحو: مسلمات ، و كاتبات))[1].

ثم ذكر أن تاء الجمع لم يعوض عنها بالهاء في حالة الوقف، لأنها لو عوض عنها بالهاء لالتبست بالاسم المندوب، إذ يقول: ((ونلحظ أن التركيب البنيوي لهذه التاء مع الاسم الملحقة به كتركيب الهاء مع الاسم المندوب،

---

(١) التأنيث في اللغة العربية ص ٦٣.

حيث يشتركان في أن قبل كل منهما حركة طويلة بالفتحة، فلو أن هذه التاء قلبت هاء أثناء الوقف لالتبست بهاء الندبة))[1].

ثم يكرر دلالة الحركة التي قبل التاء على العدد، ويبين أن سبب عدم التعويض عن التاء بالهاء هو حتى لا يلتبس الجمع بالاسم المندوب، إذ يقول: ((إن الحركة السابقة للتاء فيها الفرق بين الدلالة على الواحدة أو الجماعة، ويقوي هذا أن الحركة القصيرة بالفتحة موجودة في الاسم في أثناء وصله ووقفه، كما أن الحركة الطويلة كذلك، أما التاء فهي موجودة في كل من الاسمين في حال الوصل، لكنها تاء مع الاسم الدال على الجماعة، وهاء مع الاسم الدال على الواحدة أثناء الوقف، وهذا يفرض علينا ألا نجعل التاء فارقة بين الدلالة على الواحدة والجماعة، وإنما تتركز هذه الفكرة في الحركة التي تسبق التاء، أما التاء تاء دائماً في الاسم الدال على الجماعة

---

(١) المرجع السابق ص ٦٤.

في أثناء الوصل والوقف، حتى لا يلتبس بما هو مندوب أثناء الوقف عليه))[1].

وهذا التصور لدلالة الحركة التي قبل التاء تصور صحيح وسليم، غير أن التعبير بـ (الحركة الطويلة بالفتحة) أو (الحركة القصيرة بالفتحة)، قد يفهم منه أن الحركة الطويلة ناشئة من الحركة القصيرة، أو أن المدود مسبوقة بحركات مجانسة، أو أن الحركات ناشئة من بعد حركات؛ وهذا لا يقع في اللغة. ولو عبر بالفتحة الطويلة والقصيرة، أو الفتحة المشددة والمخففة، لكان أفضل.

كما يلاحظ أنه لم يذكر لهجات العرب الأخرى في الوقف على التاء سواء كانت في المفرد أو الجمع.

فللعرب في الوقف على المؤنث عدة لهجات:

اللهجة الأولى: حذف التنوين والحركة الإعرابية، والوقف على التاء، سواء كانت في مفرد أو جمع.

ويمثل الوقف على التاء في المفرد، قول بعضهم: يا أهل سورة البقرت، فقال مجيب: ما أحفظ منها

---

(١) التأنيث في اللغة الغربية ص ٦٤.

ولا آيــت[1].

وقول الراجــز:

الله أنـجـاك بـكـفـي مـسـلـمـــت

مـن بـعـد مـا وبـعـد مـا وبـعـدمـــت

كـادت نـفـوس الـقـوم عـند الـغـلـصـمـت

وكـادت الـحـرة أن تـدعـى أمـــت[2]

والوقـف علـى جمـع المؤنـث السـالم كمـا هـو في القــاعدة المشـهورة، في نحـو الوقـف علـى مسـلمات.

اللهجـة الثانيـة: هـي حـذف التنويــن والحركــة الإعرابيــة وتـاء التـأنيث في المفـرد، والتعويـض عـن التــاء بالهــاء، والوقــف على التـاء في جمـع المؤنـث السـالم.

وهـي اللهجـة الـتي تحـدث عنهـا الدكتـور إبراهيـم، نحــو: مسـلمه، في المفـرد؛ ومسـلمات، في الجمــع.

اللهجـــة الثالثـــة: وهـــب حـــذف التنويـــن والحركـــة الإعرابية، والتــاء في كـل مـن المفـرد والجمـع.

---

(١) شـرح الأشمونـي ٤/٢١٤.

(٢) المرجع السـابق ٤/٢١٤.

وهـذه اللهجـة لم يذكرهـا الدكتـور إبراهيـم، ولو ذكرها لما ذكر هاء الندبة، ويبدو أنه لم يطلع على هذه اللهجة.

ويمثل هذه اللهجة -في حالة المفرد- نحو: فاطمه ، و طلحه، أي اللهجة المشهورة.

أما في حالة الجمع فيمثلها نحو:

دفن البناه من المكرماه

و كيف بالإخوه والأخواه[1].

أي دفن البنات من المكرمات ، و كيف بالإخوة والأخوات.

وتنسب هذه اللهجة إلى طيئ[2].

و لم تقتصر هذه على تاء التأنيث، بل سمع قول بعضهم: ((قعدنا على الفراه)[3]، أي: الفرات.

---

(١) شرح الأشموني ٤/٢١٤ ، وشرح المرادي ٦/١٧٥.

(٢) شرح الأشموني ٤/٢١٤ ، وشرح المرادي ٦/١٧٥.

(٣) شرح المرادي ٦/١٧٤.

ومن أمثلة هذه اللهجة أيضا: هيهاه ، و أولاه، أي: هيهات ، و أولات[1].

فالفتحة التي في المفرد تدل على العدد الواحد، والتاء تدل على التأنيث؛ والألف التي في الجمع تدل على الجمع، والتاء تدل على التأنيث. فالحركة التي قبل التاء تدل على العدد، والتاء تدل تدل على التأنيث، فالفتحة التي قبل التاء من المفرد تدل على واحد، والتاء تدل على مؤنث.

ففي نحو: مسلمة: الفتحة دلت على واحد، والتاء على مؤنث. أما التاء في نحو: مسلمات، فهي التاء التي في المفرد، وأما الألف فهي الفتحة التي كانت في المفرد، شددت أو مدت لدلالة على الجمع.

ثم بين الدكتور إبراهيم أن التاء في المفرد هي التاء التي في الجمع، غير أن مكانها في الجمع غير مكانها في المفرد، إذ يقول: ((والقول الأكثر قربا من الواقع اللغوي، هو أن التاء لم تحذف بل اتخذت مكاناً في الكلمة المبنية للجماعة غير ما كانت عليه في الكلمة المبنية للواحدة،

---

(١) (؟) شرح الأشموني ٤/٢١٤.

مؤداه إطالة الحركة بالفتحة للتفرقة العددية، كما ذكرنا سابقاً، أما التاء فيما دل على مفردة فهي التاء فيما دل على جماعة إناث، وكلاهما للدلالة على التأنيث))[1].

والحاصل أن التاء لم تبرح مكانها، وأنه لم يحصل تغيير بين المفرد والجمع إلا بمد الفتحة التي قبل التاء، أي: بتشديدها، فالتاء التي في المفرد هي التاء التي في الجمع، ومكانها في المفرد هو مكانها في الجمع، إذ تقع بين فتحة وضمة.

فلو قارنا بين: (مسلمة) ، و (مسلمات)، سنجد أن مكان التاء واحد. وهذا الشكل يبين الفرق بينهما، وأن التاء لم تبرح مكانها:

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠
م	ُ	س	ل	ِ	م	َ	ت	ُ	ن
م	ُ	س	ل	ِ	م	ا	ت	ُ	ن

(١) التأنيث في اللغة العربية ص ٦٥.

فالفتحة التي قبل التاء إن كانت قصيرة دلت على واحد، وإن كانت طويلة دلت على جمع.

أما تحديد التأنيث فهو خاضع للتاء، فدلالة التأنيث التي في المفرد هي دلالة التأنيث الذي في الجمع، أي: أن التاء هي الدالة على التأنيث ، والحركة هي الدالة على العدد، فالفتحة مع التاء تدلان على واحد مؤنث، والفتحة المشددة (الألف) مع التاء تدلان على جمع مؤنث.

وأما كون جمع المؤنث ينصب ويجر بالكسرة، فلأن الفتحة أصبحت من نصيب المثنى.

لأن كلاً من المثنى المؤنث والجمع المؤنث، متفرع عن المفرد المؤنث.

وحركات المفرد المؤنث ثلاث، هي: الضمة ، والكسرة ، والفتحة؛ فأخذت الفتحة ومدت للدلالة على المثنى المرفوع، وبقيت الضمة والكسرة، فأصبحتا من نصيب الجمع المؤنث. فالضمة -على أصلها- علامة للرفع، والكسرة -على أصلها- علامة للجر، ولما فقدت علامة النصب -وهي الفتحة التي صارت من نصيب المثنى- حمل النصب على الجر.

وهذه أمثلتها:

جاءت مسلماتٌ.

ورأيت مسلماتٍ

ومررت بمسلماتٍ

وهذه العلة التي في جمع المؤنث السالم -في كونه مرفوعاً بالضمة ومجروراً ومنصوبا بالكسرة- هي العلة التي في جمع المذكر السالم، إذ إن المثنى المذكر والجمع المذكر متفرعان عن المفرد المذكر.

وحركات المفرد المذكر، هي: الضمة ، والكسرة ، والفتحة؛ فأخذت الفتحة ومدت للدلالة على المثنى المرفوع، وبقيت الضمة والكسرة، فأصبحتا من نصيب جمع المذكر، فالضمة -على أصلها- تدل على الرفع، فمدت لتدل على الجمع، فأصبحت بعد المد تدل على جمع مرفوع، والكسرة -على أصلها تدل على الجر، فمدت لتدل على الجمع، فأصبحت بعد المد تدل على جمع مجرور، ولما فقدت علامة النصب -وهي الفتحة لأنها صارت من نصيب المثنى- حمل النصب على الجر في جمع المذكر السالم.

وإنما الخلاف بين جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم، أن جمع المؤنث السالم علامة الجمع فيه مد الفتحة التي قبل التاء، إذ كانت تدل على الواحد، فمدت فأصبحت فتحة مشددة (ألفاً)، فدلت على الجمع. والتاء التي في المفرد هي علامة التأنيث، وهي حرف الإعراب. وبقيت الحركة الإعرابية كما هو من غير مد، لأن الدلالة على الجمع لم تكن بمد الحركة الإعرابية، إنما بمد الحركة التي قبل التاء. وبقي التنوين كما هو في المؤنث المفرد بلا تغيير، لأن الحركة الإعرابية لم تتغير.

أما جمع المذكر السالم فالدلالة على الجمعية كانت بمد الحركة الإعرابية، فمدت الضمة للدلالة على جمع مرفوع، ومدت الكسرة للدلالة على جمع مجرور، وحمل النصب على الجر، لأن الفتحة مدت للدلالة على المثنى المرفوع. وحرف الإعراب في جمع المذكر السالم هو حرف الإعراب في المفرد المذكر، كما أن حرف الإعراب في جمع المؤنث السالم هو حرف الإعراب في المفرد المؤنث، وهو تاء التأنيث.

فـالمثنى المذكـر والجمـع المذكـر متفرعـان عـن المفـرد المذكـر، والمثنـى المؤنـث والجمـع المؤنـث متفرعـان عـن المفـرد المؤنث، والمفـرد المؤنـث متفـرع عـن المفـرد المذكـر.

وليـس الجمـع المؤنـث والمثنـى المؤنـث متفرعـين عـن المفـرد المذكـر -كمـا يتصـور النحويـون- بـل همـا متفرعان عـن المفـرد المؤنـث.

وهـذا الشـكل يبـين كيـف تفـرع الجمـع والتـأنيث عـن المفرد المذكـر، ولنـأخذ مثـلاً لذلـك، وهـو (مسـلم).

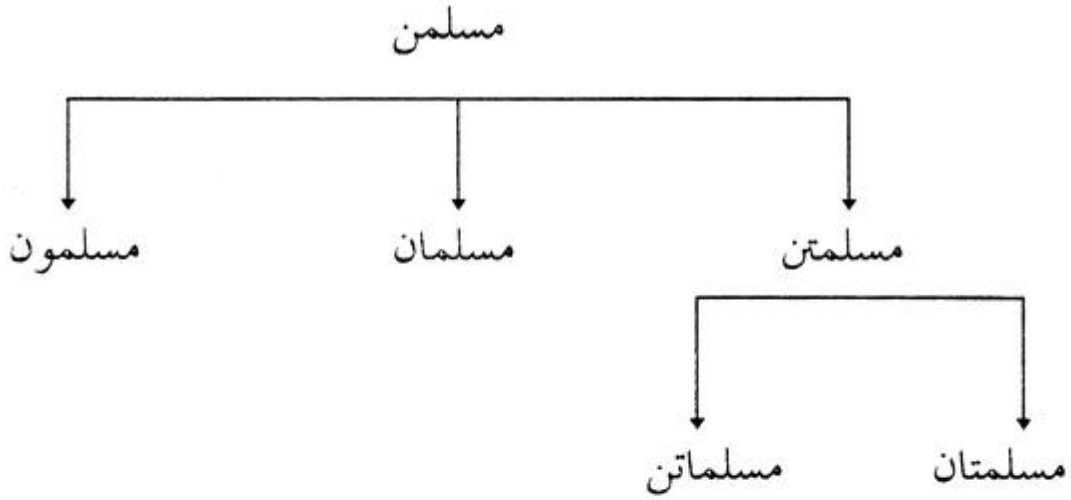

المبحث الثالث

جمع التكسير

جمع التكسير

سبق في تعريف الجمع أنه: ضم شيء إلى شيء أكثر منه، والغرض من الجمع الإيجاز والاختصار، لأن التعبير باسم واحد أخف من الإتيان بأسماء متعددة، وربما تعذر إحصاء آحاد ذلك الجمع وعطف أحدها على الآخر[1].

وقد جاءت تعريفات جمع التكسير متقاربة:

منها: هو كل جمع تغير فيه لفظ الواحد، أو نظمه، أوبناؤه[2].

أو: هو ما دلّ على أكثر من اثنين أو اثنتين بتغيير في صورة مفرده[3].

---

(١) انظر شرح المفصل ١/٥.

(٢) شرح ملحة الإعراب للحريري ص ٨١، واللمع لابن جني ص ١٠٧، وشرح الرضي على الكافية ٣٩٦/٣.

(٣) شرح المرادي ٣٣/٥ ، وشرح الأشموني ١١٩/٤ ، وتصريف الأسماء للطنطاوي ص ٢٠٢ ، وفي علم الصرف د/ أمين علي السيد ص ١٠٦ ، والصيغ الإفرادية العربية د/ محمد سعود المعيني ص ٢٠٢.

أو: هو ما دل على ثلاثة فأكثر بتغيير في صورة مفرده[1].

وسمي هذا الجمع بهذا الاسم تشبيها بتكسير الآنية، لأن بناء المفرد يتغير كما تتغير الآنية إذا كسرت.

قال ابن الأنباري: ((إن قال قائل: لم سمي جمع التكسير تكسيراً؟ قيل: إنما سمي بذلك على التشبيه بتكسير الآنية، لأن تكسيرها إنما هو إزالة التئام أجزائها، فلما أزيل نظم الواحد فك نضده في هذا الجمع، فسمي جمع تكسير))[2].

وقال الحريري: ((وسمي جمع تكسير، لأن لفظ الواحد مكسر فيه، كما يكسر الإناء ثم يصاغ صيغة أخرى))[3].

ويسمى أيضا: الجمع المكسر.

---

(١) التبيان في تصريف الأسماء لأحمد حسن كحيل ص ١٤٤ ، والمحيط للأنطاكي ٢٥٩/١.

(٢) أسرار العربية ص ٦٣ ، وانظر: شرح المفصل ٦/٥.

(٣) ملحة الإعراب ص ٨١.

قال ابن السراج: ((هذا الجمع يسمى: مكسراً، لأن بناء الواحد فيه قد غير عما كان عليه، فكأنه قد كسر، لأن كسر كل شيء تغييره عما كان عليه))[1].

وقد حصر العلماء التغييرات التي تحصل للمفرد عند جمع التكسير فيما يلي:

١- الزيادة، مثل: صنو و صنوان.

٢- النقص، مثل: تخمة و تخم.

٣- تبديل الشكل، مثل: أَسَد و أُسْد.

٤- الزيادة وتبديل الشكل، مثل:رجل ، ورجال.

٥-النقص وتبديل الشكل، مثل: رَسول و رُسل ، و قَضيب و قُضب.

٦- النقص وتبديل الشكل، والزيادة، مثل: غُلام و غِلمان[2].

---

(١) الأصول ٢/٢٤٩.

(٢) أوضح المسالك ٤/٣٠٧ ، وشرح المرادي ٥/٣٣ ، وشرح الأشموني ٤/١١٩ ، وشرح التصريح على التوضيح ٢/٢٩٩.

والأصل في هذا الجمع أن يكون بزيادة، أو -على أقل تقدير- بالتساوي مع المفرد، لأن تغيير الحركات يدل على الجمع، فيغني عن الزيادة، لذلك قال ابن يعيش: ((ومثال التغيير بالنقص: إزار و أزر ، و خمار و خمر، وأما تغيير البناء فهو راجع إلى تغيير الحركات، نحو: أسد و أسْد ، و وثن و وثْن، والأصل في ذلك الجمع بالزيادة، لما ذكرناه، نحو: فلس و أفلس و فلوس، وكعب و أكعب وكعاب، فأما: إزار و أزر ، و خمار و خمر ، وأسد و أسد ، و وثن و وثن، فمنتقص منه ومقصور من فُعول، وأصله: أزور وأسود، ولكنهم حذفوا منه الواو لضرب من التخفيف))[1].

فهو يريد أن نحو أُسْد مأخوذ من (أُسُد)، و(أُسُد) مقصور من (أسود)، أي: أن نحو: (فُعُل) مقصور من (فُعول).

ونحن إذا نظرنا إلى التغييرات التي حصلت في المفرد، فنقول: إن الزيادة في نحو: (صنو و صنوان) قد جاءت على

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٦/٥.

أصلها، أما النقص في نحو: (تخمة و تُخَم) فإن التاء في نية الإنفصال، وليست من البناء الأصلي، لأن وزن (فُعَل) ليس محصوراً على المؤنث.

وأما تبديل الشكل في نحو (أَسَد و أُسْد) فهذا من النقص، لأن السكون ليس من مكونات الكلام، وإنما هو علامة في الكتابة لا في النطق، واللغة أصوات منطوقة، فالحاصل في هذا أن المفرد يزيد على الجمع بحركة، وهي حركة السين، وهي الفتحة، والأصل في (أُسْد) هو (أُسُد)، فيكون بناء الجمع حينئذ متساويا مع بناء المفرد، إذ وزن المفرد (فَعَل) ووزن الجمع (فُعُل)، فتكون دلالة الجمع قد حصلت بتغيير الحركات، والأصل في (فُعُل) هو (فُعول)، إذ تكون الفاء مضمومة والعين متحركة بالواو أو بالضمة المشددة، واللام متحركة بالضمة وبعدها التنوين.

فالحاصل بين (فُعُل) و (فُعول) ليس حذف الواو كما يتصور ابن يعيش، وإنما قصر الواو التي هي حركة العين، أو تخفيف الضمة المشددة (الواو).

وهذا الشكل يبين الفرق بين (أَسَد) و (أُسُد) و (أسود):

أسد	أ	ـَ	س	ـَ	د	ـُ	ن
أسد	أ	ـُ	س	ـُ	د	ـُ	ن
أسود	أ	ـُ	س	و	د	ـُ	ن

أما الحاصل في نحو: (رجل و رجال) فإن عدد الأصوات واحد في المفرد والجمع، وإنما الفرق بينهما هو تغيير أنواع الحركات، وأن حركة الجيم مشددة، أي: فتحة مشددة. فلو أخذنا كلمة (رجل) سنجدها تتكون من: الراء المفتوحة ، والجيم المضمومة ، واللام المضمومة بحركة الإعراب ، وبعدها التنوين، وسنجد الجمع يتكون من: الراء المكسورة ، والجيم المفتوحة بفتحة مشددة ، واللام المتحركة بحركة الإعراب ، وبعدها التنوين.

وهذا الشكل يبين العلاقة بين رجل ورجال:

رجل	ر	ـَ	ج	ـُ	ل	ـُ	ن
رجال	ر	ـِ	ج	ا	ل	ـُ	ن

فالدلالة على الجمع حصلت بتغيير الحركات، وبمد حركة الجيم، لكن الأصوات متساوية في العدد.

وأما النقص وتبديل الشكل في نحو:(رسول و رسل) و (قضيب و قضب) و (كتاب و كتب) فالحاصل أنه لم يكن هناك نقص في عدد الأصوات؛ إذ يتساوى عدد الأصوات في المفردات مع عدد الأصوات في الجموع في هذه الكلمات، وإنما الحاصل هو قصر بعض الحركات الممدودة أو تخفيف الحركات المشددة.

وهذا الشكل يبين العلاقة بين الجمع والمفرد في هذه الكلمات:

المفرد							عدد الأصوات	المفرد							عدد الأصوات
ك	ِ	ت	ا	ب	ُ	ن	٧	ك	ُ	ت	ُ	ب	ُ	ن	٧
ر	َ	س	و	ل	ُ	ن	٧	ر	ُ	س	ُ	ل	ُ	ن	٧
ق	َ	ض	ي	ب	ُ	ن	٧	ق	ُ	ض	ُ	ب	ُ	ن	٧

وإنما الدلالة على الجمع حصلت بتغيير الحركات وقصرها.

أما في نحو: (غلام و غلمان) فإن الدلالة على الجمع جاءت من الزيادة.

وهـذا الجمـع يعـرب بالحركـات، تقـول: هـذه دورٌ ، وقصـورٌ، و رأيـت دوراً و قصـوراً ، و مـررت بـدورٍ وقصـورٍ، وحـرف الإعـراب هـو الحـرف الـذي تتلـوه الحركـة، فحـرف الإعـراب في (قصـور) هـو الـراء، وحركـة الإعـراب هـي الضمـة.

والتنويـن الـذي في هـذا الجمـع هـو التنويـن الـذي في المفرد، إذ قلنـا هـذا قَصْـرٌ.

وهذا الشكل يبـين العلاقـة بين المفـرد والجمـع:

قصر	ق	َ	ص		ر	ُ	ن
قصور	ق	ُ	ص	و	ر	ُ	ن

فالدلالـة علـى الجمـع جـاءت مـن التبـادل بـين حركـتي القاف وزيـادة ضمـة مشـددة (واو مـد) بعـد الصـاد.

وعلـل ابـن يعيـش لإعـراب جمـع التكسـير بالحركـات بقولـه: ((وإنمـا كـان إعرابـه بالحركـات، لأنـه أشـبه المفـرد، لأن الصيغة تسـتأنف لـه كمـا تستأنف للمفـرد))[1].

---

(١) شـرح المفصـل ٦/٥.

والسبب في إعرابه بالحركات هو أن الدلالة على الجمع فيه لم تكن بمد حركة الإعراب، كما في جمع المذكر السالم وفي المثنى، وإنما الدلالة على الجمع تحصل بتغيير الحركات، وذلك بالتبادل بينها أو بزيادة حركات، ولكن لم تكن بمد حرف الإعراب؛ أو تكون الدلالة بزيادة حرف كما في غلمان.

أما في جمع المذكر السالم فإن الزيادة لم تكن بحروف ولا بحركات جديدة، وإنما تكون بمد حركة الإعراب التي في المفرد.

أما هذا الجمع فالدلالة على الجمعية فيه تكون بتغير لأصوات بناء الكلمة بالزيادة، أو التبادل بين الأصوات، ولم تكن بمد حركة الإعراب التي في المفرد، ولذلك بقيت الحركة الإعرابية في هذا الجمع من غير تغيير.

الفصل الثاني

الاسم المعتل

ويشتمل على تمهيد وثلاثة مباحث:

التمهيد، ويشمل أصل المعتل

والمبحث الأول: الاسم المقصور

المبحث الثاني: الاسم المنقوص

المبحث الثالث: الأسماء الستة

التمهيد

لو تأملنا في المعتل لوجدنا أن الهمزة تظهر في بعض تصاريفه، والمقارنة بين الهمزة وحروف العلة الأخرى تدل على أن الهمزة هي الأصل، لأنها هي الحرف الذي يتغير، فالعرب تفر من الهمزة إلى الواو، أو الياء، أو تحذف الهمزة، أو تسقط الهمزة، وتمد الحركة التي قبلها أو بعدها عوضا عنها، أو تحول الهمزة إلى عين، كما في عنعنة تميم[1]، أو تحولها إلى هاء، كما في قولهم: (هرحت الفرس) تريد: أرحت[2].

ومن الأدلة على أن المعتل أصله مهموز ما يلي:

١- ظهور الهمزة في المصادر مثل: فاحت ريح المسك تفوح فؤوحا ، و دعا يدعو دعاء ، و قضى يقضي قضاء.

---

(١) الكتاب ٤/٢٣٨.

(٢) الصاحبي ص ٣٤.

والمعروف أن المصدر أصل للفعل، فالفعل مأخوذ من المصدر، والمصدر سابق له[1].

٢- إن الألف لا تكون أبداً أصلاً[2]، ولا بدلاً من أصل، لأنها حركة، والحركة لا تحل محل الحرف، أو يقال: لأنها صائت، والصائت لا يكون بدلاً من صامت (حرف)، لأن كلاً منهما لا يحل محل الآخر.

٣- ظهور الهمزة في مصادر الأفعال المبدوءة بهمزة أفعل، أو همزة الوصل، مثل: ألقى إلقاء ، و ارتقى ارتقاء ، و استسقى استقاء[3].

٤- القول بأن الفعل أصل للمعتل يعترض عليه بأن آخر الأفعال مد، مثل: يدعو ، و يرمي ، و يمشي، والمدود حركات، والحركة لا تكون بدلاً من حرف، أو بدلاً من أصل، لأن الحركة صوت صائت، والحرف

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص ٥٦.

(٢) المقتضب للمبرد ٥٦/١ ، المنصف ١١٨/١.

(٣) أوضح المسالك ٢٩٤/٤.

أو الأصل صوت صامت، وكل من الصامت والصائت لا يتحول إلى الآخر، وكل منهما لا يحل محل الآخر.

٥- ظهور مواد بلهجتين، ونص العلماء على أن المواد المهموزة أصل للمواد غير المهموزة، مثل: ذئب و ذيب ، و رأس و راس ، و لؤم و لوم.

٦- إن المد حركة مشبعة[١] أو مشددة، والحركة لا تكون أصلاً، ولا تجتمع مع حركة أخرى.

٧- الأصل يبدأ به، والمد لا يبدأ به، لذلك قيل: (الألف لا تلحق أولا)[٢].

٨- استعمال العرب: وهو أنها تحول الهمزة إلى معتل، قال الأخفش: ((إن العرب تحوّل الشيء من الهمز حتى يصير كبنات الياء، يجتمعون على ترك همزة نحو:

---

(١) ينظر: شر صناعة الإعراب ١/٢٣ ، ومفاتيح العلوم ص ٣١ ، والنكت للشنتمري ١/١٢٨.

(٢) الاستدراك للزبيدي ص ٥٠.

المنساه، ولا يكاد أحد يهمزها إلا في القرآن، فإن أكثرهم قرأها بالهمز، وبها نقرأ وهي من نسأت))[1].

ونحن إذا عرفنا أن المدود حركات مشبعة أو مشددة -أو قل: أصوات صائتة- لا نحتاج إلى الأدلة، لأن الصائت لا يحل محل الصامت، ولأن الصائت لا يتلوه صائت، ولا يقع أولاً، ولا يجتمع مع صائت آخر.

والمراد بالمعتل هنا هو: المقصور والمنقوص، والأسماء الستة، لأنها تختلف عن الصحيح، وسنفصل ذلك عند تناول كل واحد منها.

---

(١) معاني القرآن ١/١٠٠.

المبحث الأول

الاسم المقصور

تعريف المقصور

عرف النحويون المقصور بأنه: هو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة[1].

أو: هو ما كان آخره ألف مقصورة[2]، مثل: عصا ، و مصطفى.

وحكمه أن يكون في الرفع والنصب والجر على صورة واحدة. تقول: جاء مصطفى ، و رأيت مصطفى ، و مررت بمصطفى.

وعلل النحويون في سبب عدم ظهور الحركة أن الألف ساكنة على كل حال، وتقدر فيها الحركات الثلاث[3].

قال الصيمري مبينا عدم ظهور الحركة في آخر الاسم المقصور: ((وإنما كان كذلك لأن الألف متى حركت انقلبت واوً أو ياءً، والواو والياء إذا كانتا

---

(١) شرح شذور الذهب ص ٦٥.

(٢) التبصرة والتذكرة للصيمري ٨٣/١.

(٣) المرجع السابق ٨٣/١.

في موضع حركة وانفتح ما قبلهما انقلبتا ألفين، فلو حركت هذه الألف التي في أواخر هذه الأسماء لانقلبت إلى الياء والواو، ثم كن يعدن ألفات، لأن ما قبلها مفتوح، ولو فعلنا هذا لكان ضرباً من العبث، فتركت الأسماء المقصورة على صورة واحدة لهذه العلة، والإعراب فيها مقدر، ولا يجوز غير ذلك، لأنه لم يعرض لها ما يوجب لها البناء))[1].

وهذا النص يبين تصور النحويين لتحول الصائت إلى صامت، أي: تحول الحركة إلى حرف، والحرف إلى حركة، والمعروف في علم الأصوات أن الصوامت لا تحل محل الصوائت، وكل منهما لا يحل محل الآخر.

فالاسم المقصور: اسم معرب آخره فتحة مشددة أو مشبعة أو طويلة، والحركة لا تتلوها حركة، والحركة غير الحرف، فهذه الألف التي في آخر الاسم المقصور حركة، وهذا يعني أنها ليست حرف إعراب، فينبغي لنا أن نبحث عن حرف الإعراب، وأن نبين كيف حصلت،

---

(١) التبصرة والتذكرة ٨٣/١.

أو من أين جاءت الألف، أي: الفتحة المشددة التي في آخر الاسم المقصور.

ولو أخذنا مثلا (مصطفى):

فنقول: إنه مأخوذ من الاصطفاء، وأن لام الكلمة همزة، لأن المعتل مهموز، أو لأن الاسم مأخوذ من المصدر، فيكون أصل (مصطفى) مصطفأٌ.

فكان القياس أن يقال:

جاء مصطفأٌ مسرعاً

ورأيت مصطفأً يكتب

ومررت بمصطفإٍ يقرأ

فحرف الإعراب في (مصطفأ) هو الهمزة، وحركة الإعراب هي الضمة والفتحة والكسرة، والتنوين هو تنوين التمكين، وقد عرف أصله في فصل الاسم الصحيح.

أما إذا قلنا:

جاء مصطفىٌ مسرعاً

ورأيت مصطفى يكتب

ومررت بمصطفى يقرأ

فالحاصل في هذا أن حرف الإعراب -وهو الهمزة- قد حذف هو والحركة الإعرابية، وأصبح التنوين بعد حركة العين وهي الفتحة.

وهذا الشكل يبين العلاقة بين الأصل والفرع:

الأصل	م	ُ	ص	ط	َ	ف	َ	ء	ُ	ن
الفرع	م	ُ	ص	ط	َ	ف	َ	.	.	ن

هذا في حالة الرفع، ويقال مثل ذلك في حالتي النصب والجر.

أما إذا قلنا:

جاء مصطفى

ورأيت مصطفى

ومررت بمصطفى

أي في حالة الوقف، فالحاصل أن حرف الإعراب وحركته والتنوين قد حذفت، ومدت الحركة التي قبل حرف الإعراب عوضا عنه.

وهذه صورتها مقارنة مع الأصل:

فالأسماء المقصورة لامها محذوفة مع الحركة الإعرابية، فهي مثل الأسماء المرخمة في النداء نحو: يا جعفَ في (جعفر).

فحرف الإعراب من جعفر محذوف، ولكن حذف الأسماء المقصورة يكون لازما، والعلة في الحذف هو ثقل الهمزة.

فالألف (الفتحة المشددة) في آخر الأسماء المقصورة ليست حرف الإعراب، ولا يقدر فيها الإعراب، وإنما حركة الإعراب محذوفة مع حرف الإعراب.

الوقف على المقصور المنون

اختلف العلماء في أصل الألف في آخر المقصور المنون عند الوقف، وقد حكى العكبري اختلافهم بقوله: ((اختلفوا في أصل هذه الألف على ثلاثة مذاهب[1].

فمذهب سيبويه: أن الألف في الرفع والجر لام الكلمة لا بدل، وفي النصب هي بدل من التنوين.

والمذهب الثاني: أن الألف في الأحوال الثلاث لام الكلمة لا بدل. وهو قول السيرافي وجماعة.

والمذهب الثالث: هي في الأحوال الثلاثة بدل من التنوين. وهو قول المازني.

وهذه الآراء تقوم على اعتبار أن المد حرف، وقد بينا أن المد حركة مشبعة أو مشددة. فالألف لا تكون أصلاً باتفاق، وعرفنا سبب أنها لا تكون بدلاً، وهو أنها حركة، والحركة لا تتحرك، ولا تحل محل حرف.

---

(١) التبيين ص ١٨٦.

فهذه الألف هي حركة ما قبل حرف الإعراب.

فلو قلنا: جاء مصطفى، هذه الألف التي في آخر (مصطفى) هي حركة الفاء، -أي: عين الكلمة- وقد مدت عوضا عن المحذوف، وهو حرف الإعراب، والحركة الإعرابية، ففتحة العين شددت عوضا عن محذوف هو حرف الإعراب وحركته.

وقد عرفنا فيما مضى أن حرف الإعراب هو الحرف الذي تأتي بعده حركة أو علامة التثنية والجمع المذكر، وسيتضح هذا في تثنية المقصور وجمعه جمعا سالماً.

هذا إذا كان الاسم منونا معتلاً نحو: مصطفى ، و عصا ، وملهى.

ولكن إذا كان الاسم غير منون، أي: آخره ألف التأنيث المقصورة مثل حبلى، فهو من مادة (حبل) ومادة (حبل) موجودة في (حبلى) بحذافيرها أي بدون حذف، مما يجعلنا نبحث عن أصل ألف التأنيث المقصورة، أو عن أصل الألف التي للإلحاق، وذلك باستعراض لهجات العرب في الوصل والوقف، لنعرف أصل هذه الألف -وهي علامة التأنيث: هل كانت ألفاً، أم أنها كانت صوتاً آخر؟

أصل ألف التأنيث المقصورة

عرفنا أن الألف التي في آخر الاسم المقصور من نحو: (مصطفى) هي حركة ما قبل اللام، ومدت عوضا عن اللام المحذوفة، وهي الهمزة من الاصطفاء، ونحن الآن بصدد النظر في لهجات العرب في الاسم المقصور لنرى أصل ألف التأنيث المقصورة، وقد بين سيبويه لهجات العرب بقوله: ((وذلك قول العرب في أفعى: هذه أَفْعَيْ، وفي حبلى: هذه حُبْلَيْ، وفي مثنّى: هذا مُثَنَّي، فإذا وصلت صيرتها ألفاً، وكذلك كل ألف في آخر الاسم، حدثنا بذلك الخليل وأبو الخطاب أنها لغة لفزارة وناس من قيس، وهي قليلة، فأما الأكثر الأعرف فأن تدع الألف في الوقف على حالها، ولا تبدلها ياء، وإذا وصلت استوت اللغتان، لأنه إذا كان بعدها كلام كان أبين لها منها إذا سكتّ عندها، فإذا استعملت الصوت كان أبين.

وأما طيّئ فزعموا أنهم يدعونها في الوصل على حالها في الوقف، لأن خفية لا تتحرك قريبة من الهمزة، حدثنا بذلك أبو الخطاب وغيره من العرب، وزعموا أن بعض طيّئ يقول: أَفْعَوْ، لأنها أبين من الياء و لم يجيئوا

بغيرهـا، لأنهـا تشـبه الألـف في سـعة المخـرج والمـد، ولأن الألـف تبـدل مكانهـا، كمـا تبـدل مكـان اليـاء وتبـدلان مكـان الألـف، وهـن أخـوات))[1].

ففـي هـذا النـص تبـين أن لهجـات العـرب في الاسـم المقصـور كالتـالي:

١- أن يكـون منتهيـاً بـألف في حالـة الوقـف، وهـذه لهجة أكـثر العـرب.

٢- أن يكـون منتهيـاً بيـاء في حالـة الوقـف، وهـذا في لهجة فزارة وناس من قيس.

٣- أن يكـون منتهيـاً بيـاء في حـالتي الوقـف والوصـل، وهذا في لهجـة بعـض طيـئ.

٤- أن يكـون منتهيـا بـواو في حالـة الوقـف والوصـل، وهذا في لهجـة بعـض طيّـئ.

وإذا عرفنـا أن الألـف حركـة مشـبعة أو مشـددة، فإنهـا لا تتحـول إلى يـاء أو واو، لأن اليـاء والـواو في هـذه اللهجـات حرفـان، وليسـا حركتـين، فـالألف صـوت صـائت، واليـاء

---

(١) الكتـاب ٤/١٨١.

والواو هنا صوتان صامتان، والصامت والصائت لا يتحول أحدهما إلى الآخر، فهذا يعني أن هذه الألف التي في آخر الأسماء المقصورة في نحو: أفعى ، و حبلى، هي الحركة التي قبل الياء في نحو: أفْعَيْ ، و حُبْلَيْ، فالحاصل في نحو: حُبْلَيْ ، و أفْعَيْ، أن الياء حذفت ومدت الفتحة التي قبلها عوضا عنها، فقيل: حُبْلى ، و أفْعى.

ويقال في حُبْلَوْ : حذفت الواو ومدت الفتحة التي قبلها حتى أصبحت ألفاً عوضها عنها.

وهذا الشكل يبين العلاقة بين الأصل والفرع في نحو: (حُبْلَوْ ، و حُبْلَيْ) مع (حُبْلى):

حُبْلَوْ	ح	ُ	ب	ل	َ	و
حُبْلَيْ	ح	ُ	ب	ل	َ	ي
حُبْلى	ح	ُ	ب	ل	ا	

ثم نجد أن سيبويه يذكر لهجة الوقف بالياء عندما كان يتحدث عن الياء ضمن أصوات البدل، إذ يقول:

((وتبدل في الوقف في لغة من يقول: أفْعَيْ ، و حُبْلَيْ))[1].

ثم يبين أن بعض لهجات العرب في الاسم المقصور أن يكون منتهيا بالواو والياء في الوصل والوقف، إذ يقول -عند ذكره للواو في حروف البدل-: ((وتبدل مكان الألف في الوقف، وذلك قول بعضهم: أَفْعَوْ ، و حُبْلَو، كما جعل بعضهم مكانها الياء، وبعض العرب يجعل الياء والواو ثابتتين في الوصل والوقف))[2].

ففي هذا النص نجد أن بعض العرب يجعل آخر الاسم المقصور واواً أو ياء، سواء كان في الوصل أو الوقف، وهذا يبين أن آخر الاسم يكون حرفا وليس مدا (حركة).

وهذه الواو أو الياء هي الحرف الذي تأتي بعده علامة التثنية فيما بعد.

ولكن هل هذه هي جميع اللهجات في الاسم المقصور، أم أن هناك لهجات أخرى؟

---

(١) الكتاب ٤/٢٣٨.

(٢) المرجع السابق ٤/٢٤١.

إن هناك لهجة أخرى، وهي: أن يكون آخر المقصور همزة.

ذكر ذلك سيبويه بقوله: ((وزعم الخليل أن بعضهم يقول: رأيت رجلأ ، و هذه حُبْلأ، فهمز لقرب الألف من الهمزة... وسمعناهم يقولون: هو يضربهأ، فيهمز كل ألف في الوقف، فإذا وصلت لم يكن هذا))[1].

وقد جمعت اللهجات الثلاث، وهي الوقوف بالياء والواو والهمزة، مع نسبة الهمزة والواو إلى طيّئ، قال أبو حيان: ((ولغة فزارة وناس من قيس يقلبون الألف الموقوف عليها ياء، فيقولون: هذه أَفْعَيْ ، و مررت بأفْعَيْ، وهي قليلة، وبعض طيّئ يقلبها واواً، يقول: هذه أفعَوْ ، و رأيت أفعَوْ، وبعض طيّئ يقلبها همزة، تقول: هذه أَفْعَأْ ، و رأيت أَفْعَأْ ، و مررت بأفعأ))[2].

---

(١) الكتاب ١٧٧/٤، وانظر: وارتشاف الضرب ٣٩٤/١ ، وهمع الهوامع ٢٠٦/٢ ، وشرح المرادي لألفية ابن مالك ١٦٥/٥.

(٢) ارتشاف الضرب ٣٩٣/١ ، وانظر: شرح المرادي ١٦٥/٥ ، وشرح الكافية الشافية ١٩٨٢/٤.

وقد جمع السيوطي هذه اللهجات، وهي: أن يكون آخر الاسم المقصور همزة ، أو ياء، أو واواً، مع نسبة لهجتي الهمزة والواو إلى طيئ، إذ يقول: ((وربما قلبت الألف الموقوف عليها همزة، أو ياء، أو واواً، نحو: هذه أَفْعَأْ أو أَفْعَيْ ، أو أَفْعَوْ : في هذه أفعى، وهذه: عصأ ، أو عصيْ ، أو عصوْ : في عصا، الأولى والأخيرة لغة طيّ، والثانية لغة فزارة))[1].

وقد تبين من هذه النصوص أن طيئا نسب إليها اللهجات الثلاث: لهجة الهمزة، والواو، والياء، ونسب إليها أنها تأتي بالواو والياء في حالتي الوصل والوقف، أي: أن اللهجات المنسوبة إلى طيّئ تكون في حالتي الوصل الوقف.

وقد أكدّ المرادي لهجة طيئ التي وردت بالواو في الاسم المقصور، عندما كان يتحدث عن إجراء الوصل مجرى الوقف، إذ يقول: ((ومنه قول بعض طيئ: هذا حُبْلَو

---

(١) همع الهوامع ٢٠٦/٢ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ١١٩/٤.

يا فتـى))[1].

وكذلك فعـل ابـن مـالك[2].

وإذا أردنـا أن نعـرف أصـل ألـف التـأنيث المقصـورة فينبغـي أن نقـارن بـين اللهجـات الـتي وردت في هـذه الألـف.

ولـو أخذنـا (حبلـى) مثـلاً، فإنـا نجـد أنـه قـد ورد فيهـا أربع لهجـات، هـي:

حُبْلى ، و حبـلأ ، و حبلـي ، و حُبْلَـوْ.

حيـث اجتمعـت فيهـا حـروف العلـة الثـلاث: الهمـزة والـواو واليـاء، مـع الألـف وهـي حركـة مشـبعة أو فتحـة مشـددة، والمقارنـة بـين الحـروف الثـلاث تثبـت أن الهمـزة هـي الحـرف الـذي يتحـول إلى واو أو يـاء، أمـا الألـف فهـي الحركـة التي قبل الحـروف، فيكـون أصـل الكلمـة هـو: حُبْـلأ.

فمـن قـال: حُبْلَـيْ، أبـدل الهمـزة يـاء، ومـن قـال: حُبْلَـوْ، أبـدل الهمـزة واواً، أمـا مـن قـال: حُبْلى، فقـد حـذف الهمـزة،

---

(١) شـرح المـرادي لألفيـة ابـن مـالك ١٨٥/٥ ، وينظـر: شـرح الأشمونـي ٢١٩/٤.

(٢) شـرح الشـافية الكافيـة ١٩٨٤/٤.

ومد الفتحة التي قبلها عوضا عنها.

وهذا الشكل يبين أصل ألف التأنيث المقصورة:

الأصل	ح	ُ	ب	ل	َ	ء
إبدال الهمزة واوا	ح	ُ	ب	ل	َ	و
إبدال الهمزة ياء	ح	ُ	ب	ل	َ	ي
حذف الهمزة ومد الفتحة التي قبلها	ح	ُ	ب	ل	ا	

ومما يدل على أن الأصل هو الهمزة قول العرب في الوقف على الكلأ: (هذا الكلو ، و من الكَلَيْ ، و رأيت الكلا)[1].

ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أن اللهجة التي فيها الياء مثل: حُبْلي هي الأصل، ذكر ذلك عند حديثه عن الألف المقصورة، رادًا على الذين يجعلون أصلها التاء، إذ يقول: ((ويرى بعض الباحثين المحدثين أن الألف الممدودة والمقصورة في العربية تطور عن تاء التأنيث في السامية الأولى، والسبب في هذا ما رآه من تطور هذه التاء

---

(١) الكتاب ١٧٨/٤.

في العبرية والآرامية إلى مد، والحقيقة أن وجود (الياء) فيما تبقى من أمثلة المقصورة في العبرية والآرامية يجعلنا نرى سلفاً آخر للألف المقصورة غير تاء التأنيث هو (الياء)، أي: أننا نتصور أصل كلمة (حبلى) مثلاً على النحو التالي:

حُبْلَيُ ← حُبْلِيْ ← حُبْلِيَ ← حُبْلى))[1].

ولا شك أن المقارنة بين اللغات السامية تبين كثيراً من الأوجه الغامضة، لأن كل لغة يظهر فيها جوانب واضحة تكون في غيرها غامضة، غير أن النتيجة التي توصل إليها بمقارنة العبرية والآرامية -وهي اللهجة التي فيها الياء- موجودة ضمن اللهجات العربية، بل تزيد العربية بلهجتي الهمزة والواو. والمقارنة بين الحروف الثلاثة (الهمزة والواو والياء) تثبت أن الهمزة تتحول إلى واو أو إلى ياء، أو الهمزة تتحول إلى واو، والواو تتحول إلى ياء.

فوجود الألف في الاسم المؤنث هو نتيجة لحذف أحد حروف العلة الثلاثة: الواو والياء والهمزة، فيمكن للعرب أن تحذف الهمزة مباشرة وتمد الفتحة التي قبلها حتى تصير

---

(١) المدخل إلى علم اللغة ص ٢٦٣.

ألفاً، فتكون الكلمة التي فيها الألف متفرعة عن الكلمة التي فيها الهمزة مباشرة، وقد تكون متفرعة عن الكلمتين اللتين فيهما الواو والياء، وذلك بحذف الواو والياء مباشرة ومد الحركة (الفتحة) التي قبلهما عوضاً عنهما.

فيكون تفرع: حُبْلى مثلاً على النحو التالي:

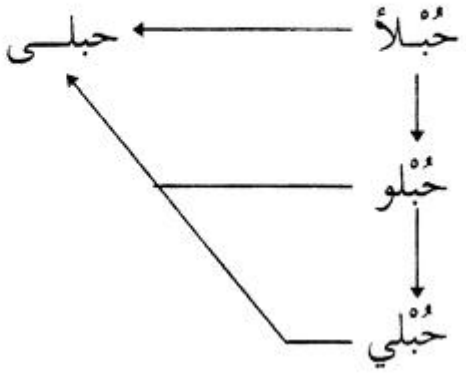

وكان ينبغي للدكتور رمضان أن يقارن بين اللهجات العربية مثل: حُبْلو و حُبْلأ، وألا يكتفي بمقارنة اللغات السامية إلا بعد النظر في جميع اللهجات العربية.

ويؤخذ من ذكر اللهجات الواردة في (حُبْلى) أو الاسم المقصور - حرص العلماء الذين جمعوا اللغة على الاستقصاء والاستقراء، بحيث أن الباحث عن أصول الكلمات العربية يجد أن العلماء قد جمعوا شتاتها ومتفرقها، فما عليه إلا أن يقارن بين الآراء واللهجات الواردة

في الكلمة الواحدة.

ولذلك فإن المتأمل في كتب العربية بدقة، يرى جميع مراحل تطور الكلمة، فيما عليه إلا أن ينظر في هذه المراحل، وهذا من دأب أهل العربية، إذ لا نكاد نبحث في كلمة مّا، إلا وجدنا لها أصلاً وفرعاً.

تثنية المقصور وجمعه

عرفنا أن الألف التي في آخر المقصور هي الفتحة التي كانت قبل الهمزة، وعندما حذفت الهمزة، مدت هذه الفتحة عوضا عنها.

وعند التثنية سيعود الحرف المحذوف، وستعود الألف إلى ما كانت عليه قبل المد، أي: ستكون فتحة، وذلك بقصرها، أي: جعلها فتحة مخففة.

وسبق أن عرفنا أن للعرب ثلاث لهجات عند رد الحرف المحذوف، وهي: لهجة بالهمزة، وثانية بالواو، وثالثة بالياء، أي: كالآتي:

١- أفعأ و عصأ

٢- أفعَوْ و عصَو

٣- أفعَيْ وعصَيْ

فلو أخذنا (مصطفى) وأردنا أن نثنيه، فإن القياس سيكون على النحو التالي:

الذي لغته مثل (أفعأ و عصأ) سيقول: مصطفئان.

والذي لغته مثل (أفعَوْ و عصَو) سيقول: مصطفوان.

والذي لغته مثل (أفعَيْ وعصَيْ) سيقول: مصطفيان.

ولكن الاستعمال اللغوي جاء بلهجتي الواو والياء، لأن السبب في وجود هاتين اللهجتين هو ثقل الهمزة، فالهمزة تحولت إلى واو أو ياء في المفرد، فتكون التثنية تابعة للمفرد في ذلك.

فالمثنى إما أن يكون على لهجة الواو أو الياء، فكيف نستطيع أن نفرق بين الأسماء التي جاءت بالواو والأسماء التي جاءت بالياء.

إن القاعدة في هذا ستكون على النحو التالي:

١- إذا وقعت الألف بعد الحرف الثالث فأكثر، فإن الحرف المحذوف -والذي سيعود في التثنية- هو الياء، مثل: ملهى و ملهيان، فيقال في تثنية: مصطفى ، و مرمى ، و مستعدى ، و حبلى ، و حبارى:

مصطفيان ، و مرميان ، و مستدعيان ، و حبليان ، و حباريان.

فنقول في تثنية مصطفى في أحوال التثنية ما يلي:

١- جاء المصطفيان

٢- ورأيت المصطفيين

٣- ومررت بالمصطفيين.

فيكون حرف الإعراب هو الياء، والفتحة المشددة علامة للتثنية والرفع، كما في: جاء المصطفيان.

ويكون حكمها حينئذ مثل التثنية في الصحيح، كما سبق.

٢- وأما إذا وقعت الألف بعد الحرف الثاني، فإن الحرف المحذوف سيكون واواً أو ياء، ولكننا لا نستطيع أن نفرق بينهما، إلا بالرجوع إلى كتب اللغة وتصريف المادة.

فبعض الأسماء يرد فيه الوجهان: الواو والياء، مثل: الرحا ، و الرضا، إذ يقال في تثنية (الرحا): رحوان و رحيان[1]. ويقال في تثنية (الرضا): رضوان ورضيان[2].

وبعض الأسماء يرد بالواو، مثل: العصا، فيقال في تثنيتها: عصوان.

---

(١) ينظر: لسان العرب مادة (رحا).

(٢) المرجع السابق مادة (رضي).

وبعضها يرد بالياء، مثل: هدى، فيقال في تثنيته: هديان.

فنقول في أمثلة هذا النوع -أي ما كانت بالألف بعد الحرف الثاني منه-:

جاء الفتيان

ورأيت الفتيين

ومررت بالفتيين

فحرف الإعراب في (الفتيان) هو الياء، وحركة الإعراب هي الألف (الفتحة المشددة)، فالفتح يدل على الحالة الإعرابية: وهي الرفع، والمدّ أو التشديد يدل على التثنية. وحكم النون هنا كحكمها في المثنى الصحيح.

هذا في التثنية.

أما في الجمع فإن الاسم المقصور عند جمعه جمع المذكر السالم يختلف عنه في التثنية، وكان القياس ألا يختلف، لأن علامات التثنية والجمع هي حركات المفرد بعد مدها لتدل على الجمع أو التثنية.

فلو أردنا أن نجمع مصطفى: فإن القياس على المثنى يكون كالآتي:

هؤلاء المصطفيون ، كما قيل: المصطفيان.

لكن الاستعمال هو كالآتي:

هؤلاء المصطفَوْن.

وقال تعالى: ﴿وإنهم عندنا لمن المصطفين الأخيار﴾[1].

فالمعروف أن علامة الجمع والمثنى مرتبطة بعلامات المفرد، أي: أنها حركات، ولكننا هنا في جمع الاسم المقصور جمعا سالما، نراها حرفا (أي صوت صامت).

وهذا يعني أن الاسم المقصور قد قصرت الألف التي في آخره، أو عادت إلى أصلها ثم زيدت بعدها الواو للدلالة على الجمع والرفع، وزيدت الياء للدلالة على الجمع والجر، ولم تكن الواو أو الياء مداً، لأن الحركة لا تتلو الحركة.

وهذا الشكل يبين العلاقة بين المفرد والجمع:

مصطفى	م	ُ	ص	ط	َ	ف	ا		
مصطفون	م	ُ	ص	ط	َ	ف	َ	و	ن

(١) سورة (ص): ٤٧.

والنون التي في آخر جمع المذكر السالم هنا حكمها مثل حكم النون في الجمع الصحيح.

أما جمع المؤنث السالم هنا، فهو مثل المثنى، إذ تقول في جمع حبلى ، و حبارى:

حُبْليات ، وحباريات.

وهو يختلف عن الجمع في الاسم الصحيح، لأن علامة الجمع في الاسم الصحيح هي الفتحة التي قبل التاء في المفرد مدت للدلالة على الجمع.

وقد بين ابن الأنباري السبب في ذلك إذ يقول: ((فإن قيل: فلم لم يحذفوا الألف في جمع (حبلى) كما حذفوا التاء، فيقولوا: (حبلات) كما قالوا: مسلمات؟ قيل: لأن الألف تنزل منزلة حرف من نفس الكلمة، لأنها صيغت الكلمة عليها في أول أحوالها، وأما التاء فليست كذلك، لأنها ما صيغت الكلمة عليها في أول أحوالها، وإنما هي بمنزلة اسم ضم إلى اسم، كحضرموت ، و بعلبك، وما أشبه ذلك))[1].

---

(١) أسرار العربية ص ٦١.

فـابن الأنبـاري -وإن كـان يتصـور أن التـاء الـتي في جمـع المؤنـث السـالم لا علاقـة لهـا بالتـاء الـتي في المفـرد، أو الألـف الـتي في جمـع المؤنـث السـالم لا علاقـة لهـا بالفتحـة الـتي قبـل التـاء في المفـرد- فإنـه هنـا قـد وضـح علاقـة الألـف بالاسم، وأن هـذه الألـف جـزء لا ينفصـل مـن الاسـم.

ولقـد عرفنـا أن هـذه الألـف هـي حركـة الحـرف، فـأصل (حبلـى): حبـلأ، ثـم أبدلـت الهمـزة يـاء، فقيـل: حُبْلَـيْ، فـالجمع جـاء علـى هـذه اللهجـة، مثـل جمـع الهمـزة في صحـراء، إذ يقـال: صحـراوات.

فعلامـة الجمـع تكـون بمـد الحركـة الـتي في المفـرد، فهـي مثل المثنـى.

المبحث الثاني

الاسم المنقوص

عرّفه النحويون بأنه: الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة[1].

مثل: القاضي ، و الداعي.

وحكمه ألا تظهر في آخره الضمة والكسرة، أي في حالتي الرفع والجر، وتظهر الفتحة في حالة النصب مثل:

جاء القاضي

ومررت بالقاضي

ورأيت القاضيَ يكتب.

ويصف النحويون الياء في الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر بأنها ساكنة[2]، وأن عدم تحركها بالضم والكسر هو استثقال الضمة والكسرة على ياء قبلها كسرة.

ونحن لو نظرنا في تعريف المنقوص كما عرّفه النحويون -وهو قولهم: الاسم المعرب الذي آخره ياء قبلها كسرة- لأدركنا أن النحويين يتصورون أن المدود مسبوقة

---

(١) شرح شذود الذهب لابن هشام ص ٦٦.

(٢) التبصرة والتذكرة للصيمري ١/٨٤.

بحركات مجانسة، والمدود كما عرفنا حركات مشددة أو ممدودة، والحركة لا تسبقها ولا تتبعها حركة، لأن المد صوت صائت، والحركة صوت صائت، واللغة لا يجتمع فيها صائتان.

فكان ينبغي في التعريف أن يقال: هو الاسم المعرب الذي آخره ياء مد، فإن المدّ لا يحتاج إلى قيد، لأنه لا يتبع ولا يسبق بحركة.

أو يقال: هو الاسم المعرب الذي آخره كسرة مشبعة، أو كسرة مشددة.

وأما سبب عدم ظهور الضمة والكسرة في الاسم المنقوص في حالتي الرفع والجر، فهو لأن آخر الاسم كسرة مشبعة أو مشددة، والحركة لا تتلو الحركة، كما أنها لا تسبقها.

فليس العلة الاستثقال، وإنما العلة هي عدم اجتماع الحركتين، سواء كانتا طويلتين أو قصيرتين، أو طويلة وقصيرة، كما في الاسم المنقوص؛ إذ آخره حركة طويلة فلا تتبعها حركة قصيرة.

أما كون الفتحة تظهر في الاسم المنقوص في حالة

النصب، فلأن الياء في حالة النصب ليست مداً (أي: ليست حركة)، وإنما هي حرف (أي: صامت)، والحركة تتلو الصامت.

وهذه الكسرة الطويلة أو المشددة التي في آخر الاسم المنقوص هي حركة الحرف الذي قبل حرف الإعراب.

فأين حرف الإعراب؟ ومن أين نشأت هذه الكسرة؟

إن (القاضي) على وزن (فاعي)، والأصل لا بد أن يكون على وزن (فاعل)، فأين اللام (لام الكلمة) وهي حرف الإعراب؟

لقد سبق في أول المعتل أن المعتل كان مهموزاً، فحذفت همزته.

فالأصل في القاضي هو (القاضئ)، على وزن (فاعل) حذفت الهمزة وهي حرف الإعراب مع الحركة الإعرابية، ومدت الكسرة التي قبلها عوضا عنها، فقيل: القاضي.

وهذا الشكل يبين العلاقة بين الأصل والفرع:

الأصل	ق	ا	ض	ـِ	ء	ُ	ن
الفرع	ق	ا	ض	ي			

فالأصل في الاسم المنقوص المعرف كالآتي:

جاء القاضئُ

ورأيت القاضئَ

ومررت بالقاضئِ.

إلا أن الهمزة حذفت في حالتي الرفع والجر، ومدت الكسرة التي قبلها عوضا عنها، وأبدلت ياءً في حالة النصب.

وهذه صورتها:

الحالة الإعرابية	قبل الحذف						بعد الحذف (أو الإبدال)						
الرفع	قا	ض	ـِ	ء	ـُ	٦	ق	ا	ض	ي			٤
النصب	قا	ض	ـِ	ء	ـَ	٦	ق	ا	ض	ـِ	ي	ـَ	٦
الجر	قا	ض	ـِ	ء	ـِ	٦	ق	ا	ض	ي			٤

فالأصل أن يكون متكوناً من ستة أصوات، حذف حرف الإعراب وحركته -وهما صوتان- في حالتي الرفع والجر، وأبدلت الهمزة ياءً في حالة النصب، والياء هي

حـرف الإعـراب، والحركـة كمـا هـي لم تتغـير، فبقيـت الأصـوات السـتة في حالـة النصـب.

هذا إذا كـان المنقـوص غـير منـون.

أما إذا كـان منونـا، فنقـول:

جـاء قـاضٍ

ومـررت بقـاضٍ

ورأيـت قاضيـاً.

فالحـاصل فيـه في حالـة التنكـير هـو أن الهمـزة -وهـي لام الكلمـة- قـد حذفـت و لم يعـوض عنهـا بمـد الكسـرة الـتي قبلهـا، وبعـد حـذف الهمـزة -وهـي لام الكلمـة، وكـانت فاصلـة بـين عـين الكلمـة والتنويـن- أصبـح التنويـن مجـاوراً لكسـرة العـين، هـذا في حـالتي الرفـع والجـر، أمـا في حالـة النصب، فقـد أبدلـت الهمـزة يـاء، وأصبح التنويـن بعـد فتحـة اليـاء أي مثـل حالتـه في التعريـف.

وهـذه الصـورة تبـين أصـل المنقـوص وفرعـه في حالـة التنكـير:

الحالة الاعرابية	الأصل								الفرع							
الرفع	ق	ا	ض	ـِ	ء	ُ	ن	٧	ق	ا	ض	ـِ	ن			٥
الجر	ق	ا	ض	ـِ	ء	ـِ	ن	٧	ق	ا	ض	ـِ	ن			٥
النصب	ق	ا	ض	ـِ	ء	ـَ	ن	٧	ق	ا	ض	ـِ	ي	ـَ	ن	٧

فأصوات الكلمة في الأصل سبعة أصوات، حذف منها حرف الإعراب وحركته، فبقيت خمسة أصوات، هذا في حالتي الرفع والجر، أما في حالة النصب، فالعدد سبعة، لأنه لم ينقص منه شيء، وإنما أبدلت الهمزة ياءً.

والتنوين الموجود في الاسم المنقوص هو تنوين التمكين، وقد عرفنا أصله وحكمه في الاسم الصحيح، فهذا التنوين الذي في الاسم المعتل هو التنوين الذي في الاسم الصحيح.

وللعرب في الوقف على الاسم المنقوص -إذا كان منونا- لهجتان:

الأولى: نحو: هذا قاضْ.

والثانية: نحو: هذا قاضي.

ففي اللهجة الأولى حذف التنوين والكسرة التي قبله، أما في اللهجة الثانية فقد حذف التنوين ومدت الكسرة التي قبله حتى أصبحت ياء (كسرة مشددة) عوضا عن هذا التنوين، هذا في حالة الرفع، ومثلها يقال في حالة الجر.

أما في حالة النصب فيكون الاسم المنقوص مثل الاسم الصحيح، مثل: رأيت قاضيا.

حيث حذفت النون، ومدت الفتحة التي قبلها عوضا عنها.

تثنية المنقوص وجمعه

عرفنا في الاسم الصحيح أن التثنية مرتبطة بالاسم في حالة النصب، إذ تمد الفتحة لتدل على المثنى المرفوع، وهذا ينطبق على الاسم المنقوص، إذ يقال:

جاء القاضيان

ورأيت القاضيين

ومررت بالقاضيين.

وهذه الصورة تبين العلاقة بين المثنى المرفوع والمفرد المنصوب:

المفرد المنصوب	ق	ا	ض	ـِ	ي	ـَ	ن	
المثنى المرفوع	ق	ا	ض	ـِ	ي	ا	ن	ـِ

والنون في المثنى في الاسم المنقوص هي النون التي في الاسم الصحيح، وقد سبق الحديث عنها، وبيان سبب الكسرة التي بعدها.

أما جمع الاسم المنقوص جمع مذكر سالم: فيختلف عن التثنية، إذ تحذف الهمزة وهي لام الكلمة، مع الكسرة التي قبلها وهي حركة العين، وتصبح العين متحركة بواو

المد (الضمة المشددة) في حالة الرفع، وياء المد (الكسرة المشددة) في حالتي الجر والنصب.

فيقال في جمع (قاضٍ) ما يلي:

١- جاء القاضون

٢- ورأيت القاضين

٣- ومررت بالقاضين

والنون التي في آخر الاسم المنقوص في الجمع هنا هي النون التي في آخر الجمع في الاسم الصحيح، وقد سبق الحديث عنها، وبيان سبب الفتحة التي قبلها.

وهذه الصورة تبين كيفية حذف الهمزة والكسرة التي قبلها:

الحالة الإعرابية	الأصل										الاستعمال						
الرفع	ق	ا	ض	ـِ	ء	و	ن	ـَ	٨		ق	ا	ض	و	ن	ـَ	٦
الجر والنصب	ق	ا	ض	ـِ	ء	ي	ن	ـَ	٨		ق	ا	ض	ي	ن	ـَ	٦

المبحث الثالث

الأسماء الستة

الأسماء الستة

وهي: أبو ، وأخو ، وحمو ، وهنو ، وفو ، وذو مال.

ترفع بالواو، مثل: هذا أبوك ، وأخوك ، وحموك ، وهنوك ، وفوك ، وذو مال.

وتنصب بالألف، مثل: رأيت أباك ، وأخاك ، وحماك ، وهناك ، وفاك ، وذا مال[1].

وتجر بالياء، مثل: مررت بأبيك ، وأخيك ، وحميك ، وهنيك ، وفيك ، وذي مال[2].

---

(١) شرح شذور الذهب ص ٤٣ ، وانظر اللسان مادة (حمأ).

(٢) اللسان مادة (حما).

آراء العلماء في إعراب الأسماء الستة

واختلف النحويون في تحديد حرف الإعراب وعلامته في هذه الأسماء، على سبعة مذاهب:

الأول: قول سيبويه، وهو: أن حروف المد فيها حروف إعراب، والإعراب مقدر عليها.

الثاني: قول أبي الحسن الأخفش: أن حروف المد دوالّ على الإعراب فقط.

الثالث: قول الجرمي: أن قلبها إعراب.

الرابع: قول قطرب وأبي الحسن الزيادي: أن هذه الحروف إعراب.

الخامس: قول المازني: أن هذه الحروف ناشئة عن إشباع الحركات والإعراب قبلها.

السادس: قول أبي علي وأصحابه: أن هذه الحروف هي حروف الإعراب ودوالّ على الإعراب، وليس فيها إعراب مقدر.

السابع: قول الفراء، وهي: أنها معربة من مكانين: حروف المد، وحركات ما قبلها[1].

ولو تأملنا هذه الأقوال أو الآراء لوجدناها تقوم على اعتبار أن المدود حروف، وأنها تحل محل الحروف، وأن المدود تسبق بحركات مجانسة. والخلط بين صوتي الواو والياء إذا كانا حرفين (صامتين)، وبينهما إذا كانا مدين (صائتين). وأن أصل هذه الأسماء الواو لظهورها في التثنية، ولم تنظر إلى الهمزة التي تظهر في الجمع. واعتبار أن المد ينشأ بعد حركة.

والحقيقة التي لا مناص منها أن هذه المدود هي حركات الإعراب، لأن المد حركة مشبعة أو طويلة أو مشددة.

فهذه المدود التي في آخر الأسماء هي حركات الإعراب، وحروف الإعراب هي الحروف التي قبل هذه المدود. فليس هناك حركة مجانسة تفصل بين المد والحرف

---

(١) التثنية للعكبري ص ١٩٤ ، وانظر همع الهوامع ١/٣٨.

السابق له، لأن اللغة لا يوجد بها حركة بعد حركة، أو يلتقي فيها حركتان.

فالباء والخاء والميم والنون والفاء والذال من هذه الأسماء، هي حروف الإعراب، والمدود التي بعدها حركات الإعراب، والحركة -كما ذكرنا سابقاً- تدل على الإفراد والإعراب.

فالضمة المشبعة أو المشددة من (أبوك) هي علامة الرفع وعلامة الإفراد، والفتحة المشبعة أو المشدد من (أباك) هي علامة النصب والإفراد، والكسرة المشبعة من (أبيك) هي علامة الجر والإفراد. ويقال في بقية الأسماء مثل ما قيل في (أبوك).

والمعروف أن علامة الإفراد والإعراب في المفرد تكون مخففة أي غير مشددة، فلماذا شددت هنا؟

إن السؤال الذي ينبغي أن يجاب عليه هو: هل كانت هذه الأسماء على هذه الصورة، أم كانت على صورة أخرى، فأصابها التغيير، فأصبحت على هذه الصورة؟

ثم لماذا مدت حركات هذه الأسماء؟ أي: ما الغرض من مد حركات هذه الأسماء؟

للإجابة على هذا السؤال سنتناول هذه الأسماء بالتفصيل.

١ - أبـوك

ورد للعـرب في (أب) عـدة لهجـات هــي:

١- لهجـة الإتمـام، نحــو: هــذا أبــوك ، ورأيــت أبــاك ، ومـررت بـأبيك.

٢- لهجـة القصــر، نحــو: هــذا أبــاك ، ورأيــت أبــاك ، ومـررت بأبـاك.

٣- لهجـة النقـص، نحــو: هــذا أبُــك ، ورأيــت أبَــك ، ومـررت بـأبِك.

٤- لهجة التشــديد، نحـو: هـذا أبُّـك[1].

فــالأصل في (أب) هــو : أَبَــأ، علــى وزن (فَعَــل)، لقولهــم آبــاء، ولأن الهمــزة هــي الــتي تتحــول إلى واو أو يــاء في استعمال العـرب، ولأن معرفـة الأصـل تعتمـد علــى المقارنــة بـين حـروف العلـة الــواو واليــاء والهمــزة، والمقارنــة تثبــت أن الهمـزة هـي الـتي تتحـول إلى واو أو يـاء في الاسـتعمال اللغــوي، ولما تقـدم في فصـل المعتـل.

---

(١) همع الهوامـع ١/٣٨.

أما ما حصل لـ (أب) فهو أن (أَبَأ) حذفت منها الهمزة والفتحة التي قبلها، فأصبحت الضمة -وهي حركة الإعراب- مجاورة للباء، فأصبحت الباء حرف الإعراب بعد أن كانت الهمزة هي حرف الإعراب، فقيل: أب.

وهذا الشكل يبين أصل الكلمة وفرعها:

الأصل							الأصل						
أ	َ	ب	َ	ء	ُ	ن	٧	أ	َ	ب	ُ	ن	٥

ويظهر من هذا وضوح سقوط الهمزة والحركة السابقة لها، وهي الفتحة. فالأصل يتكون من سبعة أصوات، والفرع يتكون من خمسة أصوات، فالساقط صوتان هما: الفتحة والهمزة.

١- فاللهجة الأولى توضيحها كما يلي:

الحالة الإعرابية	الأصل								الفرع (الاستعمال)				
الرفع	أ	ـَ	ب	ـَ	ء	ـُ	ك		أ	ـَ	ب	و	ك
النصب	أ	ـَ	ب	ـَ	ء	ـَ	ك		أ	ـَ	ب	ا	ك
الجر	أ	ـَ	ب	ـَ	ء	ـِ	ك		أ	ـَ	ب	ي	ك

فاللهجة الأولى الحاصل فيها أن الهمزة -وهي لام الكلمة- قد حذفت مع الحركة السابقة، فأصبحت حركة الإعراب مجاورة للباء، فمدت حركة الإعراب عوضا عن الهمزة المحذوفة.

فحرف الإعراب في نحو: (أبوك) هو الباء، وحركة الإعراب هي الضمة، وقد مدت حتى أصبحت ضمة مشددة (واو مد) عوضا عن الهمزة المحذوفة. فالضمة المشددة لها دلالتان: الضم، ويدل على الرفع؛ والتشديد، ويدل على التعويض.

ويقال في حالة النصب: حذفت الهمزة والفتحة التي قبلها، ومدت الفتحة التي بعدها -وهي حركة الإعراب- عوضا عنها.

ويقال في حالة الجر: حذفت الهمزة والفتحة التي قبلها، ومدت الكسرة -وهي حركة الإعراب- عوضا عنها.

فبعد حذف الهمزة والفتحة التي قبلها أصبحت الحركة الإعرابية مجاورة للباء، وأصبحت الباء هي حرف الإعراب. ففي حالة الرفع: مدت الضمة عوضا عن الهمزة المحذوفة، وفي حالة النصب: مدت الفتحة، وفي حالة الجر: مدت الكسرة.

٢- واللهجة الثانية -وهي لهجة القصر- فتوضيحها كما يلي:

الحالة الإعرابية	الأصل									الفرع (الاستعمال)				
الرفع	أ	ـَ	ب	ـَ	ء	ـُ	ك	أ	ـَ	ب	ا	ك		
النصب	أ	ـَ	ب	ـَ	ء	ـَ	ك	أ	ـَ	ب	ا	ك		
الجر	أ	ـَ	ب	ـَ	ء	ـِ	ك	أ	ـَ	ب	ا	ك		

فاللهجة الثانية الحاصل فيها هو أن الهمزة حذفت مع الحركة الإعرابية، ومدت الفتحة التي قبلها عوضا عنها، فلذلك جاءت الكلمة على صورة واحدة، لأن المد حصل للفتحة التي قبل الهمزة. ولأن الألف الموجودة في الاستعمال هي الفتحة التي قبل الهمزة في الأصل، أو بمعنى أوضح: شددت الفتحة التي قبل الهمزة عوضا عنها، فالألف التي في الرفع هي الفتحة المشددة.

فالفتحة لها دلالتان: الفتح، ويدل على أنها حركة عين الكلمة؛ والتشديد، ويدل على التعويض.

ودليل هذه اللهجة قول الراجز:

إن أباها وأبا أباها قد بلغا في المجد غايتاها[1].

٣- واللهجة الثالثة -وهي لهجة النقص- توضيحها كما يلي:

الحالة الإعرابية	الأصل									الفرع (الاستعمال)					
الرفع	أ	ـَ	ب	ـَ	ء	ـُ	ك	أ	ـَ	ب	ـُ	ك
النصب	أ	ـَ	ب	ـَ	ء	ـَ	ك	أ	ـَ	ب	ـَ	ك
الجر	أ	ـَ	ب	ـَ	ء	ـِ	ك	أ	ـَ	ب	ـِ	ك

فالحاصل فيها أن الهمزة حذفت مع الفتحة التي قبلها، وأصبحت الحركة الإعرابية مجاورة للباء، فأصبحت الباء هي حرف الإعراب، والحركة علامة الإعراب.

ففي هذه اللهجة لم تمد الحركة الإعرابية عوضا عن الهمزة، وإنما حذفت الهمزة والفتحة التي قبلها

---

(١) شرح الألفية للمرادي ١/٧٥ ، وشرح الأشموني ١/٧٠ ، وشرح التصريح على التوضيح ١/٦٥.

وأصبحت حركة الإعراب مجاورة للباء.

فالضمة تدل على الرفع والإفراد، والفتحة تدل على النصب والإفراد، والكسرة تدل على الجر والإفراد.

وشاهد هذه اللهجة قول رؤبة:

بأبِه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه أبَه فما ظلم[1]

وقول الشاعر:

سوى أبِك الأدنى وأن محمداً علا كلّ عالٍ يا ابن عم محمد[2]

ويقال في التثنية على هذه اللهجة أبان.

وهذه شواهدها:

قالت تكتم بنت الغوث[3]:

باعدني عن شتمكم أبانِ

على كل ما عيب مهذبان

فالشاهد: (أبانِ) تثنية أب، حيث مدت الفتحة التي

---

(١) شرح الأشموني ٧٠/١ ، وأوضح المسالك ٤٤/١ ، وشرح المرادي ص ٧٤.

(٢) اللسان مادة (أبى).

(٣) المرجع السابق مادة (أبى).

في المفـرد في حالـة النصـب حتـى أصبحـت ألفـاً للدلالـة على الرفـع والتثنيـة. وهـذه صورتهـا:

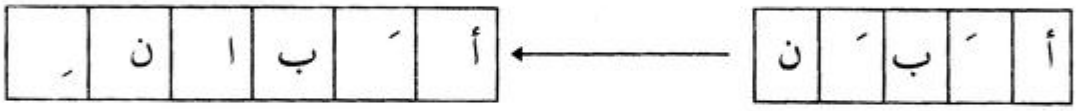

وقالت الشنباء بنـت زيـد بـن عمـارة[1]:

نـيط بـحـقـوَي مـاجـد الأبَـيْنِ

من معشر صيغوا من اللجينِ

الشـاهد: (الأبـين)، تثنيـة أب.

وقـال الفـرزدق:

لا يذوق اليوم كأساً أو يفدي بـالأبَيْنْ[2].

فالشـاهد: (الأبـين).

ويقال في جمـع هـذه اللهجـة: أبـون.

وشاهد الرفـع قـول الشـاعر[3]:

أبون ثلاثة هلكوا جميعا فلا تسأم دموعك أن تراقا

---

(١) المرجع اللسـان: مـادة (أبـى).

(٢) المرجع السـابق: مـادة (أبـى).

(٣) اللسـان مـادة (أبـى).

وشاهد النصب قول غيلان بن سلمة الثقفي[1]:

يدعن نسائكم في الدار نوحا يندمن البعولة والأبينا

وشاهد الجر قول ناهض الكلابي[2]:

أغرّ يفرج الظلماء عنه يفدّى بالأعُمّ وبالأبينا

فالحاصل في الجمع في هذه اللهجة هو أن علامات المفرد مدت للدلالة على الجمع، وهذه صورتها:

الحالة الإعرابية	الرفع						الجر					
المفرد	أ	َ	ب	ُ	ن		أ	َ	ب	ِ	ن	
الجمع	أ	َ	ب	و	ن	َ	أ	َ	ب	ي	ن	َ

٤- اللهجة الرابعة: وهي لهجة التشديد. قال السيوطي: والتشديد نحو: أبّك[3].

---

(١) المرجع السابق: مادة (أبى).

(٢) المرجع السابق: مادة (أبى).

(٣) همع الهوامع ١/٣٨.

ويبدو أن هذه ليست لهجة، لأننا لا نجد لها دليلاً من الاستعمال، ويبدوا أن أصل هذه المقولة جاء من بعد قول ابن مالك: وقد تشدد باء (أب)، وقد شرحها بقوله: ((ذكر الأزهري أن تشديد باء (أب) لغة، وأنه يقال: استأببت فلانا، بباءين: أي اتخذته أبا))[1].

وعبارة الأزهري هي: ((ويقال: استأبّ أَبّا، واستأببت أَبّا، قال أبو منصور: وإنما شدد الأب والفعل منه -وهو في الأصل غير مشدد- لأن الأب أصله: أَبَو، فزادوا بدل الواو باء، كما قالوا: قِنّ للعبد، وأصله: قِني))[2].

فعبارة الأزهري إنما تحكي كيفية الاشتقاق أو أخذ الفعل من الاسم.

ثم تتابع شراح الألفية من بعد ابن مالك على القول بأن في (أب) لهجة رابعة هي (أبّ)[3].

---

(١) شرح التسهيل ١/٤٥.

(٢) اللسان: مادة (أبى).

(٣) شرح المرادي ١/٧٦ ، وشرح الأشموني ١/٧١ ، وحاشية الصبان ١/٧١.

٢ - أخـوك

ورد للعـرب في (أخ) عـدة لهجـات، هــي:-

١- لهجـة الإتمـام، نحـو: هـذا أخـوك ، ورأيــت أخـاك ، ومـررت بـأخيك.

٢- لهجـة القصـر، نحـو: هـذا أخـاك ، ورأيـت أخـاك ، ومـررت بأخـاك.

٣- لهجـة النقـص، نحـو: هـذا أخُـك ، ورأيـت أخَـك ، ومـررت بـأخِك.

٤- لهجة التشـديد، نحـو: هـذا أخّـك.

٥- أخْـو، بإسـكان الخـاء[1].

والأصــل في (أخ) مثــل الأصــل في (أب)، بــل ربمــا تكون العلـة في هـذه الأسمـاء واحـدة.

فيقــال أصــل: (أخ) هــو (أَخَــأٌ)، حذفــت الهمــزة والفتحــة الــتي قبلهــا، فــأصبحت حركــة الإعــراب -وهــي

---

(١) شـرح التسـهيل لابـن مـالك ١/٤٥.

الضمة- مجاورة للخاء، فأصبحت بذلك الخاء حرف الإعراب، فقيل: (أخ).

وهذا الشكل يوضح أصل اللهجة وفرعها، أو ما حصل من تغيير:

الأصل											الفرع					
أ	َ	خ	َ	ء	ُ	ن	٧	أ	َ	خ	ُ	ن	٥

فيظهر من هذا سقوط الهمزة والفتحة السابقة لها، فالأصل يتكون من سبعة أصوات، والفرع من خمسة أصوات، وهذا يعني أنه سقط من الأصل صوتان، وهما: الفتحة والهمزة.

وهذا توضيح اللهجات الواردة في (أخ):

١- فاللهجة الأولى توضيحها كما يلي:

الحالة الإعرابية	الأصل								الفرع (الاستعمال)					
الرفع	أ	َ	خ	َ	ء	ُ	ك		أ	َ	خ	و	ك	
النصب	أ	َ	خ	َ	ء	َ	ك		أ	َ	خ	ا	ك	
الجر	أ	َ	خ	َ	ء	ِ	ك		أ	َ	خ	ي	ك	

فالحاصل في هذه اللهجة هو أن الهمزة -وهي لام الكلمة، وهي أيضا حرف الإعراب- قد حذفت مع الفتحة التي قبلها وهي حركة العين، فأصبحت حركة الإعراب مجاورة للخاء، وأصبحت الخاء بعد حذف الهمزة حرفا للإعراب، ومدت الحركة الإعرابية عوضا عن الهمزة المحذوفة.

ففي حالة الرفع: حذفت الهمزة والفتحة التي قبلها، ومدت الضمة عوضا عنها.

وفي حالة النصب: حذفت الهمزة والفتحة التي قبلها، ومدت الفتحة التي بعدها -وهي حركة الإعراب- عوضا عنها.

وفي حالة الجر: حذفت الهمزة والفتحة التي قبلها، ومدت الكسرة عوضا عن الهمزة المحذوفة.

فالحركات المشددة أو المشبعة في هذه اللهجة لها دلالتان:

فالضمة المشددة (واو المد) لها دلالتان: الضم ويدل على الرفع، والتشديد ويدل على التعويض.

والفتحة المشددة لها دلالتان: الفتح ويدل على النصب، والتشديد ويدل على التعويض.

والكسرة المشددة لها دلالتان: الكسر ويدل على الجر، والتشديد ويدل على التعويض.

هذا بالإضافة إلى أن الحركة قبل التشديد تدل على المفرد، أي: الحركة القصيرة أو المخففة تدل على العدد والحالة الإعرابية.

٢- اللهجة الثانية -لهجة القصر- وهذا توضيحها:

الحالة الإعرابية	الأصل										الفرع (الاستعمال)					
الرفع	أ	ـَ	خ	ـَ	ء	ـُ	ك	أ	ـَ	خ	ا	ك
النصب	أ	ـَ	خ	ـَ	ء	ـَ	ك	أ	ـَ	خ	ا	ك
الجر	أ	ـَ	خ	ـَ	ء	ـِ	ك	أ	ـَ	خ	ا	ك

فالحاصل في هذه اللهجة هو أن الهمزة -وهي حرف الإعراب- قد حذفت مع الحركة الإعرابية، ومدت الفتحة التي قبلها -وهي حركة العين- عوضا عنها، ولذلك جاءت الكلمات على صورة واحدة، لأن هذه الألف هي فتحة العين، وقد مدت عوضا عن هذه الهمزة المحذوفة ومعها حركة الإعراب.

فحرف الإعراب في هذه الحالة محذوف مع الحركة الإعرابية، فـ (أخأك) على وزن (فعلك)، و (أخاك) على وزن (فعاك).

وشاهد هذه اللهجة قول العرب: ((مكره أخاك لا بطل))[1].

٣- واللهجة الثالثة وهي لهجة النقص:

وهذا توضيحها:

الحالة الإعرابية	الأصل									الفرع (الاستعمال)					
الرفع	أ	ـَ	خ	ـَ	ء	ـُ	ك	أ	ـَ	خ	ـُ	ك
النصب	أ	ـَ	خ	ـَ	ء	ـَ	ك	أ	ـَ	خ	ـَ	ك
الجر	أ	ـَ	خ	ـَ	ء	ـِ	ك	أ	ـَ	خ	ـِ	ك

والحاصل في هذه اللهجة هو أن الهمزة -وهي حرف الإعراب- حذفت مع الفتحة السابقة لها وهي

---

(١) شرح التسهيل ١/٤٥.

حركة العين، فأصبحت الحركة الإعرابية مجاورة للخاء، فأصبحت بذلك الخاء حرفا للإعراب، ولم يعوض عن الهمزة المحذوفة، وإنما أصبحت الضمة تدل على الرفع والإفراد، والفتحة تدل على النصب والإفراد، والكسرة تدل على الجر والإفراد.

وشاهد هذه اللهجة ما حكاه أبو زيد: جاءني أَخُك[1].

وبعض العرب يقول في تثنيته: (أخان) وفي الجمع: (أخون)، ودليل الجمع قول الشاعر عقيل بن عُلّفة المري:

وكان بنو فزارة شر عمّ وكنت لهم كشر بني الأخينا[2]

٤- واللهجة الرابعة: لهجة التشديد.

هذه اللهجة لم نجد لها دليلاً من الاستعمال. ويبدو أن التشديد المذكور هو من تشديد الخاء في نحو قول

---

(١) همع الهوامع (؟)

(٢) اللسان: مادة (أخا).

أعرابي لآخر: ((أخّ لي آخيه أربط إليها مهريّ))[1].

قال ابن مالك: ((وتشديد خاء أخ)) ثم شرحها بقوله: ((ذكر الأزهري أن تشديد خاء أخ لغة))[2].

ولو أردنا بيان هذه اللهجة: فإما أن تكون من لهجة النقص، فشددت الخاء، مثل:

أ	ـَ	خ	ـُ	ك

←

أ	ـَ	خّ	ـُ	ك

وإما أن يكون التشديد عوضاً عن الهمزة والفتحة التي قبلها، مثل:

أ	ـَ	خ	ـَ	ء	ـُ	ك

←

أ	ـَ	خّ	ـُ	ك

٥- واللهجة الخامسة: حذف حركة العين، وإبدال الهمزة واواً، وهذا توضيحها:

الأصل							الفرع					
أ	خ	ـَ	ء	ـُ	ك	أ	ـَ	خ	و	ـُ	ك

(١) اللسان: (أخا).

(٢) شرح التسهيل ١/٤٥.

حيث حذفت حركة الخاء وهي الفتحة، وأبدلت الهمزة -وهي لام الكلمة- واواً.

فـ (أخأك) على وزن (فَعَلك)، و (أخْوُك) على وزن (فَعْلك).

وشاهدها قول رجل من طيئ:

ما المرء أخوْك إن لم تلفه وزراً

عند الكريهة معاوناً على النوب[1]

وقول خُليج الأعيوي[2]:

قد قلت يوما والركاب كأنها

قوارب طير حان منها ورودُها

لأَخوْين كان خير أخوْين شيمة

وأسرعه في حاجة لي أريدها

---

(١) شرح التسهيل ١/٤٥ ، وهمع الهوامع ١/٣٩.

(٢) اللسان: مادة (أخا) ، وشرح التسهيل ١/٤٥.

٣ - حموها

للعرب في (حم) عدة لهجات:

١- لهجة الإتمام، مثل: هذا حموها ، ورأيت حماها ، ومررت بحميها[١].

٢- لهجة القصر، مثل: هذا حماها ، ورأيت حماها ، ومررت بحماها.

٣- لهجة النقص، مثل: هذا حُمُها.

٤- لهجة الأصل، مثل: حَمَأ.

٥- لهجة حذف حركة العين: حمْء.

٦- لهجة إبدال الهمزة واوا، مثل: حَمْوٌ.

والحم يطلق على أقارب الزوج من أب أو أخ أو عم، ويقال لهم: الأحماء[٢].

وقال ابن مالك: ((الحم: أبو زوج المرأة وغيره من أقاربه. هذا هو المشهور، وقد يطلق على أقارب الزوجة))[٣].

---

(١) اللسان: مادة (حما).

(٢) المرجع السابق: (حما).

(٣) شرح التسهيل ١/٤٤.

وأصل (حم) هو: حَمَأ ، حذفت الهمزة والفتحة التي قبلها، فأصبحت حركة الإعراب مجاورة للميم، فأصبحت بذلك الميم حرف الإعراب.

وهذه صورتها:

الأصل							الفرع					
ح	َ	م	َ	ء	ُ	ن	ح	َ	م	ُ	ن

فـ (حمأ) تتكون من سبعة أصوات، و(حم) من خمسة أصوات، وهذا يعني أنه سقط من الأصل صوتان، وهما: الهمزة والفتحة التي قبلها.

ونلاحظ في الأصل أن حرف الإعراب هو الهمزة، وفي الفرع حرف الإعراب هو الميم.

١- فاللهجة الأولى -وهي لهجة الإتمام- هذا توضيحها:

الحالة الإعرابية	الأصل									الفرع (الاستعمال)				
الرفع	ح	ـَ	م	ـَ	ء	ـُ	ها	ح	ـَ	م	و	ها
النصب	ح	ـَ	م	ـَ	ء	ـَ	ها	ح	ـَ	م	ا	ها
الجر	ح	ـَ	م	ـَ	ء	ـِ	ها	ح	ـَ	م	ي	ها

فالحاصل في هذه اللهجة أن الهمزة حذفت مع الفتحة السابقة لها، ومدت حركة الإعراب عوضا عنها.

ففي حالة الرفع حذفت الهمزة والفتحة السابقة لها، ومدت الضمة حتى أصبحت واو مد عوضا عنها، وفي حالة النصب مدت الفتحة حتى أصبحت ألف مد عوضا عنها، وفي حالة الجر مدت الكسرة حتى أصبحت ياء مد عوضا عنها.

أو تقول: شددت الضمة عوضا عن الهمزة المحذوفة، ويقال مثل ذلك في الفتحة والكسرة.

٢- واللهجة الثانية لهجة القصر، وهذا توضيحها:

الحالة الإعرابية	الأصل							الفرع (الاستعمال)				
الرفع	ح	ـَ	م	ـَ	ء	ـُ	ها	ح	ـَ	م	ا	ها
النصب	ح	ـَ	م	ـَ	ء	ـَ	ها	ح	ـَ	م	ا	ها
الجر	ح	ـَ	م	ـَ	ء	ـِ	ها	ح	ـَ	م	ا	ها

الحاصل في هذه اللهجة هو أن الهمزة حذفت مع الحركة الإعرابية، ومدت الفتحة التي قبلها، وهي حركة العين حتى أصبحت ألفاً عوضاً عن الهمزة المحذوفة.

ولذلك جاءت الكلمة على صورة واحدة، لأن الألف الموجودة في الفرع هي الفتحة الموجودة بعد العين من الأصل، فلذلك لا تظهر العلامة الإعرابية، لأنها محذوفة مع حرف الإعراب، فحرف الإعراب -وهو الهمزة- قد حذف مع حركته.

وشاهد هذه اللهجة قول الشاعر:

وبجارة شوهاء ترقبني وحماً يخر كمنبذ الحِلس[1]

٢- اللهجة الثانية لهجة النقص: وتوضيحها كما يلي:

حذفت الهمزة والفتحة التي قبلها، فأصبحت الميم حرف الإعراب، ويمثل هذه اللهجة ما جاء في مادة (حما) من اللسان: (وفي الحمو أربع لغات).

ذكر منها: ((وحم مثل أب)).

وقول الشاعر[2]:

قلت لبواب لديه دراها تأذن فإني حمُها وجارها

على هذه الرواية، أي: بترك الهمزة.

وما رواه الفراء من نحو: (حمُها)[3].

---

(١) اللسان: مادة (حما).

(٢) اللسان: (حما).

(٣) المرجع السابق: مادة (حما).

٤- اللهجة الرابعة: اللهجة الأصلية، مثل: حَمَأ، وهذه اللهجة جاءت على الأصل، فحرف الإعراب هو الهمزة، وحركة الإعراب هي الحركة التي بعد الهمزة.

ومثل لها ابن مالك بقوله: ((ويقال: هذا حَمَأ ، و حمؤك))[1].

٥- واللهجة الخامسة: الحاصل فيها هو حذف حركة العين من (فَعَل)، إذ جاءت على وزن (فَعْل)، إذا قيل في (حَمَأ): حَمْء.

وهذا الشكل يوضحها:

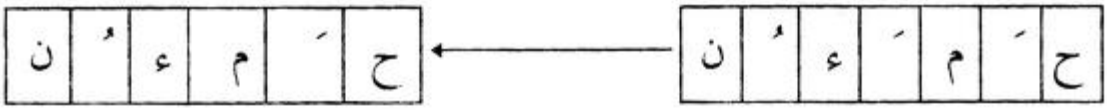

فالحاصل فيها هو حذف حركة العين، وهي الفتحة.

وشاهدها هو قول الشاعر:

قلت لبواب لديه دارها[2]

تأذن فإني حموها وجارها

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/٤٤.

(٢) اللسان: مادة (حما).

الشاهد هـو (حَـمْء).

وقـال ابـن مـالك: ((ويقـال: حَـمْء ، وحَمْـؤُك))[1].

٦- اللهجـة السادسـة: هـي إبـدال الهمـزة واواً.

وهـذه اللهجـة متفرعـة عـن اللهجـة الخامسـة، وذلـك بـإبدال الهمـزة واواً.

وهذه مقارنـة بـين اللهجتـين:

ح	َ	م	ء	ُ	ن

←

ح	َ	م	و	ُ	ن

قال ابـن مـالك: ((ويقـال: هـذا حَمْـوٌ ، وحَمْـوُك))[2].

وفي اللسـان: ((وحَمْـو المـرأة: أبـو زوجهـا ، وأخـو زوجهـا))[3].

---

(١) شـرح التسـهيل ١/٤٤.

(٢) شـرح التسـهيل ١/٤٤.

(٣) اللسـان (حمـو).

٤ – هنوك

ورد عن العرب في (الهن) ثلاث لهجات، هي:

١– لهجة الإتمام، مثل قول بعض العرب: هذا هنوك ، ورأيت هناك ، ومررت بهنيك[١].

٢– لهجة النقص، مثل: هنك[٢].

٣– لهجة التشديد، نحو: هنّك[٣].

و(الهن) كلمة يكنى بها عن أسماء الأجناس، وهي بمعنى (شيء) يقال: هذا هنك، أي: شيئك. وقيل: يكنى بها عما يستقبح ذكره، وكثر الكناية بها عن الفرج[٤].

وإذا أردنا أن نبحث عن أصل (هن) فإنه سوف يكون مثل أخويه: (أب) و (أخ)، فقد جاء في جمع (هن): هنوات وأهناء[٥].

---

(١) التسهيل ١/٤٤.

(٢) التسهيل ١/٤٤.

(٣) التسهيل ١/٤٤.

(٤) ينظر في: شرح المرادي ١/٧٣ ، وشرح الأشموني ١/٦٩ ، واللسان: مادة (هنا).

(٥) شرح المرادي ١/٧٣.

وهـذا يعـني أن الأصـل هـو مـا كـان فيـه الهمـزة، أمـا الجمـع الـذي فيـه الـواو فيعـني أن الهمـزة تحولـت إلى الـواو، لأن المقارنـة بـين الهمـزة والـواو تـدل علـى أن الهمـزة تتحـول إلى واو.

فيكـون أصـل (هـن) هـو (هَنَـأ) حذفـت الهمـزة والفتحـة الـتي قبلهـا، فـأصبحت الحركـة الإعرابيـة مجـاورة للنـون، فـأصبحت النـون حرفـا للإعـراب، وهـذه صورتهـا:

هـ	َ	ن	َ	ء	ُ	ن	←	هـ	َ	ن	و	ن

١- فاللهجـة الأولى -وهـي لهجـة الإتمـام- هـذا توضيحهـا:

الحالة الإعربية	الأصل						الفرع (الاستعمال)				
الرفع	هـ	َ	ن	َ	ء	ُ	ك	هـ	َ	ن	و	ك
النصب	هـ	َ	ن	َ	ء	َ	ك	هـ	َ	ن	ا	ك
الجر	هـ	َ	ن	َ	ء	ِ	ك	هـ	َ	ن	ي	ك

فالحاصل فيها أن الهمزة -وهي حرف الإعراب- قد حذفت مع الفتحة السابقة لها، فأصبحت الحركة الإعرابية مجاورة للنون، فأصبحت النون بذلك حرف الإعراب، ومدت الحركة الإعرابية عوضا عن الهمزة المحذوفة.

ففي حالة الرفع حذفت الهمزة والفتحة السابقة لها، ومدت الضمة عوضا عنها. وفي حالة النصب حذفت الهمزة والفتحة التي قبلها، ومدت الفتحة التي بعدها عوضا عنها. وفي حالة الجر حذفت الهمزة والفتحة السابقة لها، ومدت الكسرة عوضا عنها.

أي: أن ضمة الإعراب شددت حتى أصبحت واواً، وفتحة الإعراب شددت حتى أصبحت ألفاً، وكسرة الإعراب شددت حتى أصبحت ياء.

والغرض من التشديد هو التعويض عن المحذوف.

وهذه اللهجة قليلة، قال ابن هشام: ((ولقلتها لم يطلع عليها الفراء، ولا أبو القاسم الزجاجي؛ فادعيا أن الأسماء المعربة بالحروف خمسة لا ستة))[1].

---

(١) شذور الذهب ص ٤٣.

وقد تبين من هذا التوضيح أن ما كان في آخر هذا الاسم ليس حرفا، وإنما هو الحركة الإعرابية مدت عوضا عن اللام المحذوفة.

٢- واللهجة الثانية: لهجة النقص، وهي أشهر هذه اللهجات، وهذا توضيحها:

الحالة الإعرابية	الأصل										الأصل				
الرفع	هـ	ـَ	ن	ـَ	ء	ـُ	ك	هـ	ـَ	ن	ـُ	ك
النصب	هـ	ـَ	ن	ـَ	ء	ـَ	ك	هـ	ـَ	ن	ـَ	ك
الجر	هـ	ـَ	ن	ـَ	ء	ـِ	ك	هـ	ـَ	ن	ـِ	ك

فالحاصل في هذه اللهجة أن الهمزة حذفت مع الفتحة السابقة لها، فأصبحت الحركة الإعرابية مجاورة للنون، فأصبحت النون بذلك حرفا للإعراب.

ففي حالة الرفع حذفت الهمزة والفتحة التي قبلها، وأصبحت الضمة -وهي حركة الإعراب- مجاورة للنون. وفي حالة النصب حذفت الهمزة والفتحة السابقة لها، فأصبحت الفتحة التي بعدها -وهي حركة الإعراب-

مجاورة للنون. وفي حالة الجر حذفت الهمزة والفتحة التي قبلها، وأصبحت الكسرة مجاورة للنون.

فالفرق بين لهجة الإتمام ولهجة النقص، هو في مقدار الحركة فقط، ففي حالة الإتمام تكون الحركات الإعرابية مشددة، وفي حالة النقص تكون الحركات الإعرابية مخففة، أما عدد الأصوات فهو متساو في اللهجتين.

وهذا الشكل يوضحها:

الحالة الإعربية	الإتمام					العدد	النقص					العدد
الرفع	هـ	ـَ	ن	و	ك	٤	هـ	ـَ	ن	ـُ	ك	
النصب	هـ	ـَ	ن	ا	ك	٤	هـ	ـَ	ن	ـَ	ك	
الجر	هـ	ـَ	ن	ي	ك	٤	هـ	ـَ	ن	ـِ	ك	

لم نحسب ضمير المخاطب وهو الكاف، لأنه ليس من أصل البناء، فنلاحظ في هذا التوضيح أن الأصوات متساوية.

وإنما الفرق بينها هو في تشديد حركات الإعراب فقط، والتشديد زيادة في زمن النطق بالصوت.

ومن أدلة هذه اللهجة قول النبي ﷺ: : ((**من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضّوه بهن أبيه ولا تكنوا**))[1].

٣- اللهجة الثالثة: (هَنّ).

وأصلها: إما أن يكون بتشديد النون من لهجة النقص، وإما أن يكون التشديد عوضا عن حذف الهمزة والفتحة التي قبلها، فيكون أصل (هنّ) كالآتي:

الأصل							الفرع					
هـ	َ	ن	َ	ء	ُ	ن	هـ	َ	نّ	ُ	ن

حذفت الهمزة والفتحة التي قبلها وعوّض عنها بتشديد النون.

ويمثلها قول الشاعر سحيم عبد بني الحسحاس

ألا ليت شعري هل أبيتن ليلة

وهنّي جاذٍ بين لهزمتي هند[2]

---

(١) مسند الإمام أحمد ١٣٦/٥ ، وشرح التسهيل ٤٤/١.

(٢) شرح التسهيل ٤٥/١.

٥ – فوك

(فـو) يتكـون مـن صوتـين، همـا: الفـاء والضمـة المشـددة، فالفـاء هـو حـرف الإعـراب، والضمـة المشـددة هـي علامة الرفـع.

وفي حالـة النصـب يقـال: (فـا)، الفـاء حـرف الإعـراب، والفتحـة المشـددة علامـة النصـب.

وفي حالـة الجـر: (في)، الفـاء حـرف الإعـراب، والكسـرة المشـددة هـي علامـة الإعـراب.

وهـذه صورتهـا:

الرفع	ف	و
النصـب	ف	ا
الجر	ف	ي

والمعـروف في المفـرد أن الحركـة لا تمـد إلا في الشـعر بسـبب الـوزن، فلمـاذا مـدت هـذه الحركـة في هـذا الاسـم، وما أصل هـذا الاسـم؟

والمشـكلة في تـأصيل (فـو)، أنـه لم تـرد كلمـة مثنـاة أو مجموعة يتفق صوتـان منهـا مـع صوتـي (فـو) تمـام الاتفـاق.

وإنما وجدت كلمات بعض أصواتها يتفق مع صوتي (فو) وهذه الكلمات هي: أفواه ، فم ، فمو.

ولذلك يقول ابن مالك: ((الصحيح أن للفم ثلاث مواد: إحداها: ف م ي ، والثانية: ف م و ، والثالثة: ف م م ، ومادة رابعة: ف و ه. وكلها أصول متوافقة في المعنى، لا أن أصلها فوه، كما زعم الأكثرون، لأن ذلك مدّعى لا دليل عليه مع ما فيه من الجمع بين البدل والمبدل منه في غير ضرورة مع تصرف وتوسع، كما ثبت من اللغات المأثورة بالروايات المشهورة))[1].

وهذه الكلمات أو الأسماء بعضها لا يوجد فيه تثنية أو مفرد ينطبق مع جمعه، مثل: أفواه؛ وبعضها إن وجد المفرد لا يوجد له جمع من لفظه، مثل: فم.

فلا بد من النظر في هذه الأسماء حتى يمكن الجمع بينها، ونعرف العلاقة التي تربط بين هذه الأسماء.

فإذا نظرنا في (فو) نجده يتكون من صوتين، هما: الفاء والضمة المشددة، وهذه هي الحركة الإعرابية في حالة

---

(١) شرح التسهيل ١/٤٨.

الرفع، وتكون فتحة مشددة في حالة النصب، وكسرة مشددة في حالة الجر.

وإذا نظرنا في مادة (فوه) سنجد فيها: ((أفواه، رجل فيّه، امرأة فيّهة)).

وهذه تنطبق مع (فو) في حرف الفاء فقط.

وإذا نظرنا في (فم) نجد فيها عشر لهجات، قال السيوطي: ((وفي (فم) عشر لغات: النقص والقصر وتشديد الميم مع فتح الفاء وضمها وكسرها، فهذه تسع لغات، والعاشرة إتباع الفاء حركة الميم في الإعراب))[1].

وهذه اللهجات كالآتي:

النقص:

١- فتح الفاء، نحو: هذا فَمٌ ، ورأيت فَماً ، ومررت بِفَمٍ.

٢- ضم الفاء، نحو: هذا فُمٌ ، ورأيت فُماً ، ومررت بفُمٍ.

٣- كسر الفاء، نحو: هذا فِمٌ ، ورأيت فِماً ،

---

(١) همع الهوامع للسيوطي ٣٩/١ ، وارتشاف الضرب ٤١٧/١.

ومررت بفِـمٍ.

القصـر:

٤- فتـح الفـاء، مثـل: هـذا فَمـا ، ورأيـت فَمـا ، ومـررت بفَمـا.

٥- ضـم الفـاء، مثـل: هـذا فُمـا ، ورأيـت فُمـا ، ومـررت بفُمـا.

٦- كسـر الفـاء، مثـل: هـذا فِمـا ، ورأيـت فِمـا ، ومـررت بفِمـا.

التشـديد:

٧- فتـح الفـاء، مثـل: هـذا فَـمّ ، ورأيـت فمّـاً ، ومـررت بفَـمٍّ[1].

٨- ضـم الفـاء، مثـل: هـذا فُـمّ ، ورأيـت فُمّـاً ، ومررت بفُـمّ.

٩- كسـر الفـاء، مثـل: هـذا فِـمّ ، ورأيـت فِمّـاً ، ومررت بفِـمّ.

١٠- الإتبـاع: مثـل هـذا فُـمٌّ ، ورأيـت فَمـاً ،

---

(١) ينظر: اللسان: مادتي (فمم) و (فوه).

ومررت بفِـمٍ.

ومـن شـواهد لهجـة التخفيـف والنقـص قـول رؤبـة بـن العجـاج[1]:

كالحوت لا يرويه شيء يلهمه

يصبح ظمآن وفي البحر فَمه

وفي الصحيح قوله ﷺ: ((**لخلـوف فـم الصـائم أطيـب عنـد الله مـن ريـح المسـك**))[2].

ومـن شـواهد لهجـة التشـديد قـول محمـد بـن ذؤيـب العمـاني الفقيمـي:

يا ليتها قد خرجت من فُمّه[3]

حتى يعود الملك في أسطمّه

ومن شـواهد القصـر قـول الشـاعر:

حبذا وجه سـليمى والفمـا[4]

---

(١) شرح التسـهيل ٩/٤٩ ، وديـوان رؤبـة ص ١٥٩.

(٢) شرح التسـهيل ١/٥٠.

(٣) اللسـان: مـادة (فمـم) ، وهمـع الهوامـع ١/٣٩.

(٤) اللسـان: مـادة (فـوه) ، وشـرح التسـهيل ١/٤٧ ، وهمـع الهوامـع ١/٣٩.

والجيد والنحر وثدي قد نما

وقد جاء في تثنية فم: فمان ، وفموان ، وفميان[1].

وجاء على (فموان) قول الفرزدق:

هما نفثا فيّ من فمويهما على النابح العاوي أشد رجام[2]

وحكى اللحياني أنه يقال: فمّ وأفمام[3].

فظهر من هذه النصوص (فو ، فُمُ ، فُمّ ، فمو). فالمقارنة تكون بين الكلمات الأربع: فو ، فُمُ ، فُمّ ، فمو) لأنها كلها تشترك في الصوتين الأول والثاني: وهما الفاء والحركة، إلا أن الكلمة الأخيرة تكون فيها الفاء مفتوحة والثلاث الأول تكون الفاء فيهن مضمومة.

ونحن إما أن ننظر فيهن من الناحية التأريخة، وهذا يعني أن الكلمة مرت بمراحل حتى انتهت إلى (فمو).

وإما أن ننظر إليهن من ناحية ما استقرت عليه العربية في آخر أمرها، وهو أن أصول العربية ومعظم

---

(١) اللسان: مادة (فوه) ، وشرح التسهيل ١/٤٨.

(٢) ديوانه ٢/٢٨٠ ، واللسان: مادة (فمم) ، وشرح التسهيل ١/٤٨.

(٣) اللسان: مادة (فمم) ، وشرح التسهيل ١/٤٨.

اشتقاقها قد بنيت على ثلاثة أحرف، وهذا ينطبق على (فمو)، فهي على وزن (فعَل)، وعرفنا أصل هذا في (أخ) و (أب) و (حم)، ولكن لو استعمل (فمو) على لهجة الإتباع سيكون على وزن (فُعُل) أي: فمُوٌ ، وهو هنا تتفق الألفاظ الأربعة في كل من الصوتين الأول والثاني، فتكون كالشكل التالي:

فو	ف	و					
فُمٌ	ف	ُ	م	ُ	ن		
فُمٌّ	ف	ُ	مّ	ُ	ن		
فمو	ف	ُ	م	ُ	و	ُ	ن

فإذا نظرنا فيها نظرة تاريخية يمكن أن نقول: الأصل (فو) في حالة الرفع -وهذا يتفق مع لهجة الإتباع- و (في) في حالة الجر، و (فا) في حالة النصب، ثم زيدت الميم فأصبحت: فُمٌ، وفي هذه المرحلة دخل التشديد فقيل: فُمٌّ، وجمع على أفمام، وهذه مرحلة، والمرحلة الأخيرة زيدت الواو.

ولكن بمعرفتنا لحروف العلة ومقارنة هذا الاسم

مع الأسماء الماضية، نرجح أن الواو بدل من همزة: فَمَأٌ.

أما إذا نظرنا إليها من ناحية استقرار العربية على وزن الثلاثي ثم مقارنتها بأخواتها، ومع ملاحظة المد الموجود في (فو)، لأن الأصل في المفرد ألا يكون فيه مد بل تكون الحركة خفيفة - فإننا نجعل الثلاثي هو الأصل، فيكون أصل الاسم هو: فُمُأ.

فمن قال: فمو، أبدل الهمزة واواً. وهذه صورتها:

ف	ُ	م	ُ	ء	ُ	ن

حذفت الهمزة والحركة التي قبلها، فقيل: فُمٌ.

وهذه صورته:

ف	ُ	م	ُ	ن

ثم حذفت الميم والحركة التي قبلها مع التنوين، فقيل: فُ، ثم مدت الضمة أو الحركة الإعرابية عوضا عن الميم المحذوفة، فقيل: (فو) في الرفع، و (فا) في النصب، و(في) في الجر، وهذا هو أصل فو.

فالعلاقة واضحة بين (فو) و (فُمٌ) على الإتباع، وهذه المقارنة توضح العلاقة بين (فو) وما يعرف بلهجة

الإتبـاع:

الرفع	ف	و
النصب	ف	ا
الجر	ف	ي

ف	ُ	م	ُ	ن
ف	َ	م	َ	ن
ف	ِ	م	ِ	ن

ولذلك قـال الكوفيـون: هـي معربـة مـن مكـانين[1].

والنـون مـن (فـم) تحـذف في الإضافـة، فتصبـح بعـد حذف النـون علـى هـذه الصـورة:

ف	و
ف	ا
ف	ي

ف	ُ	م	ُ
ف	َ	م	َ
ف	ِ	م	ِ

فلـو حذفنـا الميـم والحركـة الـتي بعـده ومـدت الحركـة الـتي قبلـه عوضـا عنـه لتوصلنـا إلى (فـو) في حالـة الرفـع، و(فـا) في حالـة النصـب، و (في) في حالـة الجـر.

---

(١) ارتشاف الضرب لأبي حيـان ١/٤١٥.

٦ – ذو مال

تتكـون (ذو) مـن صوتـين، همـا: الـذال والضمـة المشـددة الـتي بعدهـا. فـالذال حـرف الإعـراب، والضمـة المشددة الـتي بعدهـا هـي حركـة الإعـراب.

وإذا أردنـا أن نبحـث عـن أصـل (ذو) فإننـا سـننظر في جمعها، فـإن الفـرق بـين حركـة المفـرد والجمـع السـالم هـو في إطالـة الحركـة فقـط، لأن حركـة الجمـع هـي حركـة المفـرد، وإنمـا أطيلـت للدلالـة على الجمـع، فالتثنيـة لهـذا الاسـم هـي (ذوان) ، والجمـع هـو (ذَوون).

وإذا عرفنـا أن الفـرق بـين المفـرد والجمـع في إطالـة الحركـة، فإننـا سـوف نخفـف حركـة الجمـع لنحصـل علـى المفـرد، فسيكون تخفيـف (ذوو) هـو (ذَوُ).

وهـذه صورتهـا:

المفرد				الجمع			
ذ	ـَ	و	ـُ	ذ	ـَ	و	و

فـالمفرد على وزن (فـعُ) والجمـع على وزن (فعـو).

فالحاصل في المفرد أن الواو حذفت مع الفتحة السابقة، لها فأصبحت الضمة -وهي حركة الإعراب- مجاورة للذال، فالذال هي حرف الإعراب، والضمة -وهي حركة الإعراب- قد مدت عوضا عن الواو المحذوفة.

وهذا الشكل يبين أصل (ذو) في جميع الحالات الإعرابية:

الحالة الإعربية	الأصل					الفرع		
الرفع	ذ	ـَ	و	ـُ	٤	ذ	و	٢
النصب	ذ	ـَ	و	ـَ	٤	ذ	ا	٢
الجر	ذ	ـَ	و	ـِ	٤	ذ	ي	٢

فالأصل يتكون من أربعة أصوات، والفرع يتكون من صوتين، لأنه قد حذف من الأصل صوتان، هما: الواو والفتحة التي قبلها.

ففي حالة الرفع حذفت الواو والفتحة التي قبلها، ومدت الضمة عوضا عنها.

وفي حالة النصب حذفت الواو والفتحة التي قبلها، ومدت الفتحة عوضا عنها.

وفي حالة الجر حذفت الواو والفتحة التي قبلها، ومدت الكسرة عوضا عنها.

فيقال في الاسم: هذا ذو مال، ورأيت ذا مال، ومررت بذي مال.

فالحركة الممدودة أو المشددة في هذا الاسم لها دلالتان: النوع، ويدل على الحالة الإعرابية؛ والمد، ويدل على التعويض.

هذا بالإضافة إلى دلالتها قبل المد على المفرد.

ونلاحظ أن العلة في الأسماء الستة تكاد أن تكون واحدة، إن لم تكن واحدة. وهي: أن هذه الأسماء فيها حذف ومد للحركة التي قبل الحرف المحذوف.